

اهداء

" ž : . .

شهرزاد

Blank header box for title or page number.

:

.

.

.

.

.

.

.

.

.

..

.

ž

ž

ž

ž

ž

:

ž

ž

ž

.

.

i

.

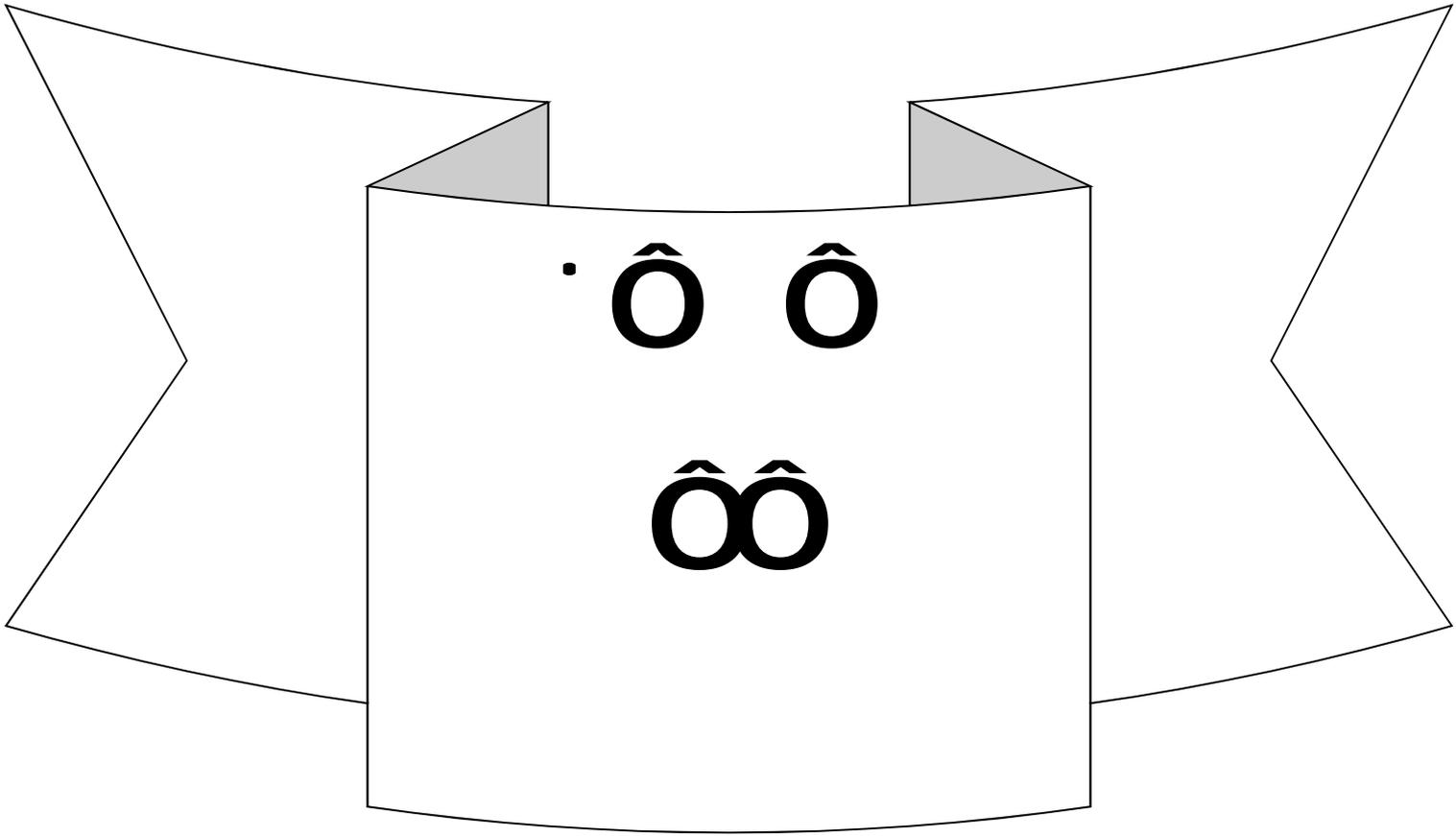
..

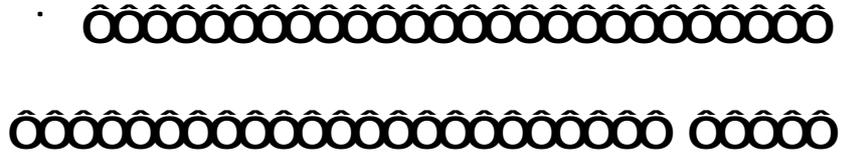
...

.....



سعاد





..... 0

01

02 المبحث الأول:

02..... المطلب الأول: مفهوم الوظيفة المالية

03..... المطلب الثاني: دور الوظيفة المالية وخصائصها

04..... المطلب الثالث: أهداف الإدارة المالية ووظائفها

10 المبحث الثاني:

10..... المطلب الأول: تعريف التحليل المالي

12..... المطلب الثاني: أهداف وأهمية التحليل المالي

14..... المطلب الثالث: معايير ومقومات التحليل المالي والأطراف المهتمة به

18 المبحث الثالث:

18..... المطلب الأول: استعمالات وأساليب التحليل المالي وخطواته

- 23.....المطلب الثاني: الجهات المستفيدة من التحليل المالي وأدواته
- 27.....المطلب الثالث: مصادر المعلومات في عملية التحليل المالي
- 32.....
- 33.....
- 34.....
- 34.....المطلب الأول: أساسيات حول تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية
- 40.....المطلب الثاني:عموميات حول تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
- 41.....المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية وخطواته
- 45.....
- 45.....المطلب الأول: تعريف النسب المالية وأهميته
- 45.....المطلب الثاني:طبيعة وأسس النسب المالية ونقاط ضعفها
- 48.....المطلب الثالث:أنواع النسب المالية
- 57.....
- 57.....المطلب الأول: رأس المال العامل
- 61.....المطلب الثاني: الإحتياج في رأس المال العامل
- 63.....المطلب الثالث: الخزينة الصافية
- 65.....

66
67 :
67	المطلب الأول: نشأة وتقديم مؤسسة نفعال الأم.....
70	المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي لمؤسسة " نفعال " الأم.....
74	المطلب الثالث : منتجات وسياسات التوزيع في مؤسسة نفعال الأم.....
79 :
79	المطلب الأول : تعريف مؤسسة نفعال (وحدة تيارت)
80	المطلب الثاني : دراسة الهيكل التنظيمي لمؤسسة نفعال " وحدة تيارت"
83	المطلب الثالث : مهام وأهداف مؤسسة نفعال "وحدة تيارت"
85 :
85	المطلب الأول: عرض الميزانية المالية وتحليلها لسنتي (2016 و 2017)
92	المطلب الثاني: التحليل القوائم المالية بواسطة النسب المالية.....
103	المطلب الثالث: تحليل الميزانية المالية بواسطة مؤشرات التحليل المالي.....
109
110
114
201
122

مقدمة

إن التغيرات التي يشهدها العالم اليوم في شتى المجالات وخاصة في المجال الاقتصادي يجعل المؤسسة تخمن في المستقبل القادم بجدية وحذر، وتأخذ كل الاحتياطات التي تضمن لها مستقبل زاهر في ظل نظام اقتصاد السوق وله كـا فالهدف الأساسي من الوجود الوظيفي للمؤسسة الاقتصادية هو البقاء في طريق النمو و تحقيق الأرباح .

أستخدم التحليل المالي منذ بداية ظهور الوظيفة المالية كوظيفة مستقلة، ويعد من الأنشطة الهامة للإدارة المالية في المؤسسات الاقتصادية إذ يعتبر تقنية من تقنيات التسيير المالي، فهو يهدف إلى تشخيص وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية من خلال تفسير القوائم المالية التي يجري إعدادها وعرضها وفقا لقواعد محددة وذلك بتحويل الكم الهائل من البيانات المالية ودراستها باستخدام أساليب رياضية وإحصائية بغرض تحديد مواطن القوة والضعف ، و ذلك من خلال اعتمادها على المؤشرات مالية لتقييم أداءها المالي حيث تسمح هـكـه المؤشرات للمؤسسة بتسييرها بالشكل الذي يحسن علاقتها مع المحيط المالي ويمكنها كذلك من تخطي حالات الخلل المالي الذي يمكن أن تقع فيه المؤسسة وهذا ما يجعلها تتخذ قرارات سليمة للوصول إلى أهدافها .

وتكمن أهمية التحليل المالي في اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة و تشخيص الحالة المالية للمؤسسة وتحديد احتياجاتها المالية وكذا تقييم أدائها المالي .

ونظرا لأهمية أدوات التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية، لا سيما في ظل التحولات الاقتصادية الداخلية والتحديات الخارجية ، تعين قيامنا بدراسة تتميز عن الدراسات السابقة من زوايا عديدة، وذلك من خلال محاولة إبراز مدى تطابق الجانب النظري مع معطيات الواقع، وكذلك إبراز أهم النقاط الإيجابية والسلبية ، ومن ثم المساهمة في تقديم مقترحات في اتجاه تحسينه وتفعيله في الميدان .



ومن هنا تتبلور معالم الإشكالية الرئيسية لبحثنا والمتمثلة في مايلي :

ومن خلال هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم الأداء المالي ؟
- فيما تتمثل عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ؟
- ما هي أهم المؤشرات المالية المستخدمة في معرفة الوضعية المالية للمؤسسة ؟



للإجابة عن التساؤل المشار إليه سابقا تم وضع الفرضيات التالية :

- يقتضي استعمال أدوات التحليل المالي في الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية والسماح لنا بإتخاذ قرارات رشيدة .
- تعد عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة من أجل التحقق من بلوغها الأهداف المراد تحقيقها .
- مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة نفعال .



-

- أهمية الموضوع بالنسبة لمسيري المؤسسات الاقتصادية .
 - اكتشاف مدى اعتماد المؤسسات الاقتصادية على التحليل المالي في تقييم معرفتها وضعيتها المالية.
 - الرغبة والميول الشخصي للموضوع لأنه يتوافق مع تخصصنا الدراسي.
 - مقارنة الجانب النظري بما هو موجود على المستوى العملي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .
-
- الرغبة في معالجتنا للموضوع في تخصص إدارة المالية
 - الميول الشخصي للمواضيع ذات الصلة بإدارة المالية .
 - إمكانية مواصلة البحث في موضوع الأداء مالي للمؤسسة الاقتصادية .



تكمن أهمية الدراسة في انه يتعرض لموضوع مهم بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية, وذلك إبراز دور تطبيق أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال المعرفة الصحيحة لوضع المؤسسة وترجمة المعلومات المسجلة في القوائم المالية وبالتالي معرفة نقاط القوة والضعف من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرارات والوصول إلى الأهداف المرغوبة .



نسعى من خلال دراستنا هذه إلى تحقيق الأهداف التالية :

- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة في تقييم الأداء المالي .
- التعرف على أداء المالي للمؤسسة الاقتصادية محل الدراسة .
- تطبيق المؤشرات المالية المعتمدة في حالة مؤسسة نפטال .
- تحديد دور المؤشرات المالية المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي .



وقع اختيارنا في دراستنا التطبيقية على مؤسسة نפטال " وحدة تيارت " الواقعة في المنطقة الصناعية زعرورة جنوب شرق ولاية تيارت .



قمنا من خلال هذه الدراسة على حدود زمنية , وذلك بإجراء إسقاط على المؤسسة الاقتصادية

التمثلة في مؤسسة نפטال " وحدة تيارت " فحددنا المجال الزمني للدراسة 2016-2017.



تعتمد دراستنا على المنهج الوصفي الموافق للجانب النظري، إضافة إلى ذلك اعتمدنا على المنهج الاستقرائي فيما يخص الجانب التطبيقي " دراسة حالة " تم إسقاط الدراسة على مؤسسة اقتصادية تمثلت في مؤسسة نفضال " وحدة تيارت "، حيث قمنا بدراسة القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة والمتمثلة في الميزانيات وجدول حسابات النتائج للفترة الممتدة ما بين (2016-2017) وذلك باستخدام أهم مؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي .



نظرا لأهمية الموضوع الذي تطرقنا إليه اعتمدنا في جمع المعلومات النظرية على الدراسات السابقة التي تشمل مجموعة من الكتب العربية والمذكرات وأطروحات دكتورا، الملتقيات والمجلات ومن أهمها مايلي :

1- علاق فاطمة, (دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الوادي 2011-2012-2013-2014), رسالة ماستر أكاديمي, تخصص تدقيق محاسبي 2014, تهدف الدراسة إلى تحديد وبيان دور التحليل المالي في إتخاذ القرارات الإدارية والمالية في المؤسسة توزيع الكهرباء والغاز في الوادي, وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي , ولخصت الدراسة مجموعة من النتائج من أهمها : يعتبر التحليل وسيلة فعالة وأداة لإتخاذ القرارات وترشيدها, يساعد التحليل على معرفة نقاط الضعف لتجنبها ونقاط القوة لتعزيزها, لا بد للمسير المالي التحكم في آلياته ومعرفة أساسيات القرار مع التحلي بصفة متخذ القرار وهذا كله لصالح المؤسسة .

2- سارة قدوري,

(دراسة حالة مؤسسة التسوية وأشغال الطرق بورقلة خلال الفترة (2012-2014) , رسالة ماستر أكاديمي, تخصص مالية مؤسسة 2015 , تهدف الدراسة إلى إبراز دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومعرفة أدائها جيد أم لا وإسقاطها على مؤسسة جزائرية تمثلت في مؤسسة التسوية وأشغال الطرق, وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي الموافق للجانب النظري ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي وذلك بتحليل

القوائم المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي، وقد لخصت الدراسة إلى النتائج التالية: ضرورة تقييم الأداء المالي لمعرفة نقاط القوة و نقاط الضعف للمؤسسة والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاطها واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة وفي الأخير تمكنا من تقييم أداء المالي لمؤسسة التسوية وأشغال الطرق بورقلة باستخدام أدوات التحليل المالي وتبين لنا أن أدائها ضعيف في الفترة 2012-2013 وتحسن في سنة 2014 .

3- أوراغ وناسة, (دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان

القمطرة بسكرة), رسالة ماستر, تخصص فحص محاسبي 2015, هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة, وقد لخصت الدراسة إلى النتائج التالية: التحليل المالي يقوم على فحص وتحليل القوائم المالية للمؤسسة لفترات ماضية بهدف معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة, تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بالديون, التحليل المالي يساعد على تحسين أداء المؤسسة في المستقبل من خلال اكتشاف الانحرافات الموجودة في الأداء.

- وأما من خلال البحث والتقصي في فهرس البحوث التي نوقشت وتلك التي ما زالت

مسجلة ولم يتم مناقشتها في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة ابن خلدون, تبين لنا دور أدوات التحليل المالي في عملية تقييم الأداء المالي وذلك بمعرفة نقاط قوة وضعف المؤسسة والذي تمكنا من خلاله مراقبة نشاطها واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة للوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة , حيث تم إسقاط دراستنا على مؤسسة نفضال " وحدة تيارت" خلال الفترة الممتدة من (2016-2017) إعتدنا في ذلك على القوائم المالية المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج باستخدام أدوات التحليل المالي, حيث تم اختبار مدى كفاءة الأداء المالي للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية الأكثر أهمية التي تفيد دراستنا .

وجدنا أن المؤسسة بعد تسجيل النتائج خلال الفترة المدروسة كانت سلبية , وأنها غير مستقرة ماليا وغير قادرة على تسديد ديونها وهذا يدل على مدى استجابة المؤشرات المالية في معرفة الوضعية المالية وتقييم أداءها .



- غياب ثقافة الشفافية في المؤسسات الجزائرية, مما صعب العثور على مؤسسة تقبل تقديم معلومات تساعدنا في دراستنا التطبيقية .

- صعوبة الحصول على المعلومات من قبل المسؤولين في هذا الموضوع .
- صعوبة قراءة القوائم المالية للمؤسسة .

إن هذه الصعوبات وإن كانت شاقة فقد كانت دافعا أساسيا لمواصلة دراستنا للموضوع .

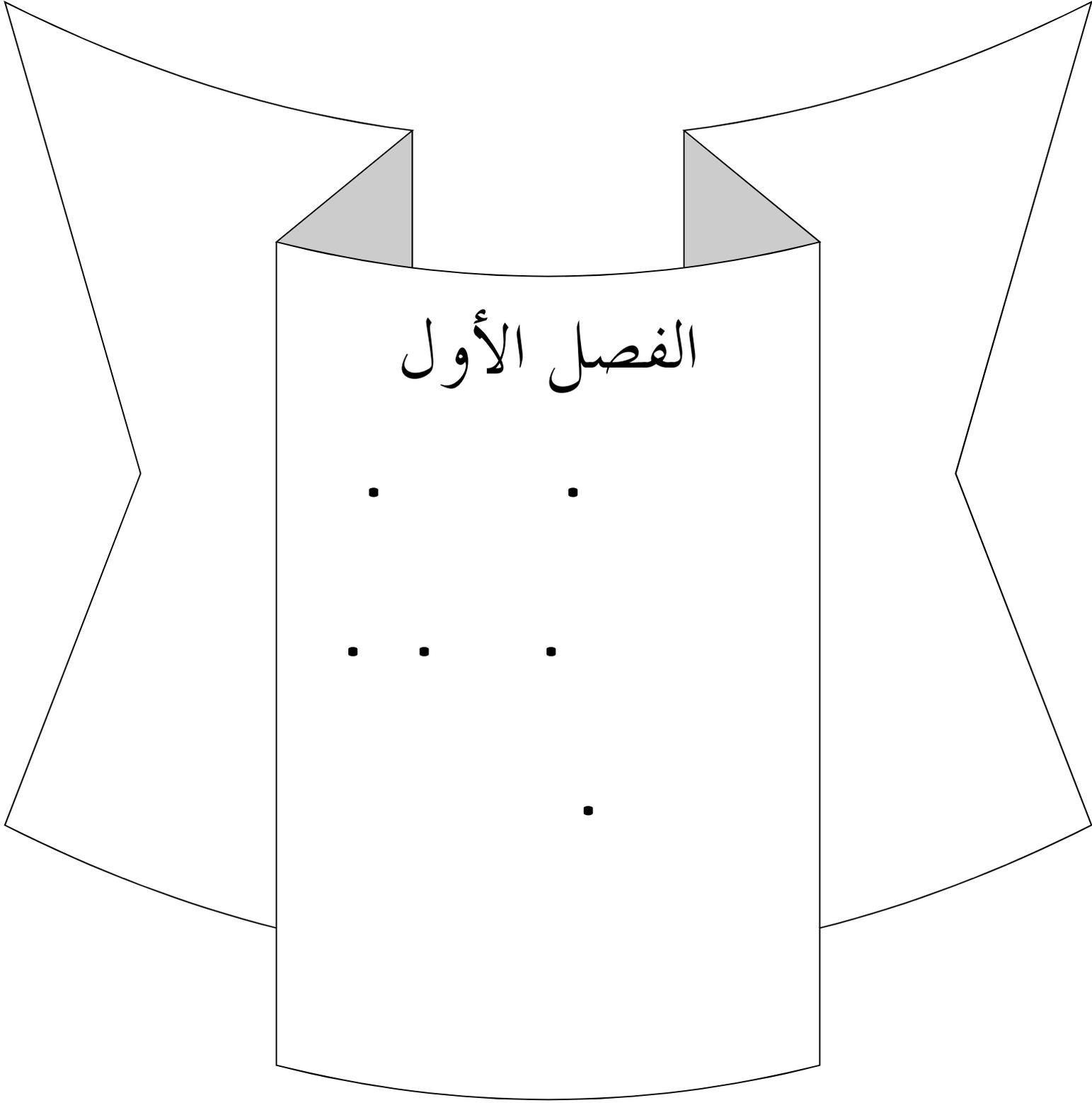


للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا وللتحقق من الفرضيات تم تقسيم البحث كمايلي:

قمنا بتقسيمه إلى فصلين نظريين و فصل تطبيقي تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة ويتضمنهم ملخص حيث تناولنا في الجانب النظري في بداية الفصل الأول الذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول تضمن ماهية الوظيفة المالية دورها وأهدافها بالإضافة إلى وظائف الإدارة المالية وأما المبحث الثاني تطرقنا إلى مفاهيم أساسية للتحليل المالي , أهدافه وأهميته, معايير ومقومات نجاحه والأطراف المهتمة به , أما فيما يخص المبحث الثالث تطرقنا إلى استعمالات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه ومصادره الداخلية والخارجية للمعلومات .

في الفصل الثاني الذي تطرقنا فيه في المبحث الأول إلى عموميات حول تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية , أما المبحث الثاني تضمن تقييم الأداء المالي عن طريق المؤشرات المالية حيث تطرقنا إلى تعريف النسب المالية و حدود وطبيعة استخدام النسب المالية ونقاط ضعفها وأهم أنواعها وذلك باعتبارها أداة يستخدمها المحللون الماليون للوصول إلى غاياتهم وكشف مواطن القوة والضعف , المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي .

أما فيما يخص الجانب التطبيقي تناولنا فيه فصل واحد الذي حاولنا فيه إسقاط ما تم التطرق إليه في الجانب النظري، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث :الأول يتضمن نظرة شاملة لمؤسسة نفضال الأم أما المبحث الثاني تقدم عام لمؤسسة نفضال " وحدة تيارت " والثالث تطرقنا فيه إلى تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.



الفصل الأول

-
-
-
-
-

تمهيد

تمثل المؤسسة الاقتصادية أداة في إحداث تنمية وتقدم أي اقتصاد باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي, كما تعتبر نقطة ارتكاز حياة المجتمع لأنها المنبع الرئيسي للرفاهية المادية, وتبقى بالنسبة لمعظم الأعوان الاقتصاديين المكان الرئيسي للعمل, كما تهتم بتوفير الموارد المالية من أجل استمرار العمليات الخاصة بها, لتحقيق أهداف تتوافق مع طبيعة نشاطها .

التحليل المالي من أهم مهام الوظيفة المالية, باعتباره عملية دقيقة ومدروسة في دراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية للمؤسسة الاقتصادية وتحليلها وتفسيرها حتى يتمكن المحلل من الاستفادة منها في حكمه على مركز المؤسسة وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات .

ومن أجل ذلك تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : ماهية الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية .

المبحث الثالث : استعمالات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه ومصادر معلوماته.

المبحث الأول : ماهية الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية .

تعتبر الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية من أكثر الوظائف أهمية, وذلك من خلال ارتباطها المباشر بكل وظائف المؤسسة, الإنتاجية, التسويقية,...., وهذا ما توفره من أموال كافية لتمويل أوجه النشاط المختلفة سواء الاستثمارية أو الاستغلالية, ومختلف النفقات والمصاريف التي تواجه المؤسسة.

وعليه فتتطرق في هذا المبحث إلى أهم مفاهيم الوظيفة المالية وخصائصها وأهدافها بالإضافة إلى وظائف الإدارة المالية .

المطلب الأول : مفهوم الوظيفة المالية :

من وجهة نظر النقديين : ينسب للوظيفة المالية كل عملية تأخذ مظهرها نقديا.

من وجهة النظر الإستراتيجية : الوظيفة المالية يقع على عاتقها بيئة وإعداد القرارات المؤمنة لفعالية تحقيق الأهداف المنشودة ولكفاءة استخدام الوسائل المتاحة .

من وجهة النظر التشغيلية : فإن دور الوظيفة المالية ينحصر في مواجهة وتجاوز المصاعب والعقبات المالية, من خلال تحسين مؤشرات التوازن المالي, ضمان الحد الأدنى من الربحية, والحفاظ على المستوى المعقول من السيولة واليسر المالي¹ .

ويمكن تعريفها على أنها الوظيفة التي تهتم بتجميع الأموال الضرورية لتغطية احتياجات المؤسسة بهدف تحقيق الأهداف المسطرة, وهذا بالتنسيق مع الوظائف الأخرى.

لأن الوظيفة المالية تهتم بدراسة إتخاذ القرارات المالية التي من شأنها تعظيم ثروة الملاك بالمؤسسة, فمن الضروري معرفة نوعية هذه القرارات والتي تتمثل أساسا فيما يلي² :

- 1- قرار الاستثمار قصير الأجل : تعيين الحجم الملائم من رأس المال عامل.
- 2- قرار الاستثمار طويلة الأجل : تحديد الفرصة الاستثمارية الأنسب للمؤسسة وحجم الطاقة الإنتاجية مع حجم ونوع مختلف الأصول الثابتة .
- 3- قرار التمويل الملائم الذي يخفف تكلفة الأموال قدر الإمكان وينسجم مع هيكل الأصول.
- 4- قرار مصادر التمويل قصير الأجل : أي الائتمان التجاري والائتمان المصرفي .

¹ - علاق فاطمة, (دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الوادي 2011-2012-2013-

2014), رسالة ماجستير أكاديمي, تخصص تدقيق محاسبي, جامعة الشهيد حمه لخضر, الوادي, 2014, ص23.

² - زغيب مليكة, بوشنقىر ميلود, (حسب البرنامج الرسمي الجديد), الطبعة الثانية, ديوان

مطبوعات الجامعة, الجزائر, 2010, ص 06.

من هنا فإننا نقوم بتبني القرارات التي تؤدي إلى زيادة الأرباح ونبتعد عن القرارات التي تؤدي إلى تقليل الأرباح, ويتم قياس الأرباح بطرق متنوعة منها :

- صافي التدفق النقدي, ويقصد به التدفق النقدي الداخلى مطروحا منه التدفق النقدي الخارج .
- الفرق بين الإيرادات والنفقات .
- العائد على الأموال المستثمرة .
- الزيادة في المخرجات عن المدخلات .
- العائد على حقوق الملكية .
- العائد على الموجودات .

-2

أي تعظيم القيمة الحالية للاستثمار أو لتصرف معين, هذا الهدف لا يوجه اهتمامه إلى الأرباح في حد ذاتها بل يوجه أيضا ناحية توقيت هذه الأرباح وعنصر الخطر فيها.

-3 :

أي تحقيق التوازن بين الاستثمار الكامل للموارد المالية للمشروع لتعظيم الربح وبين ضرورة الاحتفاظ بجانب من تلك الموارد في شكل نقدي لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها المشروع إذا لم تتوافر لديه السيولة الكافية .

. :

لقد تطورت وظائف الإدارة المالية, حيث لم تعد تسعى إلى توفير الأموال اللازمة لتلبية احتياجات المؤسسة ونشاطها الاقتصادي وحسب, وإنما اتسع هدفها ليشمل مجرى الأموال, والتخطيط لها, والرقابة عليها, ووضع القرارات المالية, ومن وظائف الإدارة المالية نذكر¹ :

- 1- وظيفة التخطيط المالي .
- 2- وظيفة إتخاذ القرارات المالية .
- 3- وظيفة الرقابة المالية .
- 4- وظيفة التنظيم المالي .
- 5- وظيفة الحصول على الأموال (التمويل) .

¹ - محمد سلمان سلامة, , الطبعة أولى, دار المعزز للنشر والتوزيع, أردن - عمان, 2015, ص ص 37, 38.

6- وظيفة استثمار الأموال (إدارة الأموال) .

7- وظيفة مقابلة المشاكل الخاصة .

وفي سياق بحثنا هذا سنحاول استعراض بعض هذه الوظائف, كما يلي :

-1 :

لقد اهتمت الإدارة المالية بشكل خاص, وإدارة المؤسسة بشكل عام بوظيفة التخطيط المالي, ويرجع ذلك إلى كون أن المفهوم المعاصر للإدارة المالية قائم على التخطيط المالي السليم لكل جوانب العمل داخل المؤسسة, وقد برز هذا الاهتمام في السنوات الأخيرة بشكل واضح بسبب المعاناة التي تتعرض لها المؤسسة من أجل ضمان الاستمرار في السوق, وتحقيق الأرباح, وبسبب كثرة وتعقد العلاقات المالية فيما بين المؤسسة ومحيطها الخارجي, وبسبب ندرة الأموال المتاحة للاستثمار, مما جعل الإدارة المالية تهتم بالتخطيط المالي, والتهيئ والاستعداد له, أي الاستعداد لتصور مجموع العلاقات المالية فيما بين لو قد برز هذا الاهتمام في السنوات الأخيرة بشكل واضح بسبب المعاناة التي تتعرض لها المؤسسة من أجل ضمان الاستمرار في السوق, وتحقيق الأرباح, وبسبب كثرة وتعقد العلاقات المالية فيما بين المؤسسة ومحيطها الخارجي, وبسبب ندرة الأموال المتاحة للاستثمار, مما جعل الإدارة المالية تهتم بالتخطيط المالي, والتهيئ والاستعداد له, أي الاستعداد لتصور مجموع العلاقات المالية فيما بين الإدارات التنفيذية داخل المؤسسة من جهة, وبين المؤسسة والمحيط الاقتصادي من جهة أخرى .

ومنه فإن الاستعداد سيضمن التوازن بين حاجة المؤسسة للأموال وبين قدرتها على تحقيق هذه الأموال سواء من حيث ناحية القرار أو من ناحية الوقت, وباستعمال هذين المتغيرين (المقدار والوقت) سوف تتمكن من اختيار الفرص الاستثمارية, أضف إلى ذلك اهتمام الإدارة المالية بنوع مصادر الأموال التي يمكن الاعتماد عليها لتمويل حاجات المؤسسة في حالة العجز المالي, والناتج من قلة مصادر أموالها واستخداماتها المتوقعة, حيث يجب أن تكون هذه المصادر ملائمة من ناحية الكلفة ومن ناحية التسديد.

وتظهر أهمية التخطيط المالي من كونه أداة فعالة لتحسين استخدام الإمكانيات المادية, والوسائل المالية بأقصى درجة من الإنتاجية, لذلك فإننا نلجأ إلى التخطيط المالي حتى نطبق مبادئ التوفير وعدم الهدر والتبذير, أي من أجل زيادة إنتاجية العمل وتخفيض التكاليف, وتوسيع حجم مصادر التراكم, واستخدام الحسابات المالية والعينية بصورة عقلانية .

-2

بهدف التأكد من سلامة تنفيذ الخطط المالية لابد من وجود نظام رقابة مالية فعال, يمكن الإدارة المالية من مقارنة الأداء الفعلي مع ما هو مخطط, وذلك لكي يتم تحديد الانحرافات والعمل على تعزيزها إن كانت إيجابية أو العمل على معالجتها إن كانت سلبية¹.

ولكي تكون الرقابة فعالة يتطلب وجود :

- معيار للمقارنة : يتم من خلال الكشف عن الانحرافات عند مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط له.
- نظام اتصالات فعال وجيد, يؤمن وصول المعلومات بأسلوب التغذية العكسية .

كما يشترط أيضا في الرقابة المالية أن تكون مرنة بحيث تسمح بالتعديل حسب تبدل الخطط وواقع التنفيذ, كما يفترض أن تكون اقتصادية بمفهوم الكلفة .

-3

أ- :

تعتمد الإدارة المالية على التنظيم المالي كوظيفة منظمة للعملية المالية, ويقصد بالتنظيم المالي جميع الفعاليات التي تمارسها الإدارة لتحقيق أهدافها المالية, ومن خلال توزيع الوظائف وتجميعها, وفق أسس معينة, تضمن تحديد المسؤوليات وتحويل الصلاحيات, ويأتي الإنجاز الجيد للعملية المالية, وفق تسلسل السلم التنظيمي للإدارة المالية, لهذا وجب أن تكون الصلاحيات والمسؤوليات محددة وواضحة ومتناسبة مع حجم المؤسسة, ومع طبيعة الأعمال, والمهام والمسؤوليات المنوطة بها.

بالإضافة إلى ذلك فإن وظيفة التنظيم المالي تشمل مسؤولية إعداد التنبؤات للمالية, وتقييم فاعلية استخدام الأموال في المجالات المختلفة, وبصورة عامة فإن تنظيم الوظيفة المالية يجب أن يكون على مستوى الإدارة الأولى, وسبب ذلك يعود إلى أهمية وخطورة العمليات المالية في المؤسسة .

ولأن الاعتبارات المالية الموجودة في جميع المؤسسات مهما كان حجمها وطبيعة نشاطها متشابهة تقريبا في نواحيها الأساسية, فقد تختلف تفاصيل الوظيفة المالية من حيث موقعها في الهيكل التنظيمي اختلافا كبيرا من مؤسسة لأخرى,

¹ - فيصل محمود شواروة, (إطار نظري ومحتوى علمي التمويل- الإستثمار- التخطيط - التحليل المالي), الطبعة الأولى,

دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, عمان - الأردن, 2013, ص 31 .

² - محمد حكمت, , الطبعة الأولى, دار زمزم ناشرون وموزعون, الأردن- عمان, 2015, ص 48 .

وذلك لاختلاف المؤسسات, سواءا من حيث الحجم, أو الشكل القانوني, أو تنوع أنشطتها وسياساتها وطبيعة أنظمتها وتطورها التاريخي, واختصاص العاملين في كل منها .

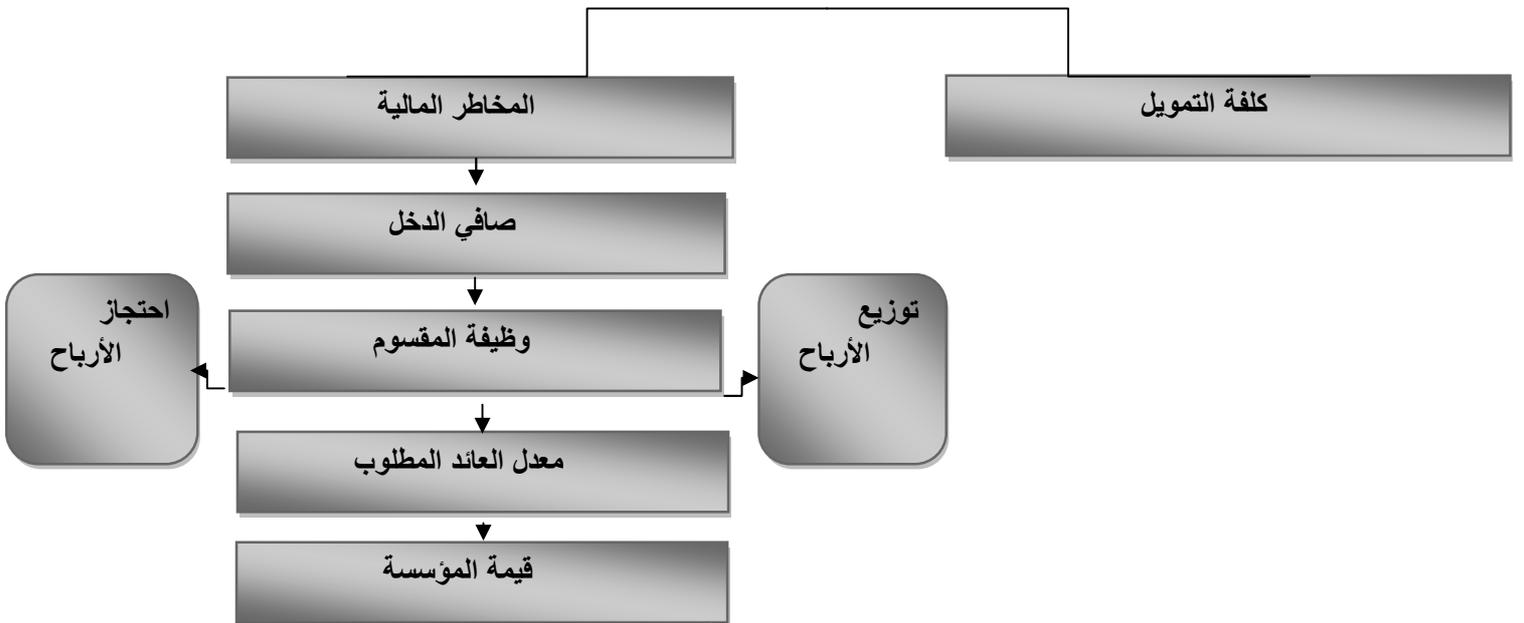
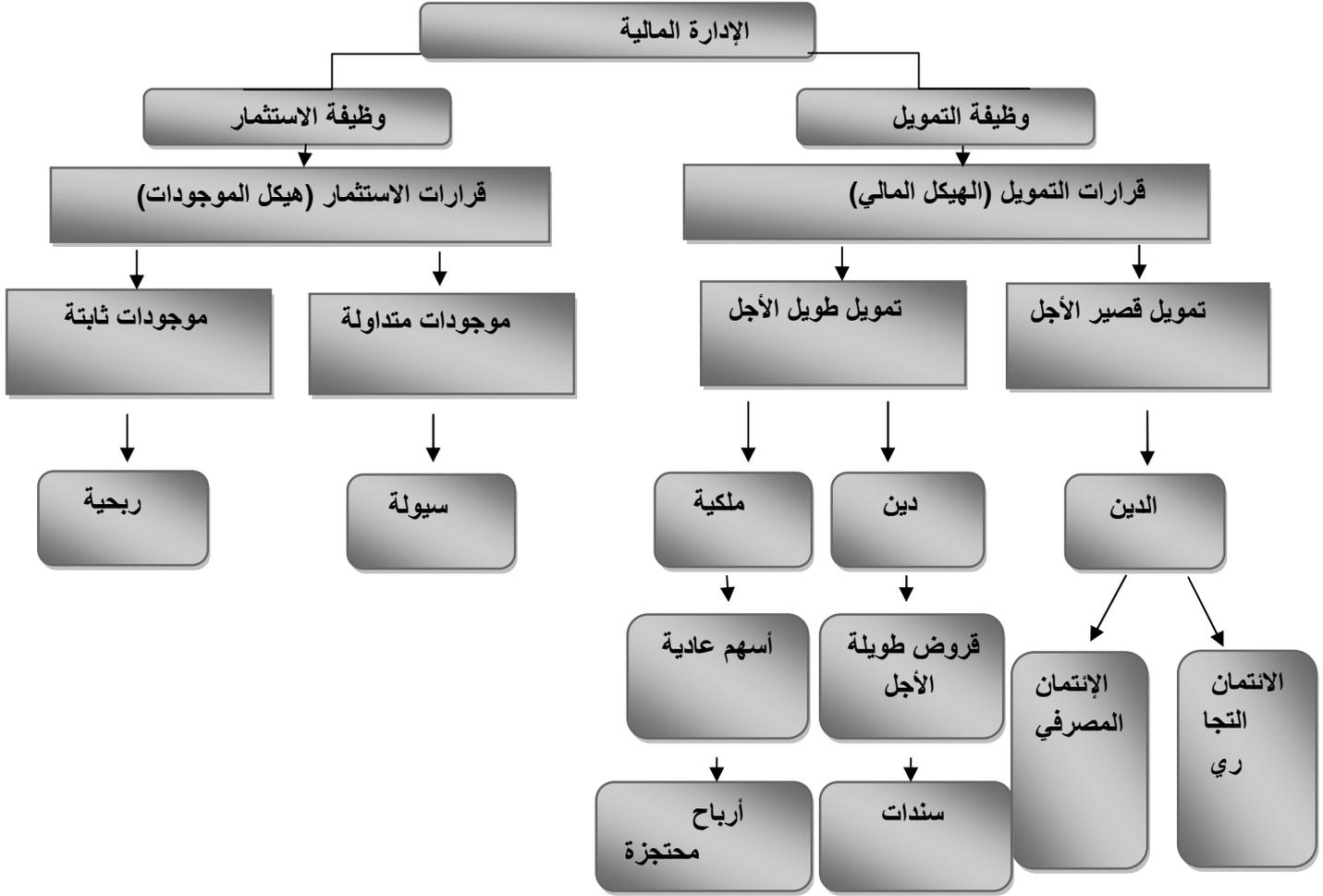
- . . . :

إن اتخاذ القرار يعد أساس العملية الإدارية لأي تخصص وظيفي في المؤسسة, ويعد اتخاذ القرارات المالية أساس العملية الإدارية في الإدارة المالية, وتهدف هذه القرارات إلى تحقيق هدف إستراتيجي يتمثل في تعظيم ثروة الملاك, وتعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد, بالإضافة إلى تحقيق أقصى العوائد الممكنة للمؤسسة, مع الحفاظ على السيولة وتمثل هذه القرارات في :

- قرارات الاستثمار .
- قرارات التمويل .
- قرارات توزيع الأرباح .

يمكن توضيح شامل لوظائف الإدارة المالية وذلك من خلال الشكل التالي :

1-1 : بين وظائف الإدارة المالية



: محمد علي إبراهيم العامري, بدون طبعة, دار المناهج للنشر والتوزيع, الأردن, 2010,

ص16.

المبحث الثاني : مفاهيم أساسية حول التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية :

يعتبر التحليل المالي تشخيصا شاملا وتقييما للحالة المالية لفترة زمنية ماضية معينة من نشاط المؤسسة, والوقوف على الجوانب الإيجابية والسلبية من السياسة المتبعة, باستعمال أدوات ووسائل تتناسب مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها . وفي هذا المبحث سنتطرق إلى مفاهيم عامة حول التحليل المالي أنواعه وأهميته وأهدافه والأدوات التي يقوم عليها التحليل المالي , بالإضافة إلى الأطراف المتدخلة والمستفيدة منه.

المطلب الأول: تعريف التحليل المالي :

1: التحليل المالي بأنه عبارة عن " عملية معالجة منظمة البيانات المالية المتاحة عن المؤسسة وذلك للحصول على معلومات تستعمل في عملية إتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر, وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)"¹.

2: يعرف كذلك أن " التحليل المالي حجر الزاوية في توفير البيانات المالية أكثر نفعاً وفائدة في ترشيد القرارات, فالعديد من المستثمرين والدائنين يصرون على ضرورة القيام بالواجب البيئي, من خلال التحليل الكمي والنوعي للبيانات المالية"².

3 : يعرف أيضا بأنه "هو علم له قواعد ومعايير وأسس تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها, ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف"³.

4: للتحليل المالي حيث يعرف بأنه "فهم وتفسير وقراءة القوائم المالية للمؤسسة, ويهدف إلى تحقيق العوائد المالية ومستوى المخاطر للأصل"¹.

¹ -مفلح محمد معقل, , الطبعة الأولى, دار أحنادين للنشر والتوزيع, الرياض, 2006, ص232 .

² - فهمي مصطفى الشيخ, , الطبعة الأولى, فلسطين, 2008, ص 2, نقلا من الموقع <http://www.kutub.info>, تاريخ الإطلاع 08 مارس 2018 على الساعة 13:50.

³ - محمد أحمد الكايد, (التحليل المالي والإقتصادي), الطبعة الأولى, دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع , عمان, 2010, ص 160 .

....
5: هو "عبارة عن دراسة تفصيلية للحسابات الختامية من أجل الوقوف على مراكز القوة والضعف في هذه الحسابات وتشخيص المشكلات من أجل حلول لها"².

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن " التحليل المالي أداة لتشخيص الوضعية المالية السابقة والحاضرة في المؤسسة , وذلك باعتباره وسيلة ضرورية من أجل الوصول إلى التخطيط المالي السليم و إتخاذ القرارات المستقبلية من خلال استعمال مجموعة من التقنيات والتي تتمثل في القوائم المالية التي تتضمن كما كبيرا من البيانات المحاسبية الخاصة " .

المطلب الثاني : أهداف وأهمية التحليل المالي :

.

من بين أهداف التحليل المالي نذكر³ :

- 1- وضع تشخيص مالي عام للمؤسسة إجراء فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو دورات متعددة من نشاطها و ذلك عن طريق الدراسة التفصيلية لمختلف الوثائق والبيانات المالية التي تفسر لنا المعطيات من جانبها الكمي والكيفي بإعطاء نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية .
- 2- بواسطة التحليل المالي يمكن أن نحكم علي التسيير المالي الماضي, والتوازنات المالية الداخلية بين الربحية والسيولة والقدرة على الوفاء والمخاطر المالية للمؤسسة .
- 3- بواسطة التحليل المالي يمكن الحكم على قرارات الإدارة العامة وكذلك المديرية الفرعية فيما يخص الإستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح .
- 4- تعتبر الركيزة التي يستند عليها في وضع التنبؤات المالية فالنتائج المتوصل إليها, كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع برامج الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة, حيث التحليل المالي يكمل التسيير التقديري في المؤسسة, من ثم

1 - عصام حسين, (البورصة), بدون طبعة, دار أسامة للنشر والتوزيع, عمان, 2010, ص 190.
2 -غازي فلاح المومني, الطبعة الأولى, دار المناهج للنشر والتوزيع, عمان- الأردن, 2013, ص64.
3 - مبارك لسلسوس, (تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير), بدون طبعة, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2014, ص16 .

تعتمد إدارة المؤسسة على نتائج التحليل المالي لإيجاد الحلول للمشاكل المالية المطروحة لإتخاذ القرارات وفرض رقابة المالية, مع التركيز على تحقيق كل من هدف التوازن المالي ضمانا لاستمرارية المؤسسة, وهدف المردودية ضمانا لنموها.

المطلب الثالث : معايير ومقومات التحليل المالي والأطراف المهتمة به .

∴ . . .

هناك مجموعة من المعايير يستخدمها المحلل في عملية التحليل نذكر منها ما يأتي¹:

-1 . . .

وهي المعايير التي تأخذ صفة ثابتة أو مقدار ثابت تم اختياره بناء على تجارب ودراسات ميدانية وقد تم الاتفاق على هذا المعيار بين مؤسسات كبيرة وكتاب كثيرون لدراسة حالة معينة ويستخدم هذا المعيار من أجل مقارنة ما هو فعلي أو متحقق مع هذا المعيار فمثلا لو كانت نسبة التداول المستخرجة من الكشوفات الخاصة بمؤسسة معينة هي 1 ، 3 فإن المحلل سوف يقارن هذه النسبة مع النسبة المعيارية المتفق عليها والبالغة 1, 2 .

-2 . . .

هذه المعايير تستند إلى المؤشرات التاريخية التي استخرجت من الكشوفات المالية للمؤسسة فمثلا تتم مقارنة نسبة العائد على الاستثمار لسنة من السنوات مع معدلات العائد على الاستثمار للسنوات الماضية, وييدي المحلل المالي للحكم على هذا المؤشر من خلال مقارنته بالمؤشرات الماضية أو التاريخية .

-3 . . .

تستوحي هذه المعايير من البيانات التي توضع في الخطة ويمكن للمحلل أن يقارن ما هو متحقق فعلي وما هو مخطط له أن يحصل أو يتحقق فإذا كانت نسبة الربحية المخططة على سبيل المثال 20% فإن نسبة الربحية المتحققة فعلا والتي نفترض إن تكون 18% تعني أن الربحية المتحققة اقل مما هو مخطط له .

-4 . . .

¹ -عبد الستار الصباح, سعود جايد مشكور العامري, (أطر نظرية وحالات عملية), الطبعة الثالثة, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان, 2007, ص ص 53, 54 .

وهو متوسط نسب مأخوذه لمجموعة كبيرة من المؤسسات التي تنتمي إلى صناعة واحدة مثل (الصناعات المصرفية, صناعة التأمين, شركات الخدمات) عن فترة زمنية محددة . ويفيد هذا المعيار عن مقارنة النسبة الخاصة بالمؤسسة موضع الدراسة لمعرفة المركز النسبي للمؤسسة ومقارنتها مع المؤسسات المنافسة والعاملة في نفس المجال وعلى ضوء هذه المؤشرات يتم تحديد أداء المؤسسة فهي إما أن تكون ضمن المعدل السائد أو أعلى من المعدل أو أقل من المعدل¹ .

· · · · ·

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المقومات والمبادئ التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافه, ولعل ابرز هذه المقومات هي:²

- 1- للوصول إلى أهداف العملية التحليلية كنتائج يتم تحقيقها في سياق التحليل, لا بد للمحلل أن يبرز الحقائق التي يستند عليها قبل تفسيرها. هذا يعني أن التحليل يتضمن مادة أولية ممثلة بالبيانات التي يعتمد عليها المحلل, والتي تعتبر حقائق مرت بها المؤسسة في فترة زمنية معينة, وهذا يتطلب تحويلها إلى مؤشرات مالية من خلال إيجاد العلاقات القائمة بين هذه البيانات, وذلك بالاعتماد على مجموعة من الطرق والأساليب التي تقدم تصورا عن واقع حال المؤسسة وما سيكون عليه بالمستقبل .
- 2- لتحقيق غايات التحليل بدقة ومصداقية لا بد من توفر مدخلات دقيقة للعملية التحليلية, أي أن نتائج العملية التحليلية ومدى دقتها تتوقف على دقة ومصداقية البيانات التي اعتمد عليها المحلل, إذ أن مخرجات العملية التحليلية المتمثلة بالمعلومات التي تصاغ من خلال إيجاد العلاقات المتداخلة بين البيانات التي تم الاستناد عليها والتي تعتمد بالدرجة الأولى على صحة البيانات وخاصة المالية منها التي اعتبرت المادة الأولية للعملية التحليلية .
- 3- تتم المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكافية بظروف المؤسسة الداخلية والخارجية قبل قيامه بتحليل بيانات المؤسسة, بالإضافة إلى ذلك, لا بد وأن يكون مؤهلا تأهيلا علميا وعمليا مناسباً, وقادرا على استخدام الأساليب والوسائل العلمية للتحليل المالي للوصول إلى غايات التحليل وتفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل .

· · · · ·

يثير التحليل المالي اهتمام فئات متعددة حيث تسعى كل فئة للحصول على إجابات على مجموعة من التساؤلات التي تمس مصالحها وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية وتفسير نتائجها, فالغرض من التحليل يختلف باختلاف الفئة ذات العلاقة, ويمكننا تحديد الفئات صاحبة الاهتمام بالتحليل المالي بمايلي¹ :

¹ -محمد قاسم خصاونة, · · · · · , الطبعة الأولى, دار الفكر ناشرون وموزعون, عمان , 2010, ص 43 .

² -وليد ناجي الحيايلى, · · · · · , الطبعة الأولى, إثراء للنشر والتوزيع, عمان, 2009, ص 15 .

-1

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال وعرضها على مالكي الوحدة الهيئية العامة في الشركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع العام بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها إذ يعتبر التحليل المالي أداة من أجل :

ث- معرفة الإدارة العليا مدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء وظيفتها .

ج- تقييم أداء الإدارات والأقسام والأفراد وكذلك السياسات الإدارية .

ح- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل .

-2

وهم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المؤسسات الفردية, ويرتبط هؤلاء بالمؤسسة الاقتصادية بشكل رئيسي لذا نجد أن اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الأموال المستثمرة وكذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام كما يهتم أصحاب المؤسسة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم .

-3

تختلف وجهة نظر الدائنين في التحليل المالي تبعاً لنوع الدين .

إن ما يهم الدائنين هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية .

-4

إن ما يهم الدائنين هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه لذا نجد الدائنين هنا يهتمون بتحليل رأس المال العام والمركز النقدي والسيولة في الوحدة .

¹ - منير شاكر محمد وآخرون, , الطبعة الثالثة, دار وائل للنشر والتوزيع, الأردن, 2008, ص ص 18,

-

حيث تقوم هذه الغرف بجمع البيانات عن الوحدات الاقتصادية في القطاع الواحد بهدف إستخراج نسب ومؤشرات لكل فرع من فروع النشاط الاقتصادي .

ب- :

وتظهر أهمية ذلك في الدول التي تنتهج التخطيط المركزي حيث تساعد على إعداد الخطط الجديدة بناء على المعلومات المستخلصة من نتائج التحليل المالي .

ت- :

لغرض دراسة إمكانية استثمار أموالهم في المؤسسات الأعمال فإن المستثمرون المحتملون يهتمون بنتائج - التحليل المالي للمؤسسة المختلفة .

-

لدراسة مدى قدرة الوحدة في سداد القروض التي يمكن منحها لها وكذلك في إمكانية التأمين على أنشطتها إذا ما كانت قادرة على الاستمرار في النشاط والنمو وسداد الأقساط, فإن المصارف وشركات التأمين تعتمد إلى حد كبير على نتائج التحليل المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بديونها .

5- "

6- "

المبحث الثالث : استعمالات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه ومصادر معلوماته .

سننتقل في هذا المبحث إلى أدوات وأساليب التحليل المالي وخطواته, بالإضافة إلى استعمالاته والجهات المستفيدة منه .

المطلب الأول : استعمالات وأساليب التحليل المالي وخطواته :

· · · · ·

يستعمل التحليل المالي للحكم على أداء المؤسسة وإتخاذ القرارات الخاصة ويمكن استعمال التحليل المالي للأغراض التالية¹:

-1

الذي يقوم بهذا التحليل هم المستثمرون من أفراد وشركات, حيث يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في استثماراتهم ومقدار العوائد عليها, كما أن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة إلى قياس ربحية وسيولة المؤسسة .

-2

الذي يقوم بهذا التحليل المقرضين وذلك بهدف التعرف على أخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها .

-3

¹ - محمد أحمد الكايد, مرجع سبق ذكره, ص 161 .

يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج بين مؤسستين, فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للمؤسسة المنوي شراءها, كما يعدد قيمة الأداء المستقبلي المتوقع للمؤسسة بعد الاندماج في المستقبل .

-4

تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة للأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير والأسس الموضوعية, وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب .

-5

يعد التخطيط المالي من أهم الوظائف للإيرادات وتمثل عملية التخطيط المالي بوضع تصور بأداء المؤسسة في المستقبل, وهنا تلعب أدوار التحليل المالي دورا هاما في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع في المستقبل .

-6

يعد تقييم الأداء في المؤسسة من أهم استعمالات التحليل المالي, فيتم من خلال عملية إعادة تقييم الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المؤسسة على السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على الائتمان بالإضافة إلى تقييم الموجودات .

· · · · ·

يتطلب التخطيط السليم من المحلل المالي مراعاة الدقة في إختيار الأساليب التي تتلاءم مع هدف التحليل ونطاقه, وفي هذا المجال فهناك اتفاق على ضرورة استخدام اسلوبين من أساليب التحليل المالي في الوقت ذاته هما:

-1

يقصد بالتحليل الأفقي مقارنة الأعداد الواردة بالقوائم المالية لعدة فترات محاسبية متتالية حيث أن المقارنة ستتم بين قيمة البند ذاته ولكن على مدار عامين متتاليين أو أكثر ومثال ذلك مقارنة صافي الأرباح لسنة معينة ومقارنة صافي الأرباح للسنوات السابقة, وكلما زادت عدد السنوات كلما أصبحت الأرقام أكثر دلالة ويطلق على هذا النوع من التحليل بتحليل الاتجاهات¹.

-2

¹ - محمد قاسم خصاونة, مرجع سبق ذكره, ص 40.

يشمل التحليل الرأسي على دراسة العلاقات الكمية بين بنود القائمة المالية في تاريخ معين, وهو بهذه الصفة يعتبر تحليلاً ساكناً يحتاج إلى دعم بالتحليل الأفقي .

ويمكن توضيح الفرق بين التحليل الرأسي والتحليل الأفقي في الجدول التالي¹:

• 1-1 : يبين الفرق بين التحليل الرأسي والتحليل الأفقي

التحليل الأفقي	التحليل الرأسي
دراسة العلاقات الكمية بين الكمية بنود القائمة المالية في تاريخ معين, وهو بهذه الصفة يعتبر تحليلاً ساكناً يحتاج إلى دعم بالتحليل الأفقي .	دراسة سلوك كل بنود القائمة المالية بمرور الزمن, وتتبع حركتها زيادة أو نقصاً أي أنه تحليل ديناميكي, يبين التغيرات التي تحدث ويقوم أنواع ونشاطات في ضوء هذا السلوك

: عبد العزيز عبد الرحيم, مرجع سبق ذكره, ص 212 .

حيث يتعلق الأسلوب الأول بتحليل قائمة مالية واحدة, وذلك بمقارنة عناصر الأصول ببعضها البعض لإبراز وزنها النسبي أو بمقارنة بعض عناصر الأصول ببعض عناصر الخصوم, وينطبق ذلك على قائمة الدخل والقوائم المالية الأخرى, ويطلق على هذا الأسلوب صفة الثبات, على اعتبار أن عنصر الزمن ثابت نظراً لارتباط الدراسة بفترة زمنية واحدة, ومن الواضح أن هذا الأسلوب في حالة الاعتماد عليه بشكل منفرد سوف يؤدي إلى نتائج تحليلية مضللة, نظراً لأن القوائم المالية التي تم الاعتماد عليها تعكس الموقف المالي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة, وهي لحظة إعداد المؤسسة لتلك القوائم, ومن هنا فيتم تلاقي هذا القصور من خلال إتباع الأسلوب الثاني والذي سيعتمد على متابعة التغير في القيم من فترة لأخرى, وحساب التغيرات في تلك القيم على مدى عدد من السنوات الماضية, من خلال استنتاج الاتجاهات ومراقبة التغيرات في المركز المالي للمؤسسة مع مرور الزمن, ومن جهة أخرى فإن الاعتماد على أسلوب التحليل الأفقي أو الإتجاهي يمكن المحلل المالي من التغلب على أحد أهم الصعوبات التي تواجهه والتي تتمثل في غياب المعدلات النمطية أو

¹ - عبد العزيز عبد الرحيم سليمان, بدون طبعة, منشورات جامعة السودان المفتوحة, السودان, 2005, ص

المقارنات ودراسة التغيرات والإتجاهات .

مقارنة مفردات القوائم المالية أو المؤشرات لفترة معينة بالمفردات والمؤشرات المثلثة لفترة أو لعدة فترات أخرى سابقة .

مقارنة مفردات القوائم المالية أو المؤشرات لمؤسسة معينة بمفردات أو مؤشرات مؤسسة أخرى .

تابع أساليب التحليل المالي وفقا لطبيعتها

النسب أو المؤشرات المالية .

مؤشرات قائمة المركز المالي .

مؤشرات قائمة الدخل .

مؤشرات مختلطة .

مقارنة الأوزان النسبية للمفردات .

المقارنة على أساس الوزن النسبي للمفردة بالنسبة لمجموعة المفردات التي تنتمي إليها .

المقارنة على أساس الوزن النسبي للمفردة بالنسبة لإجمالي المجموعات في القائمة المالية .

: محمد سامي راضي¹ (محاسبي - مالي - إئتماني), بدون طبعة, دار التعليم الجامعي,

الإسكندرية, 2015, ص ص 113, 114 .

: . . .

يتم التحليل المالي على ثلاث خطوات رئيسية هي¹:

أ- التصنيف؛

ب- المقارنة ؛

ت- الإستنتاج .

ويتناول القائم بعملية التحليل الأرقام تحويها القوائم المالية بالتصنيف, أي يقوم بتجزئة الحقائق الخاصة بمجموعة من الأرقام إلى جزئياتها التي تتكون منها, ووضع هذه الجزئيات بعضها مع بعض الآخر في مجموعات متجانسة, والغرض الأساسي من هذه الخطوة الأولى هو وضع المعلومات المالية والأرقام التي تحت البحث والتحليل في صورة تمكننا من القيام بالخطوة الثانية وهي المقارنة, ففي هذه الخطوة يقوم المحلل بمقارنة الأرقام الجزئية بعضها البعض, ومقارنة المجموعات المحددة بالمجموعة الكلية . وتساعد هذه المقارنات على معرفة العلاقات التي بين الأرقام .

والتصنيف والمقارنة لا يقتصران على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة لمدة محاسبية واحدة, بل قد يشتمل أكثر من فترة محاسبية , يضاف إلى ذلك أنه قد تمتد إلى القوائم المالية الخاصة بأكثر من منشأة واحدة في نفس الصناعة .

ولا يقف إهتمامنا في التحليل المالي إلى مجرد اكتشاف العلاقات بين الأرقام موضوع البحث والدراسة, بل يستمر لمعرفة أسباب قيام هذه العلاقات مما يساعدنا في النهاية على العثور على أفضل الوسائل لعلاج المشكلات المختلفة . وبهذا الشكل يمكن للإدارة المالية أن تحكم حكما سليما على المركز المالي للمؤسسة, ومن ثم يمكنها تقدير إمكاناتها ومقدراتها .

¹ - جميل أحمد توفيق, بدون طبعة, دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع, بيروت, 2009, ص79.

المطلب الثاني: الجهات المستفيدة من التحليل المالي وأدواته:

.....

تتعدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي, وتسعى كل جهة منها إلى الحصول على إجابات ملائمة حول مجموعة الأسئلة التي تهم مصالحها, وعلى المحلل المالي مراعاة متطلبات الجهات المستفيدة وكفاءتها, فمنها من هو على قد كبير من المعرفة ويحتاج إلى حقائق عامة سهلة الفهم, خلية من التعهدات العلمية المتخصصة .

بناءا عليه ويمكن تقسيم الجهات المستقبلية من التحليل المالي حسب درجة اهتمامها بنتائج التحليل المالي¹ :

..... -1

يقصد بهم المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة, ويلاحظ أن اهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية يختلف نسبيا من مستوى إداري إلى آخر, نظرا لاختلاف المستويات الملقاة على عاتق كل منها, ويلاحظ أيضا أن هذه الفئة تستخدم نتائج التحليل في :

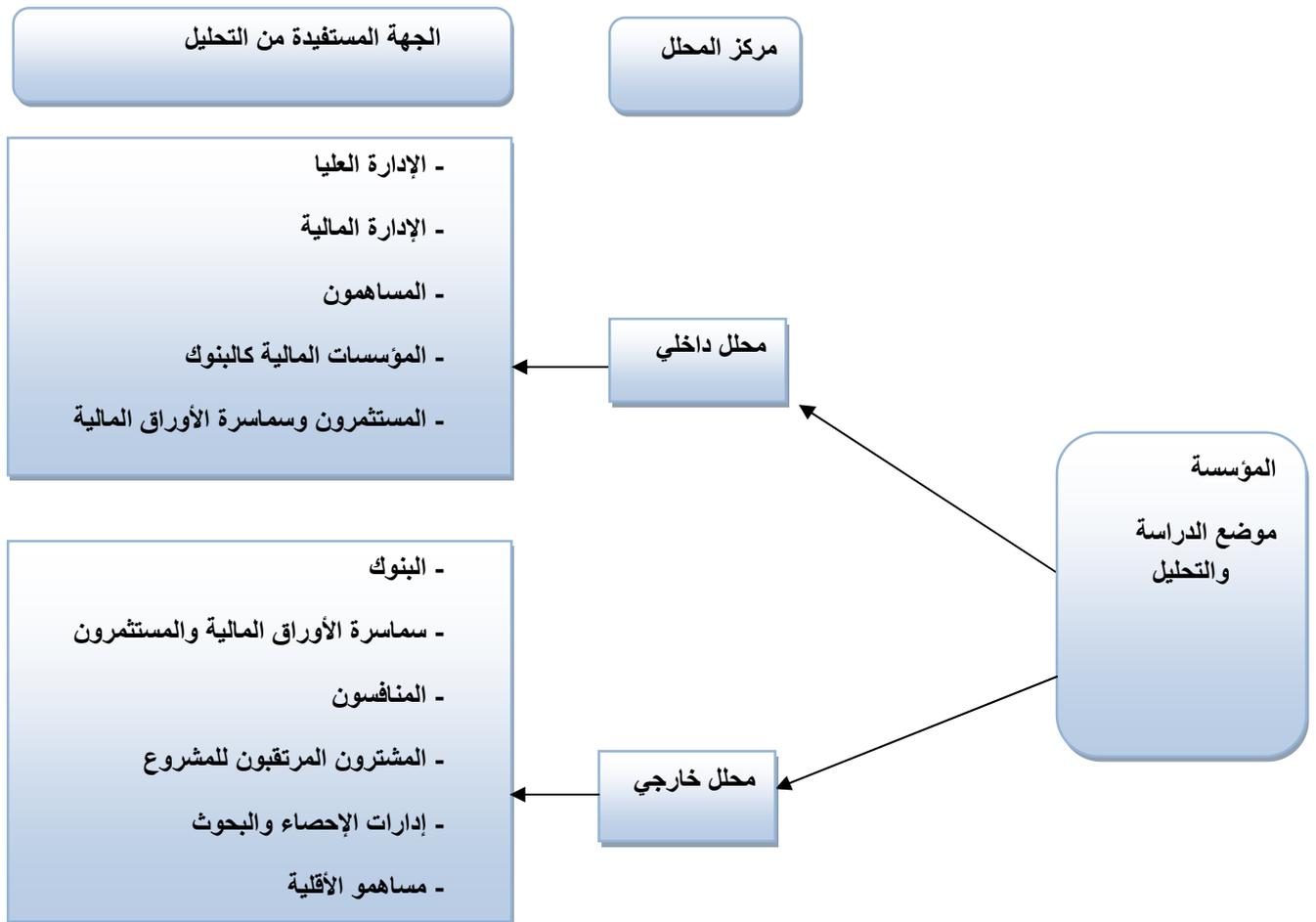
- أ- الحصول على مؤشرات مالية كمية, تتعلق بأداء المؤسسة بصورة شاملة .
- ب- الرقابة والتخطيط والتقييم وإتخاذ القرارات .

..... -2

هم كافة الأطراف من خارج المؤسسة الذين لهم مصالح معها, وبالتالي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمؤسسة حسب درجة علاقتها بالمؤسسة, إلا انه يمكن أن يكون لهم مصلحة بنتائج التحليل مثل المستثمرون الحاليون والمتوقعون , والمقرضون على اختلاف فئاتهم, والدائنون التجاريون, بالإضافة إلى أطراف أخرى لهم علاقة بالمؤسسة يصعب تحديدها بدقة, أو بشكل مباشر, إلا أن لهم مصالح واهتمامات بنتائج التحليل المالي ويتخذون بناءا عليها قرارات تؤثر على عملهم بشكل مباشر, ومن أمثلتهم الأجهزة الرقابية الحكومية, والأجهزة الضريبية, وأجهزة التخطيط الحكومي وغيرها . كما يمكن توضيح الأطراف المستفيدة من التحليل المالي في الشكل التالي :

¹ - وليد ناجي الحياي, مرجع سبق ذكره, ص ص 17, 18 .

1E-3) : يبين الأطراف المستفيدة من التحليل المالي



: عبد الغفار حنفي, بدون طبعة, الدار الجامعية

لنشر والتوزيع, الإسكندرية, 2004, ص52.

· · · · ·

لكي تتم عملية التحليل المالي لا بد أن يحدد المحلل الأدوات التي قد يلجأ عليها للقيام بعملية التحليل, وهذه الأدوات متعددة, من أهمها مايلي¹:

· · · · · -1

وهو من أكثر الأدوات المستخدمة في هذا المجال, ويتم استخدام النسب المالية في التحليل بغرض توضيح موقف المؤسسة من العمليات التي قامت بها خلال الفترة الماضية, ويقوم التحليل باستخدام النسب على أساس تقييم مكونات القوائم المالية من خلال علاقتها بعضها ببعض أو بالإستناد إلى معايير محددة بمهدف الخروج بمؤشرات ودلائل عن موقف المؤسسة المالي أو الظروف السائدة فيه .

· · · · · -2

ويطلق عليها (قائمة حركات الأموال), و(قائمة التغير في المركز المالي)؛ حيث أنها توضح حركة أموال المؤسسة الداخلية (مصادر التمويل) والخارجية (الاستخدامات) خلال فترة زمنية معينة, مضافا إليها تحركات الأموال الناتجة عن العمليات التشغيلية للمؤسسة .

· · · · · -3

وهي ما يطلق عليها أحيانا كشوفات التدفق النقدي, ويقصد بالتدفق وهي ما يطلق عليها أحيانا كشوفات التدفق النقدي, ويقصد بالتدفق النقدي, ويقصد بالتدفق النقدي, مقدار النقد السائل أو الشبه السائل الذي يدخل أو يخرج من صندوق المؤسسة أو من حساباتها الجارية في المصارف. وهذه الأداة التحليلية تقدم معلومات مفيدة عن مواعيد تدفق الأموال من المؤسسة وإليها,

¹ - عبد الله عبد الله السنفي, · · · · · الطبعة الثانية , دار الكتاب الجامعي, , صنعاء, 2009, ص ص 165, 166 .

وتحدد كمية الأموال التي تحتاج إليها المؤسسة ونوعيتها خلال فترة زمنية مستقبلية , وكذلك مواعيد الحاجة إلى هذه الأموال .

-4

وهي تهدف إلى التعرف على الحجم التقديري المتوقع لمختلف بنود الموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين والاحتياجات المالية بالإضافة إلى التعرف على حجم الأرباح المتوقعة .

المطلب الثالث : مصادر المعلومات في عملية التحليل المالي :

تتعدد مصادر معلومات التي يعتمد عليها تقييم الأداء المالي , وذلك باعتبارها أول مرحلة من مراحل تقييم الأداء بحيث يشترط فيها أن تكون موثوقة وذات مصداقية , كما تختلف باختلاف دورها وأهدافها المراد الوصول إليها, وتنقسم هذه المصادر إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية .

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيط المؤسسة الاقتصادي والمالي¹ .

-1

تتعلق هذه المعلومات بالحالة الاقتصادية حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة زمنية معينة , وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم و التدهور الاقتصادي.... الخ كما تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها و الوقوف على حقيقتها .

-2

فهذا النوع من المعلومات على العموم تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية : تقارير المنظمات الاقتصادية و الدولية ، النشرات الاقتصادية ، المجالات المتخصصة بهدف إجراء مختلف الدراسات المالية و الاقتصادية ، حيث يتم تجميع المعلومات و تحليلها و استخراج نسب قطاعية بناءا عليها يتم إجراء المقارنة.

تمثل هذه المعلومات من الكشوفات المحاسبية للمؤسسات والتي تشمل القوائم المالية الرئيسية التالية و هي :

-1

¹ -مبارك لسوس, مرجع سبق ذكره ,ص17.

تعرف الميزانية على أنها كشف تقوم به المؤسسة في وقت معين يمثل نهاية دورة الاستغلال فقد تكون في نهاية كل شهر، أو في نهاية كل فصل أو نهاية كل سنة، لمجموع ما تملكه من أموال في شكل أصول ولكل ما عليها من أموال في شكل خصوم والفرق بينهما يمثل النتيجة الصافية للدورة سواء إن كانت ربحاً أو خسارة. وتنقسم عناصر الميزانية إلى جانبين: الموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين .

أ- 1 :

- :
- ❖ : وهي الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال الدورة التجارية أو خلال السنة وتشمل النقد، الأسهم والسندات القابلة للتسويق، المدينون وأوراق القبض، البضاعة، المصروفات المدفوعة مقدماً .
- ❖ : هي الأصول التي تفتنيها المؤسسة للإستعانة بها على أداء خدماتها، أو تسهيل القيام بعملياته التجارية وليس لإعادة بيعها، وتشمل الأرض، البناء الآلات .
- ❖ : يطلق عليها البعض الأصول الثابتة الغير ملموسة وتشمل تلك الأصول التي لا وجود ماديا لها، كشهرة المحل، وحقوق الامتياز والاختراع، والعلامات التجارية ومصروفات التأسيس .

• :

- وهي عبارة عن الالتزامات المالية عن المؤسسة للآخرين من موردين ومقرضين ومالكين وهي تنقسم إلى مجموعات .
- ❖ : وهي الالتزامات قصيرة الأجل كأوراق الدفع والدائنين أو الموردين التجاريين والمصروفات المستحقة .
- ❖ : مثل القروض متوسطة وطويلة الأجل .
- ❖ : وتشمل رأس المال المدفوع ، الأرباح المحتجزة، علاوة الإصدار وهي تمثل الفوائض المالية الناتجة عن بيع الأسهم بأكثر من قيمتها الاسمية .

- 01 .

¹ - عامر عبد الله، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2015، ص ص 180، 181 .

-2

تسمى أحيانا (قائمة الأرباح) وتظهر نتائج عمليات الوحدة لفترة معينة من الزمن (شهر, ثلاثة شهور, سنة) وهي ملخص للإيرادات التي تحققت خلالها والمصروفات التي لزمتم لتحقيقها في الوحدة, بالإضافة إلى المكاسب والخسائر خلال نفس الفترة .

وتقدم هذه القائمة مقياسا لمدى نجاح المؤسسة حيث تقابل خلالها إنجازات المؤسسة (تعبير عنها الإيرادات) بالجهود التي بدلتها (تعبير عنها المصروفات)¹ .

- 2

- صافي المبيعات .
- تكلفة المبيعات .
- مصاريف إدارية وعمومية .
- صافي الدخل من النشاط الجاري .
- المصاريف الأخرى والإيرادات الأخرى .
- صافي الدخل السنوي قبل الضرائب .
- مخصص الضرائب .
- صافي الدخل السنوي بعد الضرائب .
- العناصر الغير متكررة سواءا كانت إيرادات أو مصروفات .

- 02

-3

¹ -عبد المحي مرعي, كمال خليفة أبو زيد, بدون طبعة, الدار الجامعية للنشر والتوزيع, الإسكندرية, 1999,ص76.

² - محمد سعيد عبد الهادي, (الإستثمار والتمويل - التحليل المالي والأسواق المالية الدولية, الطبعة الأولى, دار حامد للنشر والتوزيع, عمان, 2008, ص 140 .

هي عبارة عن جدول تحليلي يبين الحركات التي أثرت في . كل فصل من الفصول التي تتشكل منها الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية¹.

أ- . ü :

حدد النظام المحاسبي المالي 4 عناصر الواجب تقديمها في هذه القائمة والتي تتعلق بالحركات الخاصة بالأموال الخاصة وهي تتمثل فيما يلي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجلة والتي لها اثر مباشر على رأس المال الخاص ،
- حركة رأس المال (زيادة، نقصان، استرجاع) ؛
- إيرادات وأعباء سجلت مباشرة في رأس المال.

ب- . ü . 03

-4

تشكل قائمة التدفق النقدي جزءا مكملا للقوائم المالية التي تعدها منشآت الأعمال, وتعرض هذه القائمة حركة التغيرات النقدية التي حصلت في المؤسسة من خلال توليد واستخدام النقدية سواء من عملياتها التشغيلية أو العمليات الأخرى مثل العمليات الاستثمارية والتمويلية للمؤسسة².

يتم تصنيف المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة في قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاثة أنشطة مختلفة هي الأنشطة التشغيلية, الاستثمارية, والتمويلية, وفيما يلي تعريف كل هذه التصنيفات³:

- : وتتضمن الآثار النقدية للصفقات التي تدخل في تحديد صافي الدخل.
- : وتتضمن تقديم القروض للغير وتحصيلها, اقتناء الاستثمارات والتخلص منها (سواء الاستثمارات في ديون أو حقوق ملكية) وكذلك اقتناء الأصول الثابتة والتخلص منها.

¹ - محمد فيصل مايده, ISCF ٧ (دراسة حالة عينة من

المؤسسات), رسالة دكتورا في علوم التسيير, تخصص محاسبة ونظم معلومات, جامعة محمد خيضر, بسكرة, ص 169 .

² - حمزة محمود الزبيدي, (لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل), الطبعة الثانية, مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع, عمان, 2010, ص ص 51,50.

³ - أمين السيد أحمد لطفى, , الطبعة الأولى, الدار الجامعية للنشر والتوزيع, الإسكندرية, 2008, ص 138.

- . وتختص بنود الالتزامات وحقوق الملكية وتشمل:
- ❖ الحصول على رأس المال من الملاك وإمدادهم بعائد على استثماراتهم أو رد هذه الاستثمارات .
- ❖ اقتراض الأموال من الدائنين وسداد الأموال المقرضة .

ب- :

يتم إتباع إحدى الطريقتين التاليتين:

•

هي نفس المضمون في الطريقة غير مباشرة لكن ننطلق من التحصيلات والتسديدات سواء المتعلقة بالاستغلال كالزبائن والموردون أو المتعلقة بالاستثمار كالحيازة أو التنازل على الإستثمار أو العمليات المتعلقة بالتمويل، اقتراض، تسديد القروض، رفع من رأس المال إلخ¹.

• :

يتم البدء بصافي الدخل ويتم تعديله ببعض التسويات اللازمة للوصول إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، سميت بالطريقة الغير مباشرة لأنها تبدأ بصافي الدخل وفقا لأساس الاستحقاق تم تحويله بعد ذلك للأساس النقدي فتسمى أحيانا طريقة التسوية حيث تقوم بتعديل أو تسوية صافي الدخل بتلك البنود التي تؤثر على صافي الدخل لكنها لا تؤثر على النقدية. بمعنى أن المصروفات غير النقدية في قائمة الدخل تضاف مرة أخرى إلى صافي الدخل في حين الإيرادات غير النقدية تخصم من صافي الدخل وذلك لاحتساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية².

❖ :

¹ - حواس صالح، (SCF)، الطبعة الخامسة، دار عبد اللطيف للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص 269.

² - فارس ناصيف الشبيري، غسان سالم الطالب، (1E)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 87.

عندما تزداد أرصدة المدينين فإن هذا يعني أن الإيرادات وفقاً لأساس الاستحقاق أعلى من الإيرادات وفقاً للأساس النقدي مما يعني خصم الزيادة من حساب المدينين . والعكس في حالة النقص تتم زيادة الفرق لصافي الدخل .



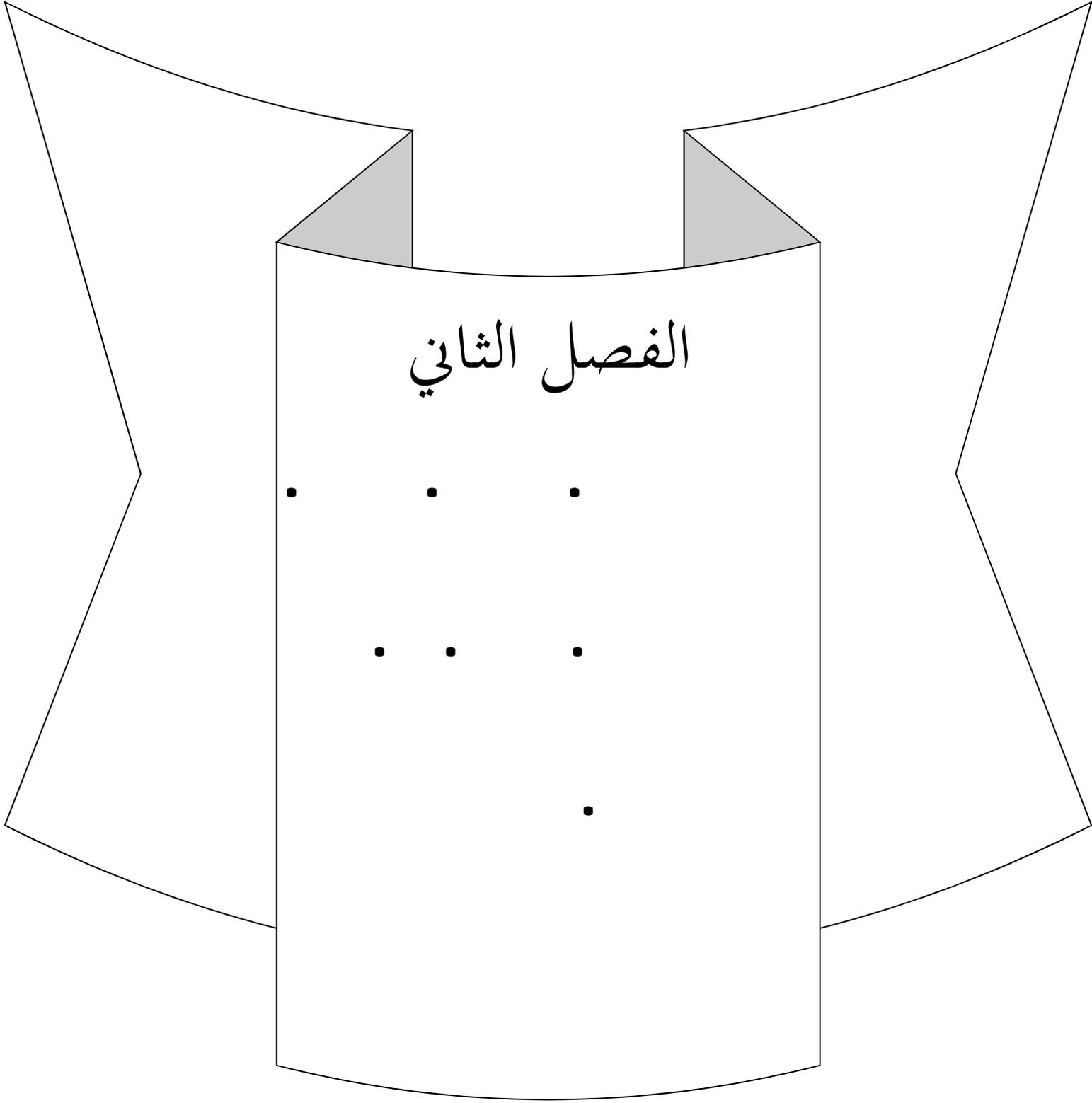
عندما تزداد أرصدة الدائنين فإن هذا يعني أن المصروفات وفقاً لأساس الاستحقاق أعلى من المصروفات وفقاً للأساس النقدي مما يعني إضافة الزيادة في حساب الدائنين والعكس في حالة النقص يتم خصم الفرق من صافي الدخل .

- 04 .

خلاصة الفصل :

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم محاور التحليل المالي، وقدّمنا مفهوماً عاماً له، وأهم أنواعه وأدواته وأهميته والأطراف المتدخلة فيه والمستفيدة منه، فالغرض الأساسي للتحليل المالي هو تقييم أداء المؤسسة من خلال إيجاد ارتباطات ومؤشرات معينة، بحيث تظهر النقاط القوة والضعف في أداء تلك المؤسسة لتكوين أداة فعالة في اتخاذ القرارات ذات الأثر الإيجابي على نشاط المؤسسة والكشف عن أخطائها ولتنبأ بالمستقبل وتحقيق هدف الرقابة المالية وتحليل أداء نشاطات المؤسسة وعملياتها .

كما أن التحليل المالي قد يشمل دراسة وتحليل الماضي والحاضر للوضع المالي ونتائج أعمال المؤسسة الاقتصادية لغرض الحصول على مؤشرات تساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة .



الفصل الثاني

-
-
-
-
-
-
-

.

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة من أجل التحقق من بلوغها الأهداف المراد تحقيقها, بحيث يكتسب موضوع تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة اقتصادية, عملية تقييم الأداء أحد أهم الأنشطة الرئيسة لإدارة منظمات الأعمال التي تعبر عن عملية مستمرة تقاس من خلال المؤشرات المالية أو مؤشرات التوازن المالي, للوقوف على نقاط القوة والضعف وانعكاساتها السلبية والإيجابية على إنتاجية المؤسسة والأداء الكلي لها لذا, فإن العملية ليست غاية بحد ذاتها وإنما هي وسيلة للوصول إلى عدة غايات نظرا لأهميتها في تشخيص الصحة المالية للمؤسسة واستغلالها بطريقة تمكنها من تحقيق أهداف الوظيفة المالية.

ومن أجل ذلك قسمنا الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية .

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي عن طريق المؤشرات المالية.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي .

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية:

يعتبر تقييم الأداء من أبرز المفاهيم الهامة على مستوى المؤسسة الاقتصادية, نظرا لأهميتها في تحقيق الأهداف المؤسسة كالبقاء والاستمرار.

من خلال هذا المبحث سنقوم بتسليط الضوء على مفهوم تقييم الأداء المالي, وأنواع وطرق وخطوات تقييم الأداء بالإضافة إلى الأدوات المستخدمة فيه .

المطلب الأول : أساسيات حول تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية :

أولاً:

قبل التطرق إلى تعريف تقييم الأداء, لابد من الإشارة إلى تعريف الأداء, الذي يراه كل من chevalier وآخرون معه بأنه " الكيفية التي يؤدي بها العاملون مهامهم أثناء العمليات الإنتاجية والعمليات المرافقة لها باستخدام وسائل الإنتاج المتاحة لتوفير مستلزمات الإنتاج, وإجراء التحويلات الكمية والكيفية المناسبة لطبيعة العملية الإنتاجية عليها, ولتخزينها وتسويقها طبقا للبرنامج المسطر والأهداف المحددة للوحدة الإنتاجية خلال الفترة الزمنية المدروسة¹.

ويؤكد كل من (JONES & GEORGE) بأن "تقييم الأداء وسيلة لتزويد إدارة المنظمة بالتغذية الراجعة, التي تسترشد بها في صياغة استراتيجياتها والنهوض بمستوى أداء المنظمة"².

كما يعرف أيضا أنه " عملية فحص وقياس الأداء من خلال دراسة ومقارنة ما يتم التخطيط له, وما تم القيام به من أعمال, وما تم إنجازه والوصول له, ويهدف إلى زيادة المعرفة بوضع المؤسسة وأدائها, وتحديد نقاط قوتها والبناء عليها وتحديد نقاط ضعفها لمعالجتها أو تجاوزها"³.

من التعريفين السابقين نستنتج أن تقييم الأداء هو عبارة عن نشاط أو عملية تأتي بعد اتخاذ القرار, والهدف منه تقديم فحص للمركز الاقتصادي والمالي الخاص بالمؤسسة الاقتصادية في وقت محدد مسبقا بالإعتماد على التحليل المالي .

¹ -عبد الملوك مزهوده, , مجلة العلوم الإنسانية, العدد الأول, جامعة محمد حبيضر, بسكرة, نوفمبر 2001, ص86.

- Chevalier et autres : Gestion des ressources humaines ed de back Universite Québec, 1993,p333 .

² - مريم شكري محمود نديم, (دراسة إختيارية في شركة طيران الأردنية), رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل, جامعة الشرق الأوسط, عمان -الأردن , 2013, ص 12 .

-Jones Garth et George Jennifer .M , Essentials of Contemporary Management .Boston .MC Graw Hill Irwin .

³ -عبد الوهاب محمد جبين, , رسالة دكتورا تخصص إدارة صحية, جامعة سانت كلمنتس ST-CLEMENTS العالمية, الجمهورية العربية السورية, 2009, ص35.

· · · · ·
· · · · ·
-1

تعتبر عملية تقييم الأداء إحدى وسائل الإدارة الفعالة للتحقق من مدى إنجاز الأهداف المخططة وأداة للكشف عن الانحرافات وردّها للجهات المسؤولة عنها , وعليه فإن عملية تقييم الأداء لا ينظر إليها بصورة مجردة وإنما ضمن إطار العملية الشاملة للنشاط الوحدة الاقتصادية وفي ضوء ذلك يمكن تحديد أنواع تقييم الأداء¹:

· · · · · -

ونقصد به تقييم أداء الوحدة في مدى تحقيقها للأهداف المخططة وذلك عن طريق مقارنة المؤشرات الواردة بالمخطط والسياسات الموضوعية مع المؤشرات الفعلية وفق دورات زمنية كأن تكون شهرية وفصلية وسنوية وربما لفترات متوسطة المدى (3-5) سنوات حيث تظهر هذه المقارنات مدى التطور الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة الوحدة وتوضح الانحرافات والأخطاء التي حدثت في عملية تقييم التنفيذ مع تفسير المسببات والمعالجات اللازمة لها .

· · · · · -

نقصد به تقييم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية وذلك بمقارنة الأرقام الفعلية مع بعضها البعض لأجل التعرف على الاختلافات التي حدثت وتأثير درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية وهذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة الماضية المعنية ودراسة تطورها عبر فترات محددة خلال السنة كأن تكون عبر فصول السنة المذكورة وفي ضوء ما تكشفه المعايير والنسب التحليلية المعتمدة في الوحدة الاقتصادية ويقتضي الأمر كذلك مقارنة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في نفس الوحدة, إضافة إلى مقارنتها مع ماحققته الوحدات الاقتصادية المماثلة من نتائج خلال السنة المعنية والسنوات السابقة أيضا .

· · · · · -

نقصد به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية ويأخذ ذلك نوعين من المقارنة فأما أن يتم عن طريق مقارنة النتائج التي حققتها الوحدة لمختلف فعاليتها كالإنتاج والمبيعات والأرباح والقيمة المضافة مع نتائج معيارية كانت قد وضعت لتكون مقياسا للحكم فيما إذا كانت النتائج الفعلية مرضية أم لا. وعادة ما توضع الأرقام المعيارية المذكورة في ضوء مجموعة من الاعتبارات منها الإمكانيات والقدرات الإنتاجية للوحدة والوحدات المشابهة في الداخل والخارج وغيرها .

أما المستوى الآخر للمقارنة فيتم عن طريق مقارنة النسب والمعدلات الفعلية مع النسب والمعدلات المعيارية (القياسية) كنسبة السيولة وعائد الاستثمار وإنتاجية الأجر ومعدل البيع... إلخ .

¹ - مجيد جعفر الكرخي, (في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية), بدون طبعة, دار المناهج للنشر والتوزيع, عمان- الأردن, 2010, ص ص44, 45.

2- .fi

ويقضي هذا النوع من تقييم الأداء بشمول كل جوانب النشاط في الوحدة الاقتصادية واستخدام جميع المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقييم والتمييز بين أهمية نشاط وآخر وذلك عن طريق إعطاء أوزان لأنشطة الوحدة كل وزن يشير إلى مستوى الأرححية الذي تراه الإدارة العليا لكل نوع من أنواع النشاط.

- 2-** . يعتمد تنفيذ تقييم الأداء داخل المؤسسات على مجموعة طرق تُقسم إلى صنفين، وهما :
- أ- . وهي الطرق التي تعتمد على التقديرات الشخصية للرؤساء على أداء مرؤوسيهـم وهي لا تعتمد على العوامل الموضوعية، وتختلف عن بعضها البعض في تحديدها لأنواع الأحكام المحددة¹ .
- ب- . هي الأساليب التي ظهرت بسبب التطورات المؤثرة في العمليّة الإداريّة الخاصة بالشركات والمؤسسات، وطبيعة تعامل الإدارة مع الموظفين وثقتها بهم، كما تُستخدم هذه الطرق في تنمية وتطوير طاقات ومهارات الموظفين، وتُساعدهم على الوصول للأهداف المطلوبة. ومن الأمثلة على الطرق الحديثة طريقة الأحداث الحرجة، وطريقة الاختيار الإجباري، وطريقة قوائم المراجعة، وطريقة التقرير المكتوب.

تشمل الطرق المتعارف عليها في تقييم الأداء مايلي² :

- .
- طريقة التقييم الصفات أو الخصائص .
- طريقة الترتيب .
- طريقة المقارنة الثنائية .
- طريقة التوزيع الإجباري .
- .
- طريقة الاختيار الإلزامي .
- طريقة الأحداث الجوهرية .
- قوائم المراجعة .
- طريقة الإدارة بالأهداف والنتائج .

¹ - نادر حامد عبد الرزاق أبو شرح، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الأزهر، بغداد، 2010، ص 23 .

² - المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال مؤتمرات، بدون طبعة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص 125 .

1-

هناك العديد من الأدوات التي تستخدم في عملية التقييم هي ما يعرف بمؤشرات تقييم الأداء والمؤشر عبارة عن علاقة يمكن الاستفادة منها في تقييم النشاط الكلي للمؤسسة وأنشطتها الداخلية، بحيث يكون لكل مؤشر معدل خاص به حتى يكون ذا مدلول وليس رقما مبهما، كما يتضمن مدى ما يتراوح فيه الأداء الفعلي بحيث يكون أي انحراف عن هذا المدى غير مرغوب فيه إذا كان في غير صالح المؤسسة، ومن أهم هذه المؤشرات والمقاييس التي يركز عليها تقييم الأداء مايلي¹ :

- أ- ويقصد بها القدرة على استخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة لإنجاز الأداء المطلوب كما يجب .
- ب- ويقصد بها مستوى تحقيق الإدارة للأهداف التي حددت لها .
- ت- وهي مقاييس تتعلق بدمج المنظمة بين الاهتمامات المجتمعية والبيئية في تعاملها مع أصحاب المصلحة والملاك والمساهمين والعملاء في الأسواق المستهدفة .
- ث- وهي تلك المؤشرات التي تعتمد في احتسابها على المعلومات المالية المحاسبية بالمؤسسة، مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والقيمة الاقتصادية المضافة وغيرها. ومن أهم ما تتميز به هذه المؤشرات هو سهولة احتسابها، وتصور الأحداث بوحدة القياس قابلة للمقارنة. ولكن يؤخذ على مؤشرات الأداء المالية بأنها تاريخية بطبيعتها، فهي تركز على التقرير عن الأنشطة التي توجه النجاح في مؤسساتهم ولا تحفز المهارات والكفاءات التي تحاول المؤسسات أن تبدع فيها، فضلا عن اختلاف طرق احتساب بعض هذه المقاييس مما يؤثر سلبا على دلالتها .

2-

تمر عملية تقييم الأداء بالمراحل التالية²:

حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة لعملية عن نشاط المؤسسة، والتي يمكن الحصول عليها من حسابات النتائج والأرباح والخسائر والميزانية العمومية والمعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية والخدمات ورأس المال وعدد العاملين وأجورهم وغير ذلك. إن جميع هذه المعلومات تحدم عادة عملية التقييم خلال السنة المعنية، إضافة للمعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة، والبيانات عن أنشطة المؤسسات المتشابهة في القطاع نفسه أو في الاقتصاد الوطني أو مع بعض المؤسسات من الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات.

¹ - مريم شكري محمود نديم، ص 34، 35 .

² - مجيد جعفر الكرخي، ص 39.

- :

للقوف على مدى دقتها وصلاحياتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء حيث يتعين توفير مستوى من الوثوقية و الاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الوثوقية بهذه البيانات

- :

باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي و دقيق يمكن الاعتماد عليه .

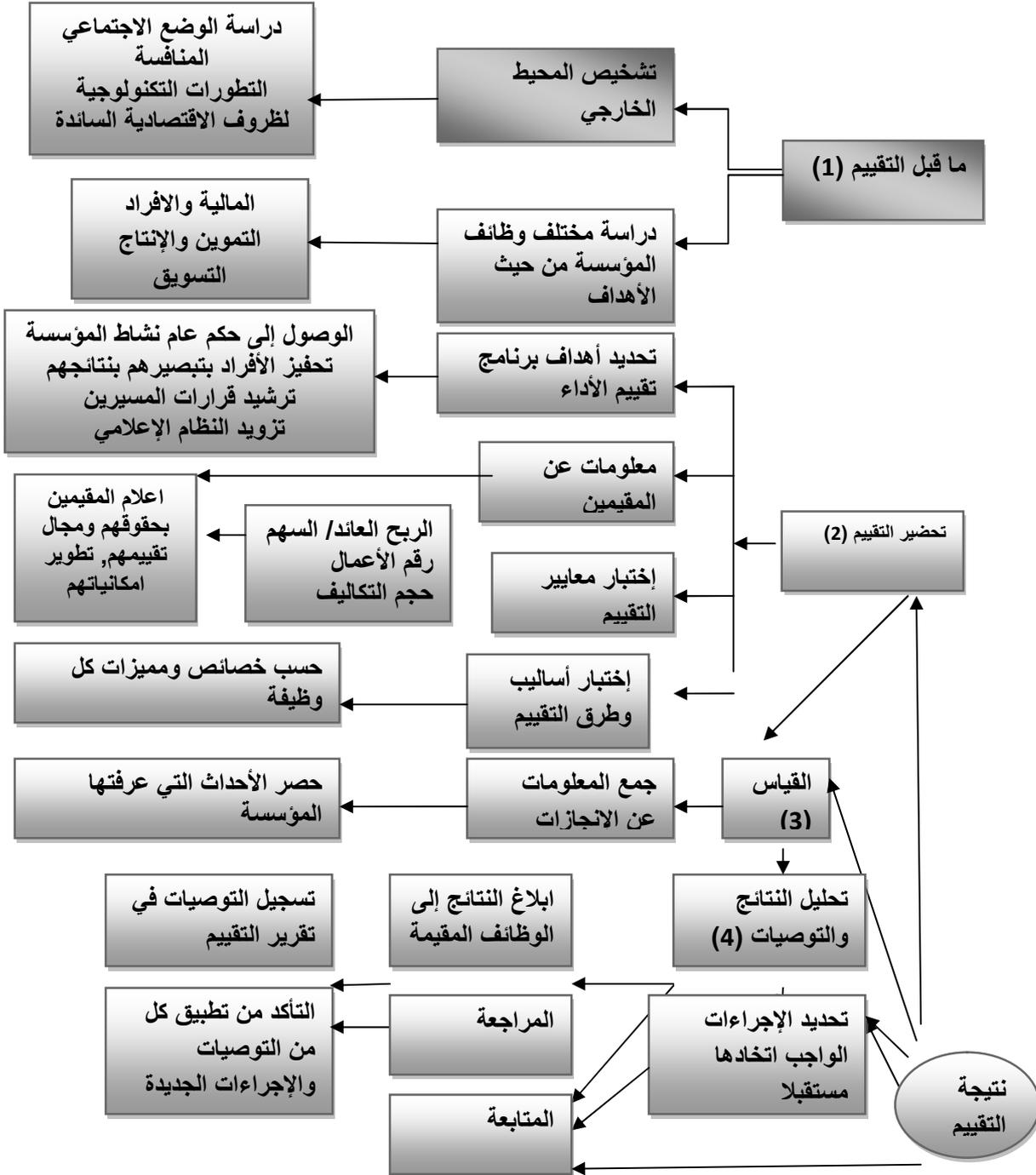
- :

في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وأن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها وأن أسبابها قد حددت وان الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت وأن الخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل .

- :

التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي نتجت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة . تمر عملية تقييم الأداء بالمراحل الموضحة في الشكل التالي :

2-1 : يبين مراحل عملية تقييم الأداء :



: عبد المليك مزهوده, ص 97.

المطلب الثاني : عموميات حول تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية :

يعتبر تقييم الأداء المالي من إحدى المواضيع الهامة على مستوى المؤسسة الاقتصادية, وعليه سنتطرق إلى مفهوم تقييم الأداء المالي وعملياته وأهدافه وخطواته .

: :

قبل التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء المالي, لا بد من الإشارة إلى تعريف الأداء المالي, بحيث يعبر هذا الأخير عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلا, ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة.¹

كما يمكن تعريف الأداء المالي على أنه "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية, واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"².

ينظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء المالي على أنه " قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة"³.

ويقصد به أيضا أنه " تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة), أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحقق أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا"⁴.

ومنه نستنتج من التعريفين السابقين أن تقييم الأداء المالي هو أحد الأساليب المهمة في تحديد وضع المؤسسة ماليا, وذلك باعتباره محورا أساسيا لتزويد إدارة المؤسسة الاقتصادية بالمعلومات التي تسمح بإتخاذ القرارات الاستثمارية, وكذا مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها .

1 - علاء فرحان طالب, , الطبعة الأولى, دار الصفاء للنشر والتوزيع, 2011, عمان, ص 68 .

2 - عبد الوهاب دادن, رشيد حفصي, تحليل (FAFD) 2011-2006, مجلة الواحات للبحوث والدراسات, العدد 2, جامعة غرداية, الجزائر, 2014, ص 23 .

3 - محمد نجيب دبابش, طارق قدوري, , الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر, جامعة الوادي, الجزائر, 2013, ص 07 .

4 - سارة قدوري, (دراسة حالة مؤسسة التسوية وأشغال الطرق بورقلة خلال الفترة(2012-2014) , رسالة ماستر أكاديمي, تخصص مالية مؤسسة, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, 2015, ص 3 .

.....:

1-.....:

يمكننا التطرق لأهم أهداف تقييم الأداء المالي فيما يلي¹:

-.....:

يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير وهي أرصدة توضح المراحل التي تتشكل من خلالها الربح والخسارة، ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة، ومن ثم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق.

-.....:

يتمثل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة في الأموال الخاصة ومصادر الاستدانة والهدف منه هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي المرادوية والملاءة المالية، وكذلك مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمات الشركاء... إلخ.

-.....:

تعتبر المرادوية الأساس الرئيسي التي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة، كما تعتبر ضمان للبقاء والنمو والاستمرارية وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء المالي حيث يمكن من الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي ويمكن من خلالها إتخاذ قرارات التمويل.

-.....:

حيث يمكن من إستخدام جداول التدفقات المالية وتحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز والفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو الفائض كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الإستراتيجي والتي لها دور في إتخاذ القرارات الإستراتيجية والمساعدة في تقييم الإستراتيجية.

¹ -أوراغ وناسة، (دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة)، رسالة ماستر، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص ص 16، 17.

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي وخطواته

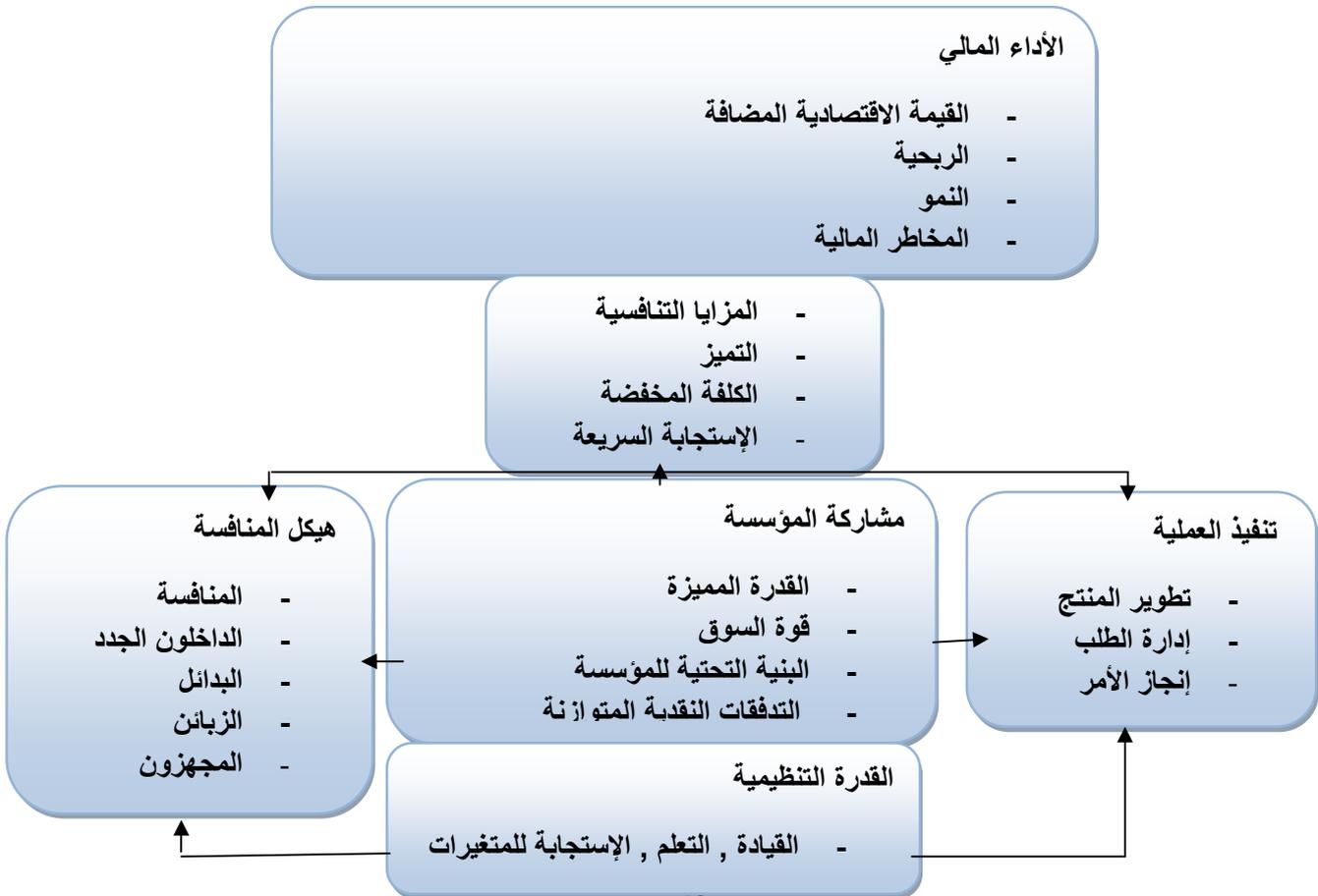
.

يمكن القول أن تقييم الأداء المالي يعتمد على عوامل خارجية عدة مثل الأوضاع الاقتصادية العالمية والمحلية وأن مثل هذه الأوضاع لها نفس التأثير على كل المؤسسات, وهذا يعني أن الاهتمام سابقا كان أكثر بالعوامل الخارجية الاقتصادية .

كما أنه من جدير بالذكر الإشارة إلى أهمية الأداء الداخلي والذي تم التركيز عليه من قبل المؤسسات في السنوات الأخيرة الماضية وخصوصا تأثيرات تحسين الجودة من خلال تقديم منتجات عالية الجودة وذات الصيغة التنافسية, التي ستؤثر في تحسين الأداء المالي للمؤسسة ومن خلال تأكيد أهمية إدارة الجودة في تحسين الأداء المالي .

وبالتالي هناك عوامل أكثر توسعا وشمولية في التأثير على الأداء المالي, سواء كانت ذات طبيعة خارجية أم داخلية وكما يعرضها الشكل التالي :

• 2-2 : يبين العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي



ناظم حسن عبد السيد، (مدخل تحليلي)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-

الأردن

, 2009, ص 137.

عادة ما يتم استخدام العوامل الموضحة كما في الشكل من قبل إدارة المؤسسات لبناء مركز مالي ناجح، وكذلك يتضح من الشكل أن الأداء المالي يحتل موقعا متقدما وتساهم كل العناصر الأخرى المبنية في الشكل في تحقيق أداء مالي متميز للمؤسسة .

ومن أكثر المحددات المهمة في الوصول إلى أداء مالي متميز للمؤسسة هو درتها على تحقيق المزايا التنافسية والموضحة في الشكل وهي¹ :

- التميز؛
- التكلفة المنخفضة ؛
- الإستجابة السريعة .

وإن تحقيق أي من هذه المزايا التنافسية هي دالة على اثنين من العناصر المختلفة وهي :

- هيكل المنافسة والذي يشير إلى هيكل البيئة التنافسية للمؤسسة وموقع المؤسسة ضمنها .
- تنفيذ العملية وتشير إلى الكيفية التي تنجز بها الشركة بعضا من عملياتها الجوهرية .

وبذلك يمثل العنصر الآخر في الشكل مشاركة المؤسسة والذي يشير إلى الكيفية التي تحقق بها المؤسسة الميزة التنافسية من خلال تدعيم هيكل المنافسة أو تحسين تنفيذ العملية .

والعنصر الآخر يمثل القدرة التنظيمية المتمثلة بالقيادة والتعلم والاستجابة للمتغيرات التنظيمية .

يستخلص من كل ما تقدم ذكره أن الأداء المالي للمؤسسة يتأثر بعوامل البيئة الخارجية والمتمثلة بما يأتي :

- السوق ؛
- المنافسة ،
- العوامل الاقتصادية .

فضلا عن عوامل تتضمنها وتعمل على أساسها البيئة الداخلية والمتمثلة بما يأتي :

- الجودة ؛
- العمليات التشغيلية ؛
- القدرات المميزة ؛
- التطور التنظيمي ؛

¹ -ناظم حسن عبد السيد، مرجع سبق ذكره، ص 138, 139 .

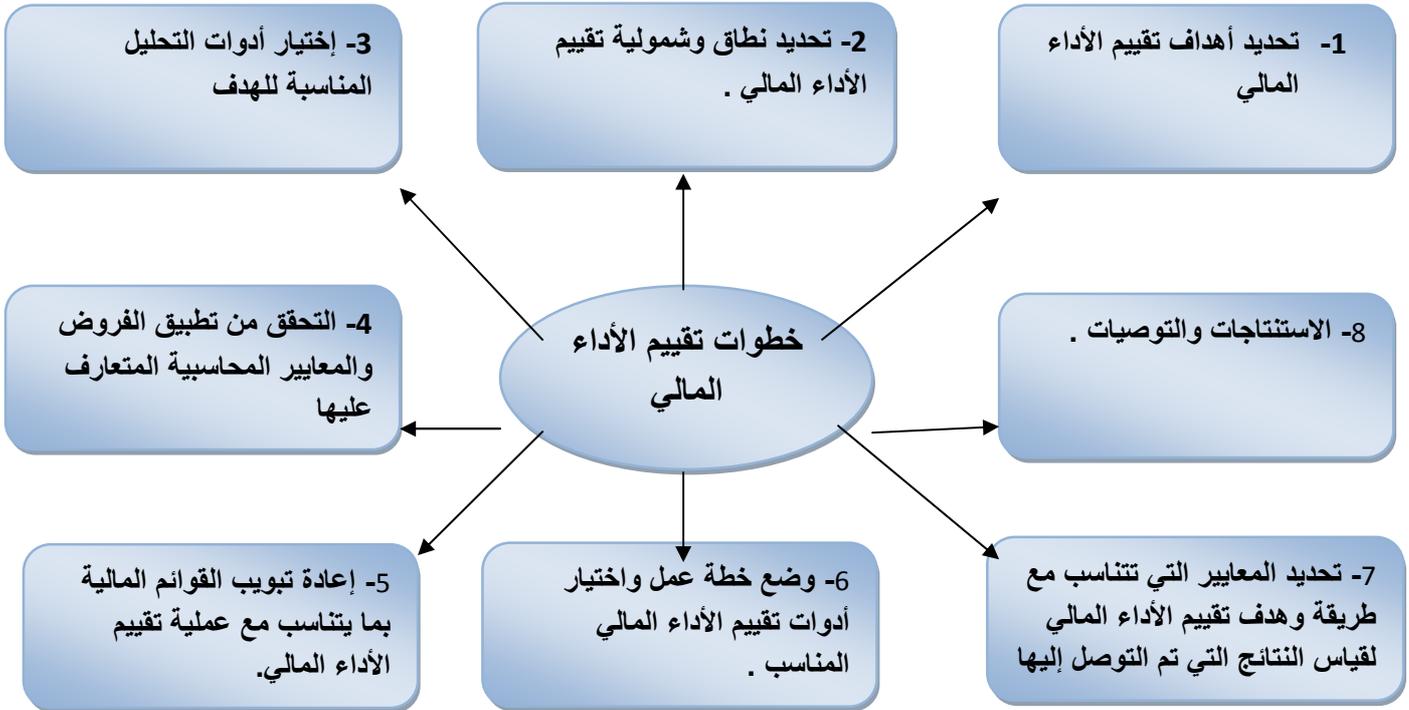
- والميزة التنافسية .

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى عامل آخر مؤثر في الأداء المالي هو تحسين الجودة, إن تحسين الأداء المالي في المؤسسة يعتمد أيضا على إدارة الجودة للمنافسين .

• • • • •

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية¹:

- أ- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل, حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة.
 - ب- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات, وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي .
 - ت- دراسة وتقييم النسب, وبعد استخراج يتم معرفة الانحرافات و الفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع.
 - ث- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب, بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسات للتعامل معها ومعالجتها .
- ويمكن توضيح خطوات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية بالشكل التالي :
- • • • •
- **2-3) : خطوات تقييم الأداء المالي:**



¹ - محمد محمود الخطيب, الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة, الطبعة الأولى, دار حامد للنشر والتوزيع, عمان, 2009, ص 51, 52 .

: من إعداد الطالبتين بالإستناد على دريد كامل آل شيب, , الطبعة الأولى, دار
المسيرة للنشر والتوزيع, عمان, 2009, ص ص 62, 63

المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي عن طريق النسب المالية :

المطلب الأول : تعريف النسب المالية وأهميتها .

.....

تعتبر النسب المالية بمثابة أداة من أدوات التحليل المالي الجزئي - على مستوى المؤسسة, وهي تقوي على دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية بعضها البعض في شكل نسبة مئوية أو عدد المرات (معدل دوران), ومثال ذلك نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة, أو نسبة صافي الربح على إيرادات المبيعات, ومعدل دوران المخزون, وكذا معدل دوران المدينين¹.

كما تعرف أيضا بأنها "علاقات الرياضية بين الأرقام, وعادة ما تكون على شكل نسب أو مرات, وهذه النسب سهلة القياس وتستخدم كمقياس لأداء المؤسسة"².

.....

تتمثل أهمية النسب المالية فيما يلي³ :

- 1- تمكن المؤسسة من تحديد قدرتها على مواجهة التزاماتها للغير .
- 2- تمكن المؤسسة من قياس درجة نموها, وتساعد على الكشف عن مواطن الضعف والقوة فيها .
- 3- تساعد على تحديد المدى الذي تستطيع فيه المؤسسة تسديد التزاماتها من الديون طويلة الأجل .
- 4- تساعد على توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات, ورسم السياسات, وإعداد الميزانيات التقديرية, وإجراء المقارنات المختلفة .
- 5- تمكن من قياس فعالية التي تحصل عليها المؤسسة باستغلالها مختلف الموجودات لتحقيق رقم المبيعات.
- 6- تساعد على قياس الفعالية الكلية للمؤسسة, ومستوى أدائها .
- 7- تساعد على توفير البيانات والمعلومات التحليلية, والمعايير لأجهزة الرقابة الداخلية والخارجية. بما يمكنها من القيام بأداء أعمالها بكفاءة وفعالية .

¹ - أمين السيد أحمد لطفي, , ص ص 189, 190.

² - محمد علي العامري, , ص 90.

³ - عبد الله عبد الله سنفي, , ص 169.

المطلب الثاني : طبيعة وأسس النسب المالية ونقاط ضعفها :

.....

يوحى مظهر النسبة كرقم رياضي أهما كاملة ودقيقة ونهائية، الأمر الذي يدعو الكثيرين إلى المبالغة في أهميتها للدلالة على المركز المالي والنقدي والائتماني، لكن هناك بعض العوامل التي تحد من أهمية هذه النسب، وذلك للأسباب التالية¹ :

1- إن النسب المالية تنبثق عن بيانات القوائم المالية التي تعبر عن العلاقات المالية، لذا فهي تراث ما فيهما من نقاط قوة ونقاط ضعف.

2- إن التحليل المالي بالنسب ساكن وتصوفي في طبيعته، أي أن النسب تفترض أن المؤسسة ستتوقف عن العمل وتقيس كفايته وسيولته وربحيته وقدرته على السداد في لحظة معينة، وهي اللحظة التي أعدت فيها القوائم المالية، ومنطلقها في معظم الأحيان هو معرفة القدرة على التسديد فيما لو توقفت المؤسسة أو صفيت أعمالها أو لو انخفضت قيمة أصولها وأرباحها.

3- النسبة في حد ذاتها رقم بدون دلالة إذا قورن بغيره من النسب، وهذا يستوجب استعمال المعايير المختلفة .

4- من الصعوبة تحديد أسباب التغير في النسبة بالسرعة المطلوبة ، فقد يكون تغير النسبة ناتجا عن زيادة البسط وثبات المقام أو العكس أو تغير البسط والمقام باتجاهات مختلفة أو تغير البسط والمقام بمقادير متفاوتة .

.....

يوجد العديد من الأسس التي ينبغي على المحلل إتباعها، وذلك لأحكام السيطرة على عملية التحليل وإبقائها في الإطار الذي يحقق الغاية المرجوة منه، والتي من أهمها²:

1-

بما أن الهدف الرئيسي للتحليل المالي بالنسب هو فهم البيانات الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية لتكوين قاعدة من المعلومات تساعد متخذ القرارات في عمله، والذي يتركز دوره في تقليص كمية البيانات المحاسبية إلى مجموعة قليلة معبرة عن المؤشرات ذات الدلالة، فإنه لا بد من تحديد الهدف من التحليل المالي لإعطاء الفرصة لاختيار حجم متواضع من النسب المحاسبية على نحو يكفي للتزود بالمعلومات المطلوبة.

¹ - فيصل محمد الشوارود،، ص ص 298, 301.

² - عامر عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 199, 200.

-2

يجب توافر الأسس التالية في تركيب النسب .

- أ- أن تكون النسب منطقية وعلاقة الأرقام مع بعضها البعض منطقية كنسبة الربح على أموال الملكية .
- ب- يجب أن تعكس النسبة علاقة تطبيقية بين بسط النسبة ومقامها, كنسبة صافي ربح العمليات إلى صافي المبيعات حيث الربح يتولد أساسا من المبيعات .
- ت- أن تفيد النسبة المستخرجة في تحليل العلاقة مع مؤشرات اقتصادية أخرى.
- ث- إعداد النسبة باستخدام قيم مناسبة ومعدة على أسس مشتركة .

-3

على الغالب لا توجد حدود معينة للوضع الأنسب و الوضع غير الأنسب لكل نسبة وإنما هناك حدودا مقبولة, وبالتالي فإن النسب المرتفعة ليست دائما جيدة والنسب المنخفضة ليست دائما سيئة, فزيادة السيولة على سبيل المثال عن الحدود المقبولة أمر جيد في ظاهره لكنه من جانب آخر يعني تعطيلًا للموارد من خلال عدم استثمارها في الأصول الثابتة وانخفاض الربحية, وكذلك الحال بالنسبة لزيادة الربحية عن الحدود المقبولة فهو أيضا أمر جيد في ظاهره لكنه من جانب آخر يعني زيادة المبيعات الآجلة وانخفاض السيولة, الأمر الذي أدى إلى ظهور النسب المعيارية والتي ومن خلال مقارنة النسب الفعلية معها نستطيع لحكم على مدى سلامة الأداء المالي في المؤسسة موضع التحليل.

• • • • •

من بين نقاط ضعف النسب المالية ما يلي¹ :

- 1- النسب المالية تعبر عن علاقات بين ظواهر في حالة سکون, أي يوم إقفال قوائم المركز المالي, لذلك فهي لا تظهر التغيرات التي حدثت على مر السنين.
- 2- بعض النسب تعالج في شكل إجماليات, وغالبا ما تكون مضللة, لأن هذه الإجماليات تختلف في نوعيتها, وتاريخ استحقاقها, كنسبة التداول مثلا فالبسطة والمقام إجماليات للأصول المتداولة, والخصوم المتداولة.
- 3- تؤثر المعالجة المحاسبية لأي بند من بنود الميزانية, على نتيجة التحليل, فما قد يعتبر أصلا متداولا, يعتبره البعض الآخر أصلا شبه ثابت, وبالتالي قد نصل إلى نتيجتين مختلفتين تماما من ميزانية واحدة.
- 4- المعالجة المحاسبية لأي بند, يؤثر على الأرباح والخسائر, من الممكن أن تغير النتائج, كما يحدث في تغيير معدلات الإهلاك أو تقويم المخزون, وما يترتب على ذلك من تأثير على مستوى الأرباح .
- 5- لا تكون النسب المالية ذات فائدة إلا إذا قورنت بنسب معيارية, حيث تساعد الأخيرة في تقييم مركز المؤسسة .
- 6- يتم التحليل على أساس البيانات الدفترية, ولكن الأهم هو التحليل على أساس الفرصة البديلة, باعتبارها جوهر القرار الاقتصادي الرشيد .

¹ -عبد الغفار الحنفي, • • • • • , بدون طبعة, دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع, الإسكندرية, 2002,ص 114.

7- تعد القوائم المالية على أساس ثبات قيمة النقود، والتحليل على أساس هذه الفرض مضللاً، خاصة في أوقات تدهور قيمة النقود .

8- يتم إعداد الميزانية في وقت تكون فيه أعمال المؤسسة عند أقل مستوى لها، وبذلك يبدو رصيد النقدية أكبر نسبياً من أرصدة باقي الأصول .

المطلب الثالث : أنواع النسب المالية :

• • • • •

يستخدم هذا المؤشر للحكم على مدى توافر السيولة النقدية اللازمة للوحدة الاقتصادية لمزاولة نشاطها، وأهم مؤشر يستخدم للحكم على حالة السيولة هو مؤشر السيولة السريعة الذي يستخرج بقسمة " المدينون + النقدية" على الخصوم المتداولة، والسبب في ذلك لكونهما مرتبطين ارتباطاً عضوياً ببعضهم، أي أن الخصوم المتداولة هي مصدر تمويل الأصول المتداولة والأصول المتداولة هي مصدر سداد الخصوم المتداولة ويمكن من خلال خبرة سنوات متعددة أن تحكم على حالة السيولة بأنها حالة جيدة إذا كان المؤشر المستخرج يساوي 2 : 1 . والجدير بالذكر أنه إذا كانت النسبة أقل من ذلك فذلك يشير إلى أن الوحدة تواجه مشكلة مالية، ولكن لا يعني ذلك أنه إذا زاد المؤشر عن 2 : 1 أن الحالة ممتازة علماً أنه لا تعتبر النسب المذكورة نسبة مطلقة بل تعتبر نسبة مقبولة عموماً¹ .

• • • • •
2 : 1
-1

• **نسب التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة .**

فإذا كانت هذه النسبة متدنية، فإن المؤسسة ستجد صعوبة في مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل أما إذا كانت النسبة مرتفعة جداً فهذا يعني أن المؤسسة لا تستغل القروض بصورة جيدة .

• • • • •
-2

• **نسب السيولة السريعة = الأصول المتداولة – المخزون / الخصوم المتداولة**

نسبة السيولة السريعة تقيس مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها السائلة . وفي هذه الحالة يستبعد المخزون من الأصول المتداولة، وذلك لأن المخزون لا يمكن تحويله إلى سيولة بسهولة وسرعة .

¹ -وليد ناجي الحياي، ، بدون طبعة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة ، الدمارك، 2007، ص29.

² - عبد الوهاب يوسف أحمد، ، بدون طبعة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص 94، 95 .

3- . . . 1:

- نسبة السيولة النقدية = الأصول النقدية والشبه النقدية / الخصوم المتداولة x 100.

تظهر هذه النسبة معدرة المؤسسة النقدية المتاحة في حصة معينة لتسديد الالتزامات قصيرة الاجل, وهذه النسبة تختلف من النسبتين السابقتين لأنها تهتم بالعناصر النقدية أو ما في حكمها فقط . وهذا يعتبر إمعانا في سياسة الحيطه والحذر.

. . . :

تخدم هذه النسب محلي الأسهم في أداء مهامهم لدى تقييم أداء المؤسسات, كما تخدم المستثمرين الحاليين والمحتملين الذي يتعاملون في أسواق المال في التصرف على اتجاهات الأسعار السوقية للأسهم وهي² :

1- . . . :

- عائد السهم العادي = صافي الربح بعد الضريبة – توزيعات الأسهم الممتازة / عدد الأسهم العادية.

. 2-

- نسبة سعر السهم على عائدته = القيمة السوقية للسهم / العائد المحقق على السهم .

وتقيس هذه النسبة التوقعات المستقبلية للمؤسسة في السوق, وكلما ارتفعت كان هناك نظرة إيجابية لوضعها في المستقبل .

2- :

- نسبة المدفوع من الأرباح = الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية / الأرباح المحققة بعد الضرائب وحملة الأسهم الممتازة .

وهذه النسبة تعطي فكرة عن نسبة الأرباح الموزعة لحملة الأسهم العادية من صافي الربح القابل للتوزيع .

3- . . . :

- عائد التوزيع = حصة السهم من الأرباح الموزعة / سعر السهم السوقي .

وتفيد في الحكم على فرص الاستثمار بالإضافة إلى النسب الأخرى .

¹ - منير شاكر محمد وآخرون, . . . , ص 74 .

² - عامر عبد الله, . . . , ص ص 219, 220 .

· · ·

تقيس نسب النشاط مدى الكفاءة الإدارية في توليد المبيعات من الأصول، أي تقيس مدى الكفاءة في إدارة الأصول، ولعل إدارة المؤسسة وحملة أسهمها هم أكثر المهتمين بهذه المجموعة من النسب . هذا وتعتبر نسب النشاط مؤشرا عما إذا كان الاستثمار في الأصول أقل أو أكثر من اللازم فالاستثمار الزائد شأنه شأن الاستثمار الذي لا يكفي لتغطية الاحتياجات، يعد عائقا أمام تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة وهو تعظيم ثروة الملاك، فالاستثمار الزائد في المخزون مثلا يعني أن جزءا من الموارد المالية للمؤسسة معطل في استثمار لا يتولد عنه أي عائد، بل وتحمل المؤسسة في سبيله مزيدا من مصروفات التخزين، ومن ناحية أخرى فإن عدم كفاية الاستثمار في المخزون قد يترتب عليه فشل المؤسسة في الاستجابة إلى طلبات العملاء، الأمر الذي يترك أثرا عكسيا على حجم المبيعات وفيما يلي نتناول أهم نسب النشاط، أكثرها شيوعا¹ .

· · · 2.

· · · -1

وفي حالة انخفاضه يعتبره دليل على عدم استقلال الأصول أي أن هناك زيادة في الأصول لا ضرورة لها . ويمكن صياغتها بالعلاقة التالية :

• معدل دوران الأصول = صافي المبيعات / مجموع الأصول .

· · · -2

عندما يكون معدل دوران الأصول المتداولة مرتفع مؤشر على الكفاءة أو احتمال الاعتماد على رأس مال عمل قليل . ويمكن صياغته بالعلاقة التالية :

• معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / مجموع الأصول المتداولة .

· · · -3

¹ - منير إبراهيم هندي، (مدخل تحليلي معاصر)، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2011، ص 85.
² - عامر عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 208، 211 .

الفصل الثاني المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

كلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلا على كفاءة إدارة صافي رأس المال العامل والعكس صحيح . ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\bullet \text{ معدل دوران صافي رأس المال العامل} = \text{صافي المبيعات} / \text{صافي رأس المال العامل} .$$

-4

إن ارتفاع هذا المعدل يعني شدة استقلال المؤسسة لأصولها الثابتة, كميّاس لكفاءة وانخفاض المعدل يعني الإستثمار الزائد عن الحاجة في الأصول الثابتة . ويعطى بالعلاقة التالية :

$$\bullet \text{ معدل دوران الموجودات الثابتة} = \text{صافي المبيعات} / \text{صافي الموجودات الثابتة} .$$

-5

$$\bullet \text{ معدل دوران البضاعة} = \text{تكلفة البضاعة المباعة} / \text{معدل رصيد البضاعة} .$$

وتعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من البضاعة. وقدرتها على إبقاء البضاعة ضمن الحد المثالي وحجم عملياتها . وارتفاع هذا المعدل يعني استثمار المؤسسة لأموال أقل في المخزون.

.

$$\bullet \text{ معدل دوران البضاعة بالأيام} = \text{معدل رصيد البضاعة} / \text{تكلفة المبيعات} * 360 \text{ أو } 365 .$$

.

$$\bullet \text{ فترة الاحتفاظ بالمخزون} = 365 \text{ أو } 360 / \text{معدل دوران المخزون} .$$

وتفيد هذه النسبة في التعرف على عدد الأيام التي تحتاجها المؤسسة لبيع البضاعة وكذلك على عدد الأيام التي تبقى فيها البضاعة في المخازن .

-6

كلما زاد معدل دوران الدم المدينة أو متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا والعكس صحيح . ويمكن صياغته بالعلاقة التالية :

$$\bullet \text{ متوسط فترة التحصيل} = 365 \text{ أو } 360 / \text{معدل دوران الدم المدينة} .$$

..... :

- معدل فترة التحصيل = معدل الحسابات المدينة / صافي المبيعات الآجلة * 360 أو 365 .

-7

- معدل دوران الحسابات الدائنة = تكلفة البضاعة المباعة / رصيد الدائنين.

أو =

- المشتريات / رصيد الدائنين.

- ومتوسط فترة الائتمان = 365 / معدل دوران الذمم الدائنة .

ويقاس هذان المعدلان مدي نجاح في تحقيق الملاءة بين سياسي البيع والشراء . وكلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة وزاد عن متوسط فترة الائتمان كلما كان ذلك مؤشرا على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المؤسسة من ناحية السيولة .

- معدل دوران الحسابات الدائنة بالأيام = معدل رصيد الحسابات الدائنة / المشتريات * 360 أو 365 .

وارتفاع معدل الأيام يعد مؤشرا في حصول المؤسسة على تسهيلات ائتمانية جديدة أو مدة أطول في الوفاء بالتزاماتها .

..... :

إن ربحية المؤسسة ما هي إلا نتيجة لعدد كبير من السياسات المختلفة التي تتخذ في جميع نواحي المؤسسة . ولهذا السبب نستخدم عدة مقاييس للربحية نظرا لأن أي مقياس معين قد يتأثر إلى حد كبير بخصائص الصناعة أو بالطرق المحاسبية التي تستخدم في الظروف والأحوال المعينة, وينبغي قياس كل من أرباح العمليات وصافي الربح حتى يمكن التمييز بين السياسات التشغيلية والسياسات المالية¹ :

¹ - جميل أحمد توفيق, , ص ص 123, 124 .

1.

1-

كلما زادت هذه النسبة مقارنة بالمنافسين فإن ذلك يعني كفاءة عمليات التشغيل لأن نسبة تكلفة المبيعات إلى صافي المبيعات اقل من المنافسين . ويمكن قياسها بالصيغة التالية :

• نسبة هامش مجمل الربح = مجمل الربح / صافي المبيعات * 100 .

2-

وهو نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات . هذه النسبة تبين قدرة المؤسسة على تحقيق ربح نتيجة للمبيعات . وقد يكون هامش الربح المحمل عاليا بينما هامش صافي الربح منخفضا , وذلك لأن تكلفة المبيعات لا تشمل التكاليف الإضافية من تسويق ومصاريف إدارية وفوائد وقروض . وفي هذه الحالة يكون هذا مؤشرا على نجاح العملية الأساسية بينما فشل المؤسسة في النواحي الأخرى . بمعنى وجود تكلفة إضافية محملة على مصاريف المؤسسة لا علاقة لها بتكلفة المنتج الأساسية, وتقاس نسبة هامش الربح بالصيغة التالية :

• نسبة هامش الربح (صافي الربح) = صافي الربح بعد الضريبة / صافي المبيعات * 100 .

3-

ويقصد بها قدرة المؤسسة على توليد أرباح خلال فترة زمنية محددة وتأخذ هنا الأرباح قبل خصم الفوائد منها , حيث يوضح هذا المقياس كيف تحقق الشركة أرباحا من جراء استخدام مواردها المتاحة, بغض النظر عن مصادر تمويل هذه الموارد , وهو ما يعبر عن كفاءة استخدام الموارد في المؤسسة, ويمكن قياسه بالصيغة التالية :

• القدرة الإيرادية = صافي العمليات قبل الفوائد / إجمالي الاستثمارات * 100 .

¹ - قاسم نايف علوان, (بين النظرية والتطبيق), الطبعة الأولى, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, 2009, ص ص 244, 246 .

4- fi .

كلما قلت قيمة هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشرا سيئا عن أداء المؤسسة, حيث يقيس العائد على استثمارات أموال حملة الأسهم . ويمكن التعبير عنه بالصيغة التالية :

• معدل العائد على حق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية * 100 .

5- fi .

وهو نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول (أي مجموع الأصول المتداولة والثابتة) ويمكن استخدام إجمالي الأصول أو متوسط إجمالي الأصول .

• معدل العائد على إجمالي الأصول = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول * 100 .

:

هناك عدة جوانب أساسية لنسب الرفع المالي وهي التي تقيس مدى مساهمة الملاك في الهيكل المالي بالمقارنة بالتمويل الذي مصدره القروض المختلفة , منها¹ :

- 1- ينظر المقرضون إلى حقوق الملكية , فإن ذلك معناه أن الخطر داخل المؤسسة يتحمله المقرضون بصفة أساسية.
 - 2- في حالة استخدام الاقتراض على نطاق كبير, فإن الملاك يمكنهم الاحتفاظ بالسيطرة على المشروع بأقل قدر ممكن من الاستثمار.
 - 3- يتضخم العائد الذي يحققه الملاك في حالة تحقيق المؤسسة لعائد على الأموال المقترضة يفوق الفائدة المدفوعة عنها .
- ويلاحظ أن المؤسسات ذات النسب المنخفضة للرفع المالي تتعرض لدرجة أقل من الخطر في فترات الكساد, ولكنها في نفس الوقت تحقق عوائد منخفضة في حالة الرواج الاقتصادي . إذن فإن المؤسسات ذات النسب المرتفعة للرفع المالي تتعرض لخطر الخسائر كبيرة . لكنها في نفس الوقت تحقق أرباحا مرتفعة للغاية, ولا شك أن تحقيق عوائد مرتفعة هو أمر مرغوب فيه.

4-

كلما انخفضت هذه النسبة, زاد هامش الأمان بالنسبة لهم في حالة إشهار إفلاس المؤسسة وبيع أصولها . وعلي عكس من ذلك, يفضل الملاك نسبة الاقتراض مرتفعة لأحد السببين :

¹ - محمد صالح الحناوي, , بدون طبعة, الدار الجامعية للنشر والتوزيع, الإسكندرية, 2000, ص ص 73, 74 .

- أ- زيادة نصيبهم من الأرباح ؛
ب- زيادة أموال الملكية تعني التنازل عن جزء من السيطرة على المؤسسة .

وبالتالي يمكن حساب نسبة الاقتراض وفق المعادلة التالية :

$$\bullet \text{ نسبة الاقتراض} = \text{مجموع القروض} / \text{مجموع الأصول} .$$

يتم حساب هذه النسبة بقسمة الإيراد قبل الفائدة والضريبة (إجمالي الدخل) على مجموع الفوائد . وتقيس هذه النسبة المدى الذي يمكن أن تخفضه الإيرادات قبل أن تفقد المؤسسة قدرته على مقابلة الفائدة المستحقة عليها. ومن هنا يتضح أن المؤسسة تعتبر ضعيفة نسبيا من وجهة نظر الدائنين كما يتوقع أن تواجه صعوبات إذا حاولت الحصول على قروض إضافية , وبالتالي معدل تغطية الفائدة يعطى بالعلاقة التالية :

$$\bullet \text{ معدل تغطية الفائدة} = \text{صافي ربح قبل الفوائد والضرائب} / \text{مجموع الفوائد} .$$

وهي نسب تسعى لدراسة هيكل المؤسسة المالي مثال ذلك نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع أصول المؤسسة (المتداولة والثابتة), هذا إذا كان التحليل في جانب واحد من جانبي الميزانية العمومية , ويمكن أيضا إجراء عملية النسب المالية بين أحد عناصر جانب الموجودات مع عنصر آخر من جانب المطلوبات وحقوق الملكية ناهيك عن إمكانية إجراء عملية النسب المالية بين أحد عناصر الميزانية العمومية مع واحد من عناصر قائمة الدخل أيضا . وأهم النسب المالية المستخدمة في دراسة هيكل المؤسسة التمويلي هي¹ :

$$-1 \text{}$$

إن الارتفاع يعني زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي, في حين أن انخفاضها يعني اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي . ويمكن حسابها وفق العلاقة التالية :

$$\bullet \text{ نسبة التمويل الخارجي للأصول} = \text{الديون طويلة الأجل} + \text{الديون قصيرة الأجل} / \text{الأصول المتداولة} + \text{الأصول الثابتة} * 100 .$$

¹ -نعيم عمر داوود, (دراسة نظرية تطبيقية), دار البداية ناشرون وموزعون, الطبعة الأولى, عمان, 2012, ص ص 46, 52 .

-2

ارتفاع هذا المؤشر يكون إيجابيا على الوضع المالي للمؤسسة لكن ليس دائما إلا إذا كانت نسبة الفائدة المعطاة على الودائع الخاصة أقل من نسبة الفائدة على القروض, ويمكن حسابها وفق المعادلة التالية :

$$\bullet \text{ نسبة التمويل الداخلي للأصول} = \text{رأس المال} + \text{الاحتياطيات} + \text{الأرباح المحتجزة} / \text{الأصول المتداولة} + \text{الأصول الثابتة} * 100 .$$

-3

كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان هذا مؤشرا على إيجابية وضع المؤسسة المالي, ويجب أن لا يتجاوز هذه النسبة (100%), ويمكن الوصول إلى هذه النسبة من خلال المعادلة التالية :

$$\bullet \text{ نسبة الديون الكاملة} = \text{إجمالي الديون} / \text{الأموال الخاصة} * 100 .$$

-4

كلما ارتفعت هذه النسبة في الوحدة الاقتصادية اعتبر هذا مؤشرا إيجابيا, ويجب أن لا يقل مستواها عن (100%), فإذا قلت هذه النسبة عن (100%) فإن هذا يعتبر أن جزءا من الأصول الثابتة ممولا من غير الديون طويلة الأجل, والمعادلة التالية تبين نسبة تغطية هذه الأصول :

$$\bullet \text{ نسبة تغطية الديون طويلة الأجل} = \text{صافي الأصول الثابتة} / \text{الديون طويلة الأجل} * 100 .$$

-5

وهذه النسبة تبين العلاقة بين المديونية قصيرة الأجل مع حقوق الملكية, وبما أنه لا يجوز أي يتحمل الدائنون مخاطر أكثر من تلك التي تتحملها المؤسسة, يجب أن لا تزيد النسبة عن (100%). ويمكن إيجاد تلك النسبة من خلال المعادلة التالية :

$$\bullet \text{ نسبة المديونية قصيرة الأجل} = \text{الخصوم المتداولة} / \text{حقوق الملكية (رأس المال} + \text{الأرباح المحتجزة} + \text{الإحتياطيات}) * 100 .$$

-6

كلما إرتفعت هذه النسبة عن (100%) فهذا يعني أن جزءا من الأصول قد تم تمويله بديون قصيرة

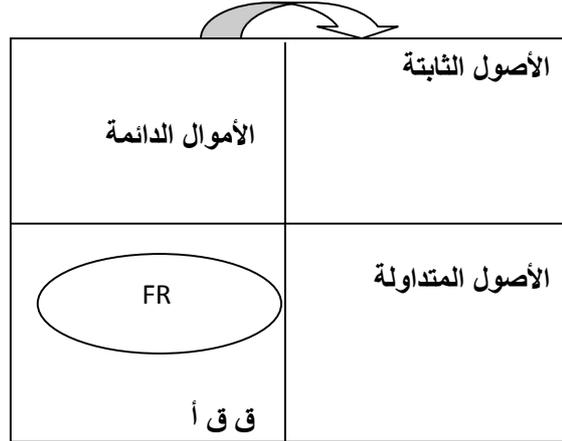
ويمكن التمييز بين ثلاث حالات للتحليل المالي¹:

- :

في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها الدائمة وحققت فائض .

ويمكن تمثيلها في رأس المال العامل من خلال الشكل التالي :

• (2-4): الحالة الأولى لرأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية



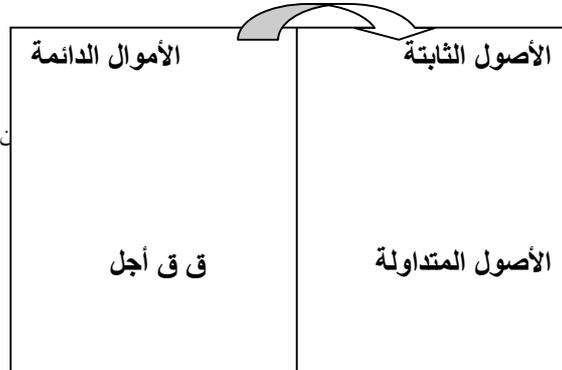
• :مداني بلغيث² , ص 20.

- :

في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلي جزء من هذه الاحتياجات فقط مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل .

ويمكن تمثيلها في رأس المال العامل من خلال الشكل التالي :

• (2-5): الحالة الثانية لرأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية



• :الواحات) , ملتقي دولي حول:

¹ -مداني بن بلغيث , النظام المحاسبي في مواجهة المعايير الدولية لمح

FR

: مداني بن لغيث, ص 20.

ت- :

هي حالة نادرة الحدوث إذ تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات مالية في المؤسسة .

ويمكن تمثيلها في رأس المال العامل من خلال الشكل التالي :

• (2-6) : الحالة الثالثة لرأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	ق ق أجل

: مداني بلغيث, ص 21.

-2 :

يعبر رأس المال عن الفرق بين الأصول المتداولة وبين القروض قصيرة الأجل .

• رأس المال العامل = الأصول المتداولة - قروض قصيرة الأجل .

حيث يمثل FR من أدنى الميزانية مدى قدرة المؤسسة على الاستجابة للاستحقاقات القصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة، وهي الأكثر قابلية للتحويل إلى سيولة وإلى نقود سائلة يتم بواسطة القروض قصيرة الأجل وهناك ثلاث حالات لهذا المؤشر :

- أ- $FR < 0$: أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة ، ويتبقى الفائض المالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دورا هاما في التوازن المالي للمؤسسة .
- ب- $FR = 0$: في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض أو عجز وهي حالة مثلى نادرة الحدوث .
- ت- $FR > 0$: في هذه الحالة تكون الأصول المتداولة القابلة للتحويل في الأجل القصير وغير كافية لتغطية الإستهقاقات التي تسدد من في الأجل القصير .

:
-1 1:

يتمتع رأس المال العامل بقدر من الأهمية في هيكل تمويل الشركات بوجه عام ، والشركات الصغيرة بوجه خاص. ويمكن أيجاز تلك الأهمية بالنقاط الآتية :

- أ- يشكل رأس المال العامل نسبة كبيرة من مجموع موجودات المؤسسات ، وبخاصة في المؤسسات التي تحتفظ برأس عامل يزيد على نصف مجموع الموجودات ، وأن هذه الموجودات في تغير وتقلب مستمرين مما يجعل المدير المالي يكرس معظم قراراته لإدارة هذه الموجودات.
- ب- يستأثر رأس المال العامل بأهمية خاصة في المؤسسات صغيرة الحجم ، فبالرغم من أن هذه المؤسسات تستطيع تخفيض استثماراتها في الموجودات الثابتة عن طريق الاستئجار ، إلا أنها لا تستطيع تجنب الاستثمار في الحسابات المدينة (الذمم) أو المخزون السلعي . كذلك فإن ضآلة التمويل طويل الأجل المتاح لها تجررها على الاعتماد الكبير على المصادر قصيرة الأجل ، وكلا الأمرين يزيدان من أهمية إدارة رأس المال العامل لمثل تلك المؤسسات صغيرة الحجم .
- ت- العلاقة المباشرة بين نمو المؤسسة والحاجة إلى زيادة رأس المال العامل . إن نمو المؤسسة ممثلا بزيادة حجم مبيعاتها يتطلب مستويات عالية من رأس المال العامل لدعم هذا النمو في حقلي الإنتاج والمبيعات على السواء .
- ث- التأثير المباشر لرأس المال العامل على السيولة والربحية فالزيج المناسب من مكونات رأس المال العامل يحافظ على سيولة المؤسسة من حيث إمكانية تحويل هذه المكونات إلى نقد دون خسارة ، وفي نفس الوقت يؤثر

1 - حمد عبد الحسين راضي، ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد4 ،

في ربحية المؤسسة ، حيث أن تمويل الزيادة في رأس المال العامل يحمل المؤسسة بتكاليف التمويل من ضمنها الفوائد .

-2 . . . :1

أ- : هو مجموعة الأصول المتداولة المتعلقة بنشاط الاستغلال للمؤسسة التي تدور وتتحوّل إلى سيولة في مدة أقل من سنة ؛

• رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة .

ت- : هو الأكثر استعمالاً، يمثل الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة .

• رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل .

ث- : وهو عبارة عن رأس المال العامل الصافي (FRN) ولكن بدون ديون طويلة ومتوسطة الأجل الموجهة لتمويل الأصول الثابتة، ويوضح درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة، ومدى قدرتها على تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية.

• رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة = الأصول المتداولة - مجموع الديون = رأس المال العامل الصافي - ديون طويلة ومتوسطة الأجل .

ج- : هو ذلك الجزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي، أو الأصول المتداولة .

• رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاص = ديون طويلة و متوسطة الأجل + ديون قصيرة الأجل .

المطلب الثاني : الاحتياج في رأس المال العامل :

∴ . . . ∴

¹ حنان سيدروحو، . . . (حالة مؤسسة السيارات الصناعية snvi " وحدة ورقلة (2010-2013) ، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2013، ص 19 .

إن نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية تستوجب توفير مجموعة من العناصر وهي : المخزونان والقيم القابلة للتحويل, هذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل وهي الديون الممنوحة من الموردين, أو التسيقات الممنوحة, هذه المصادر تمول جزءا من الأصول المتداولة, فيجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل وهو ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل. وتحسب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية¹:

- الإحتياج في رأس المال العامل = (قيم الإستغلال + القيم غير الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية) .
- أو : = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (مجموع الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية) .

يتميز الإحتياج في رأس المال العامل بمجموعة من الخصائص يمكن أن نوجزها فيما يلي²:

1- .fi

إن الإحتياج في رأس المال العامل هو عبارة عن مجموع لحسابات مرتبطة بدورة الاستغلال الجارية, وبحسب التحليل المالي الكلاسيكي هو عبارة عن سيولة أو أموال مستحقة, فعناصر الإحتياج في رأس المال العامل في الواقع لها صفة الاستمرارية في إطار الاستغلال الجاري .

2- .

إن الطابع الفصلي للأنشطة يتطلب تعديل في عملية الإنتاج بين المشتريات, الإنتاج والبيع, فخاصية الديمومة للإحتياج في رأس المال العامل لا تمنع من احتمال ارتفاعه أو انخفاضه خلال السنة, كما أن تذبذب الإحتياجات المالية للنشاط حسب فصول زمنية يزداد فيها حجم النشاط وينخفض بشكل دوري ينعكس هذا على الإحتياج في رأس المال العامل, نتيجة للعلاقة الطردية بين زيادة رقم الأعمال والزيادة في مستوى الإحتياجات في دورة الاستغلال.

3- .

إن الإحتياج في رأس المال العامل هو انعكاس لدورة الاستغلال في المؤسسة. بمعنى لأنشطتها, وذلك من خلال العلاقة المعقدة مع عملائها ومورديها وعملياتها الإنتاجية وآجالها في التسديد ... الخ وهناك ثلاثة عوامل توضح هذه العلاقة وهي العلاقة القوية بين الموردين والعملاء, حجم المؤسسة وطول مدة الإنتاج .

4- .

¹ - باديس بن يحي بوخلوة, . . . بدون طبعة, دار الحامد للنشر والتوزيع, 2013, ص34.

² - محمد حقيقة, . . .

الفصل الثاني المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

هذا يعني أن موارد المؤسسة غير كافية لتغطية كل احتياجاتها, وبالتالي فالمؤسسة في حالة عجز, لذا يجب عليها أن تحصل حقوقها أو تطلب قروضا من البنك أو التنازل عن بعض استثماراتها التي لا تؤثر على طاقتها وسياساتها الإنتاجية, أو بعض من مواردها .

2- إذا كان رأس المال العامل = الاحتياج في رأس المال العامل.

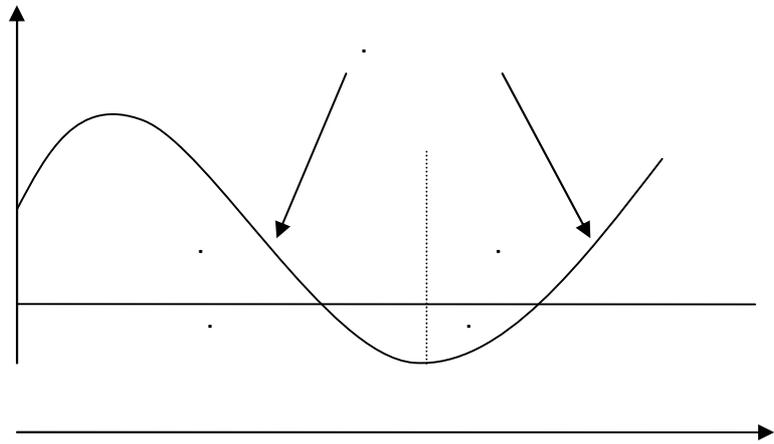
وهذا يعني أن المؤسسة محافظة على توازنها المالي ولكن من الصعب الوصول إلى هذه الوضعية في المدى القصير جدا , والخزينة المثلى هي التي تحقق السير العادي للمؤسسة ولا توقعها في مشكلة الخلل بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل .

3- إذا كان رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل .

هذا يعني أن المؤسسة تقوم بتجميد قسط أو جزء من أموالها لتغطية احتياجات رأس المال العامل مما يطرح مشكلة الربحية . وعليه يجب على المؤسسة أن تعالج بعض التزاماتها أو تعظيم قيم استغلالها عن طريق شراء المواد الأولية أو تمديد آجال الزبائن أو تقديم تسهيلات في التسديد.

ويمكن توضيح حالات الخزينة الصافية من خلال الشكل التالي :

2-7) : التمثيل البياني لحالات الخزينة

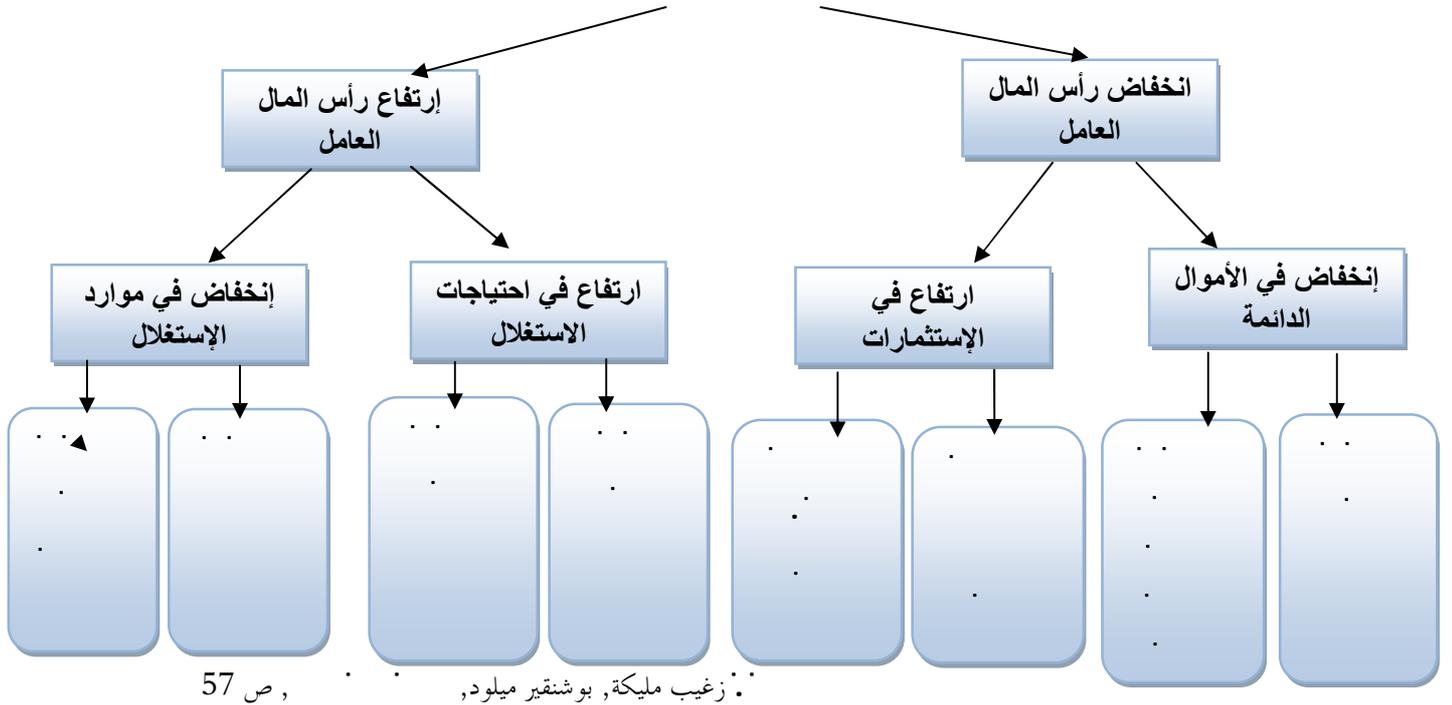


: باديس بن يحي بوخلة, ص 38.

يمكن إظهار أسباب انخفاض الخزينة من خلال الشكل التالي :

2-7B) :

أسباب انخفاض الخزينة



قمنا في هذا الفصل بالإطلاع على الجانب النظري من المؤشرات المالية والنسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي، باعتبارها كأداة تستند إليها الإدارة المالية في اتخاذ قرارات المناسبة و اتخاذ مختلف القرارات التي من شأنها أن تعمل على تحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة و بفعالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وكذلك وضع الخطط المستقبلية , وباعتباره يعكس النتيجة المنتظرة من وراء كل نشاط وهو ما يمثل الدافع الأساسي لاستمرارية المؤسسات الاقتصادية .

حيث يستخدم المحلل المالي بعض المؤشرات والطرق للكشف عن نقاط قوة وضعف المؤسسة ومدى تحقيقها لأهدافها وغاياتها

الفصل الثالث

• • •

• //

//

تمهيد

بعد التطرق إلى الجانب النظري من الموضوع في الفصول السابقة, سنحاول من خلالها التأليف بين المعارف النظرية و الواقع العملي وهذا بالاعتماد على إجراء دراسات تطبيقية على أحد المؤسسات الاقتصادية, حيث وقع اختيارنا على مؤسسة " نפטال " والتي تعتبر الرائدة في الوطن في مجال نقل وتوزيع المنتجات المتمثلة في المواد البترولية ومشتقاتها , وذلك بإعتبارها مؤسسة تهدف إلى تحقيق أهدافها وتعظيم أرباحها من أجل بقاءها واستمراريتها , ولهذا عليها تقييم أدائها من خلال إستنادها على مؤشرات تقييم الأداء المالي .

سنتناول في هذا الفصل أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي على مؤسسة نפטال " وحدة تيارت " وذلك بإسقاطه على الواقع نظرا لتوفرها على قوائم مالية قصد الوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة .

ومن هذا المنطلق ستنصب الدراسة التطبيقية في المباحث التالية :

المبحث الأول : نظرة شاملة على مؤسسة نפטال الأم

المبحث الثاني : تقديم عام لمؤسسة نפטال " وحدة تيارت "

المبحث الثالث : دراسة الوضعية المالية لمؤسسة نפטال " وحدة تيارت "

المبحث الأول: نظرة شاملة عن مؤسسة نפטال الأم

من خلال هذا المبحث سنتعرض إلى تقديم المؤسسة " نפטال الأم "، بالتعرض إلى نشأتها و كل مراحل تطورها، ثم التعرف إلى مهام هيكلها التنظيمي بالإضافة إلى تنظيمها .

المطلب الأول : نشأة وتقديم مؤسسة نפטال الأم

إن الجزائر من الدول التي تسعى جاهدة إلى التطور و التقدم و تنمية اقتصادها و من أجل هذا فهي تعتمد بقوة على قطاع المحروقات ، فمداخيل الجزائر من العملة الصعبة و التي تمثل حوالي 97% من الدخل الوطني هي من قطاع المحروقات الذي يعد قطاع استراتيجي و حيوي و من أهم المؤسسات الوطنية التي تساهم بفعالية في تحريك هذا القطاع و تنميته نجد شركة نפטال التي تعد الرائدة على المستوى الوطني في مجال تخزين، نقل و توزيع المنتجات البترولية و مشتقاتها. تاريخيا وبالضبط بعد استقلال الجزائر كان نشاط التخزين و توزيع المحروقات من مهام مؤسسة "سونطراك" إلا أن مؤسسة الاقتصادية نפטال عرفت عدة تغيرات لذلك سنحاول ذكر أهمها فيمايلي¹ :

- 1963: تأسيس مؤسسة نפטال وفقا للمرسوم 63-491 المؤرخ في 1963/12/31 والتي تمثلت مهمتها الأساسية في تأمين نقل و تسويق المحروقات، بعدها توسيع نطاق صلاحيتها بمقتضى مرسوم رقم 66-296 في 1966/09/22 وذلك في مجال البحث، الإنتاج، و تحويل المحروقات .
- 1980: إنشاء مؤسسة وطنية لتكرير و توزيع المنتجات البترولية (E.R.D.P) بمقتضى مرسوم 80-101 المؤرخ في 1980/04/06 .
- 1983: إدماج فرعي غاز البترول المميع (G.P.L) والوقود (C.B.R) لشركة سونطراك في المؤسسة الوطنية لتكرير و توزيع المنتجات البترولية (E.R.D.P) .
- 1984: إنشاء 48 وحدة توزيع المنتجات (U.E.D) (إبتداء من :
 - ✓ 17 مقاطعة للوقود، زيوت التشحيم و المطاط (C.L.P) .
 - ✓ 14 مقاطعة لغاز البترول المميع (G.P.L) .
 - ✓ إنشاء 4 مقاطعات للصيانة (U.E.M) .
 - ✓ جمع و تنظيم نشاطات العبور في أربع وحدات في الموانئ (U.E.P) .
 - ✓ إدماج شركة (ALRID) ضمن المؤسسة الوطنية لتكرير و توزيع المنتجات البترولية (E.R.D.P).
- و قسمت فيما بعد وفقا للمرسوم 189/87 في 25 أوت 1987 إلى مؤسستين وطنيتين :
 - ✓ مؤسسة مختصة في تصفية و تكرير البترول NAFTAL

¹ Enterprise national de Raffinage et de Distribution des produits Pétroliers.
Naftal News 11. Numéro special – avril 2017.

✓ مؤسسة مختصة في توزيع وتسويق المنتجات البترولية ومشتقاتها على المستوى التراب الوطني تحت علامة " نפטال " وعرفت على الصعيد الوطني والدولي باسم المؤسسة الوطنية لتسويق وتوزيع المنتجات البترولية. و يتكون مصطلح الأجنبي لمؤسسة نפטال من NAFTAL :

- NAFT مصطلح عربي ويعني النفط .
- اختصار لكلمة الجزائر "ALGERIA" .

بداية من 18 أفريل أصبحت مؤسسة نפטال مؤسسة مساهمة SPA برأسمال مقدر ب 6.500.000.000 دج مقسمة إلى 665 سهم أي بقيمة 10 ملايين دينار جزائري لكل سهم تابعة لمؤسسة سونطراك حيث أصبح رأسمالها 15650000000 دج في السنوات الأخيرة يقع المقر الرئيسي للمؤسسة في الشراكة الجزائر العاصمة ورمزها يتكون من 5 خطوط تمثل فروع مؤسسة نפטال وهي فرع الوقود فرع الغاز المميع ، وفرع الزفت والعجلات وأخيرا فرع الشراكة والنشاطات الدولية .

الدور الرئيسي لشركة نפטال هو تسويق وتوزيع المواد البترولية ومشتقاتها عبر كامل التراب الوطني وتتداخل أساسا في المجالات التالية :

- ✓ توزيع ، تخزين وتسويق الوقود، غاز البترول المميع، الزيوت والزفت والعجلات والمواد الخاصة.
 - ✓ نقل المواد البترولية ومشتقاتها من مراكز التكرير والتصنيع إلى المراكز الرئيسية إلى الزبائن عبر وسائل النقل المتاحة والمتمثلة في الأنابيب، الشاحنات ، البواخر وكذا عربات السكك الحديدية.
- كما عرفت المؤسسة منذ ذلك الحين الى يومنا هذا مجموعة من التطورات ، نذكرها فيما يلي² :

- 1989 : تم إلغاء مركزية أشغال شركة نפטال الاجتماعية و الثقافية.
- 1990 : تم إلغاء مركزية النشاط بالنسبة (للمخزونات ، المبيعات و الزبائن)، وتعزز بنظام المعلومات .
- 1992 : تم الربط بين بعض وحدات التوزيع للمؤسسة ، وهذا تبعا للدراسات الخاصة ب (تدفق المنتج)
- 1996 :

- ✓ ألغيت مركزية النشاط (للتكاليف و الأسعار).
- ✓ تم حل مديرية التجارة الخارجية .
- ✓ إنشاء مديرية حماية الأملاك.
- ✓ إنشاء هيكل الأمن الداخلي على مستوى الوحدات
- ✓ حل وحدات المؤسسة للموائى .
- ✓ إنشاء خلية الأمن الصناعي.
- ✓ إنشاء مديرية مراقبة ومراجعة الحسابات و تنظيمها.
- ✓ إنشاء وحدة المطبعة .

✓ فك مديرية الوقود ، زيوت التشحيم ، المطاط و الزفت و مديرية غاز البترول المميع ومديرية الطيران و الملاحة البحرية .

- 1999 :

- ✓ إنشاء مركز ميثاق المديرية المكلف بالاتصال .
- ✓ إنشاء و تنظيم هيكل دار المحفوظات المركزية .
- ✓ حل ثلاث مديريات جهوية لمراقبة ومراجعة الحسابات .
- ✓ حل مشروع وحدة نפטال لغاز البترول المميع للجزائر العاصمة .

- 2000 :

- ✓ حل وحدة الإعلام الآلي وإنشاء مركز المعالجة الإعلامية .
- ✓ إعداد المخطط التنظيمي العام لقسم غاز البترول المميع و لقسم الوقود ، زيوت التشحيم و المطاط .
- ✓ إعداد تنظيم مديرية الشؤون الاجتماعية و الثقافية .
- ✓ إنشاء قسم الزفت وإعداد المخطط التنظيمي الخاص به .
- ✓ إعداد المخطط التنظيمي العام لقسم الطيران و الملاحة

- 2001 :

- ✓ إنشاء منصب مساعد مسؤول عن الاتصال .
- ✓ التنظيم المفصل لقطاع CLP و GPL و الزفت .
- ✓ تعديل تنظيم المقر لقطاع CLP و GPL .
- ✓ تعديل الهيكل التنظيمي لوحدة المطبعة .
- ✓ مشروع مركزي لنظام تسيير تدفقات الخزينة .
- ✓ تنظيم مفصل لمديرية الصيانة و الانجاز .
- ✓ إعادة تنظيم مركز التكوين بالشرق .
- ✓ إنشاء مديرية التكوين .

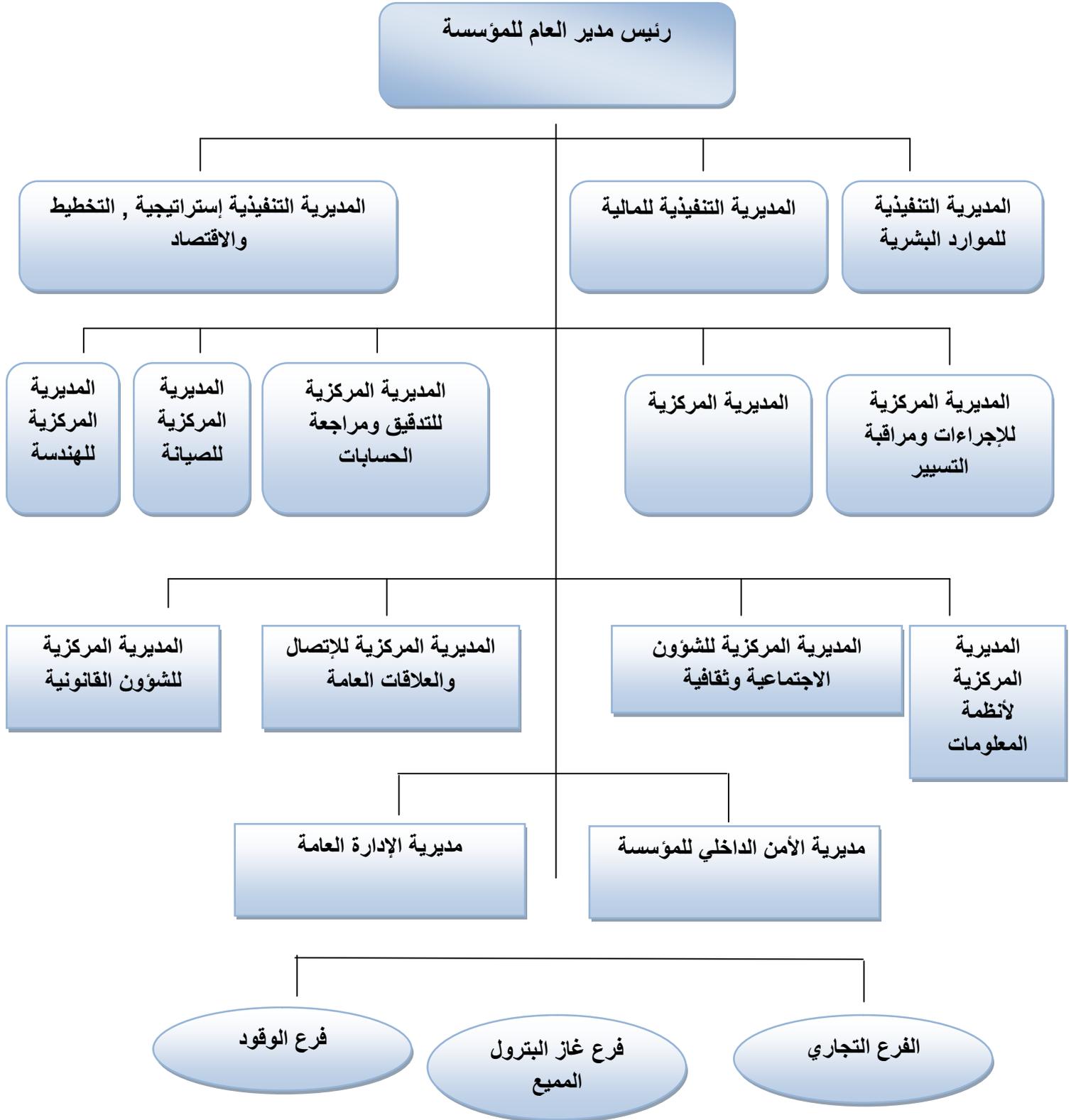
- 2002 :

- ✓ إعادة تنظيم مديرية الإدارة و المالية لفرع الزفت .
- ✓ إعادة تنظيم مقر فرع GPL .
- ✓ تنظيم النشاط الجبائي على مستوى فرع و مديرية المقر .
- ✓ إعادة تنظيم الهيكل الكلي لمؤسسة نפטال .
- ✓ إنشاء مخبر لمراقبة الجودة على مستوى مناطق CLP .
- ✓ تسمية مناطق GPL و CLP بالوحدات "district" .

المطلب الثاني : دراسة الهيكل التنظيمي لمؤسسة " نפטال " الأم

• • • • •
عبارة عن مجموعة المهام والمسؤوليات التي تختلف من مؤسسة إلى أخرى ,
وهذا ما يستلزم وجود هيكل تنظيمي مناسب يضمن التوازن بين المسؤوليات واحترام الصلاحيات وعدم التداخل فيما بينها ,
حيث يعبر هذا الأخير على نشاط والأهداف الإستراتيجية للمؤسسة ومن خلال ذلك سوف نوضح الهيكل التنظيمي لشركة " نפטال " من خلال الشكل التالي :

✓ · 3E-1) الهيكل التنظيمي لمؤسسة " نפטال الأم "



..... :

نجد في قمة الهيكل التنظيمي لشركة نפטال رئيس المدير العام الذي يعتبر عنصر أساسي وجوهري في الشركة لأنه مخول بأوسع الصلاحيات للتصرف واتخاذ القرارات في جميع الظروف باسم و لحساب شركة نפטال ، كما يمكن التفريق بين ثلاثة وحدات رئيسية وهي¹ :

1- ممثلة بالرئيس المدير العام و هي مكلفة بالسياسة و التوجيهات العامة للشركة إضافة إلى التنسيق و

الربط بين مختلف الوحدات في المؤسسة ، القيادة و التسيير والتخطيط الاستراتيجي .

2- تتكون من :

✓ الإدارات التنفيذية

✓ الإدارات المركزية

✓ الإدارات المساعدة أو الداعمة .

أ- يقوم من خلالها :

✓ تحديد السياسة و الإستراتيجية للشركة .

✓ توقع التغيرات و اتجاهات السوق .

✓ تصميم و وضع أدوات القيادة و المراقبة اللازمة .

✓ ضمان التسيير الاستراتيجي .

✓ ضمان الترابط و التنسيق بين المجموعة .

ب- هي مراكز الخبرة للأنشطة التسويقية، البحث و تطوير التدقيق، حماية التراث و البيئة إضافة

إلى الأمن في المجال الصناعي.

ت- تسهر على ضمان التسيير الإداري الأمثل لمقر مؤسسة " .

3- (fi) :

هي مقسمة حسب أنواع المنتجات حيث نجد 4 منتجات تكون فرع التجاري إضافة إلى فرع غاز البترول المميع وفرع

الوقود، كل فرع يزاوّل نشاطاته الأساسية و يطور وظائفه وفقا لسياسة والأهداف العامة للمؤسسة.

..... :



- ✓ الزيوت الخاصة بمحركات البنزين .
- ✓ الزيوت الخاصة بمحركات ديزال .
- ✓ الزيوت الخاصة بنقل الحركة .
- ✓ الزيوت الخاصة للسيارات .

-3 . . : وهناك نوعان¹ :

- ✓ غاز البوتان .
- ✓ غاز البروبان .
- كما أن تعبئتهما تتم في:
- ✓ قارورة 13 كغ (B 13) .
- ✓ قارورة 06 كغ (B 6) .
- ✓ قارورة 03 كغ (B 3) .



-4

بفضل بنيات التخزين و شبكة التوزيع تقوم شركة نפטال بتسويق عجلات مختلفة لعدة أنواع من السيارات , هذه المنتجات تخضع للرقابة الصارمة و ذلك حرصا من الشركة على سلامة الزبائن و مستعمليها حيث توفر لهم شركة نפטال المزاي التالية في هذا المجال:

- ✓ ضمان لمدة 18 شهرا و ذلك ضد أي عيب في المنتج.
- ✓ توفير المساعدة التقنية من قبل عمال مؤهلين.
- ✓ الخبرة في الاختيار المناسب للإطارات، إضافة إلى ذلك تقوم مؤسسة بتسويق العجلات و ضمان تمويل كامل التراب الوطني بها و كذا تقوم بتنمية نشاطات استرجاع العجلات المستعملة و كذا التي بها عيب و ضمان إعادة تسويقها .

حيث تسوق نפטال عدة أنواع من العجلات حسب مختلف أصناف العربات وهي كالتالي :

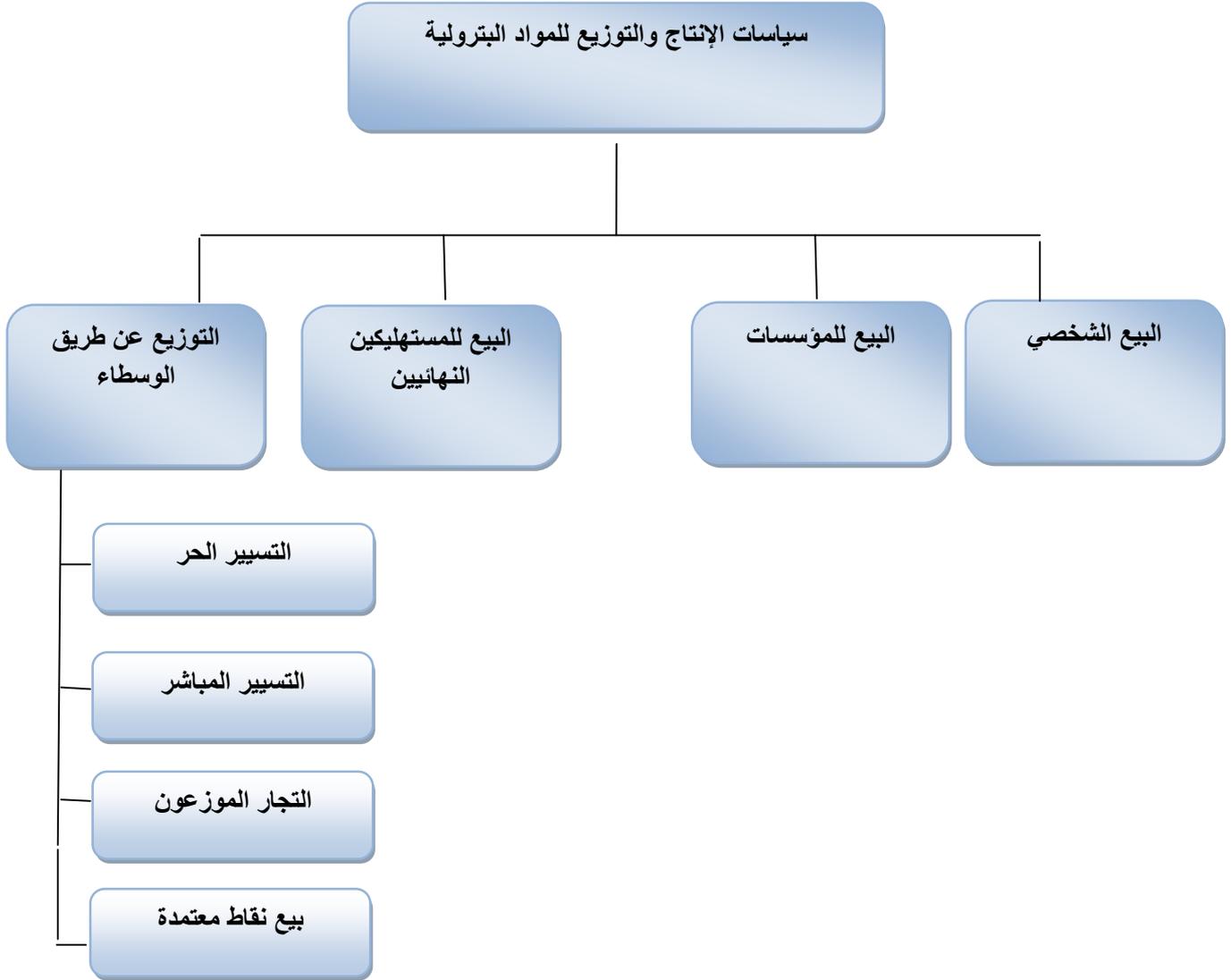
- ✓ عجلات السيارات السياحية .
- ✓ عجلات الشاحنات .
- ✓ عجلات عربات الوزن الثقيل .
- ✓ عجلات الآلات الصناعية .
- ✓ عجلات عربات الزراعة .
- ✓ عجلات عربات الهندسة المدنية .



-5

هي مادة معدنية طبيعية او ناتجة عن تقطير البترول ، متكونة أساسا من الهيدروكربون ، ذات اللون القاتم و صلبة تستخدم في البنيات و الأشغال العمومية و أيضا في رصف الطرقات .

• 3-2 : يبين سياسات توزيع المنتجات البترولية



Préparé par les deux étudiants **Naftal News**-11. Numéro special – avril 2017 :

1- من خلاله يتسنى للمؤسسة إشباع رغبة عملائها انطلاقاً من نقاط البيع التابعة لها، و عليه يمكن تحليل هذه المهمة إلى:

2- :

و في هذه الحالة تتولى المقاطعة ضمان تدفق المنتجات البترولية للمؤسسة الاقتصادية أو الادارية التي تربط بمؤسسة نפטال من خلال عقود تموين قابلة للتجديد تتولى مؤسسة نפטال بموجبه توفير حاجات هذه المؤسسة من الأنواع المختلفة للمنتجات البترولية.

3- :

و يتم ذلك من خلال محطات التوزيع التابعة للمؤسسة و التي توفر لأصحاب السيارات الخاصة أو الشاحنات أو غيرها من الوقود، الزيوت و المطاط حسب الحاجة.

4- :

و تعتمد فيها المؤسسة على البيع من خلال المحطات التابعة للوسطاء و التي تظهر من خلال ما يسمى محطات بيع منتجات نפטال و هم:

✓ التسيير المباشر : وهي المرافق التي تتولى تسييرها مؤسسة نפטال مباشرة دون اللجوء للوساطة .

✓ التسيير الحر: هي مؤسسات لها ارتباطات مع نפטال بعقد لتسيير العمليات .

✓ تجار الموزعون : هم من الخواص تجار الزيوت و المواد الخاصة و هم مرتبطون مع المؤسسة بعقد الولاء والوفاء.

✓ بيع نقاط معتمدة : هم وكلاء معتمدون و مرافق تابعة للخواص و تكون مرتبطة مع المؤسسة بعقد تجاري محدد .

المبحث الثاني : تقديم عام لمؤسسة نפטال " وحدة تيارت "

في هذا المبحث سنحاول التطرق إلى تقديم مؤسسة نפטال (وحدة تيارت) مع التعرف إلى هيكلها التنظيمي ومصالحها ومعرفة أهم مهامها .

المطلب الأول: تعريف مؤسسة نפטال (وحدة تيارت)

تفرعت وحدة تيارت من ENCC بتاريخ 1983/06/05 وبدأت أشغالها في 1984/10/15 وبما أن الولاية تتميز بشتاء بارد تنخفض درجات ابتداء من شهر أكتوبر إلى شهر أفريل تقريبا وصيف حار وجاف فإن رقم أعمالها يختلف اختلافا كبيرا بالنسبة للفصلين في فصل الشتاء و ينخفض في فصل الصيف.

· · · · ·

تقع وحدة نפטال في المنطقة الصناعية زعرورة جنوب شرق ولاية تيارت على بعد 05 كلم إذ تقدر مساحتها ب 08 هكتار 4000 م منها مبنية وهي مساحة شاسعة تتلاءم مع كبر المؤسسة وتنوع نشاطها ويعتبر هذا الموقع استراتيجيا نظرا لطبيعة المنتوجات الخطرة على السكان والبيئة وعدد عمالها 160 عامل والتي تحتوي على مركزين: الأول متعدد المنتوجات والثاني مركز الملاء ومستودع عين مناد (BR) بالسوق والشلاله وكذا شركة التوزيع .

· · · · · 1:

1- · · · · · : CM

هذا المركز يهتم بكل أنواع الزيوت التي يحتاجها الزبائن، ولهذا المركز يهتم بإفراغ الشاحنات المحملة بأنواع الزيوت SUPER-PETROL-GAZOIL-ESSENCE القادمة من وحدة الإنتاج ارزيو في خزانات كبيرة قدرها حوالي 35 م³ عددها أربعة عشر صهريج (خزان) ويحتوي هذا المركز على مخزينين:

أ- · · · · · : يتم فيه تخزين الزيوت التي تنتجها وحدة تيارت وتبلغ مساحة هذا المخزن حوالي 7000 طن شهريا.

ب- · · · · · : مخصص لتخزين العجلات المطاطية والتي يتم استلامها من وحدة وهران بالحفظ وكلها مستوردة 100 %.

¹ - وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

-2 : "Centre Enfetter CE"

في هذا المركز تتم عملية ملء (تعبئة) قارورات الغاز بكل أحجامها مع العلم أن "B" هو البوتان

يتم إفراغ الشاحنات القادمة من وحدة أرزيو في خزانات، غاز البوتان يفرغ في خزانات دائرية الشكل سعتها حوالي 2

م³.

غاز البروبان يفرغ في خزائين أسطوانتي الشكل أفقيين ثم يتم ضخه عن طريق الأنابيب إلى مركز الملء حيث يتم تعبئته في قارورات.

وهذين المركزين يتبعان أسلوب أمني حريص جدا لتفادي وقوع حوادث الحريق، كما يوجد أيضا مركز متعدد المنتوجات بدائرة فرنده مخصص بإنتاج الزيوت الاصطناعية يحتوي أيضا على مستودع مناوب لتخزين توزيع مادة "MAZOUTE" مازوت حيث تقدر استيعاب هذا المستودع لهذه المادة حوالي 1000م²

❖ وتقدر قدرة إنتاج هذا المركز من 12000 إلى 16000 قارورة من نوع B13 يوميا

-3

- يوجد 42 محطة خدمية مستغلة عبر الولاية بقدرات إستيعاب مختلفة منها 24 محطة ذات قدرة إستيعاب كبيرة 08 محطات ذات قدرة إستيعاب صغير وتوجد 03 فقط تتضمن توزيع مادة السير غاز Sirgaz، كما توجد 12 محطة خدمية على قيد التنفيذ.

ت- GPL: حتى يلبى مركز الملء كل الاحتياطات ويغطي كل تراب الولاية تم تشكيل 03 مستودعات مناوبة لتوزيع قارورات الغاز من نوع B13. وهي مبنية كالاتي في الجدول مع قدرة استيعابها .

❖ (f1-3) : B13

المستودع المناوب	قدرة الإستيعاب بالقارورة B13
فرنده	25000
السوقر	20000

آفلو	25000
------	-------

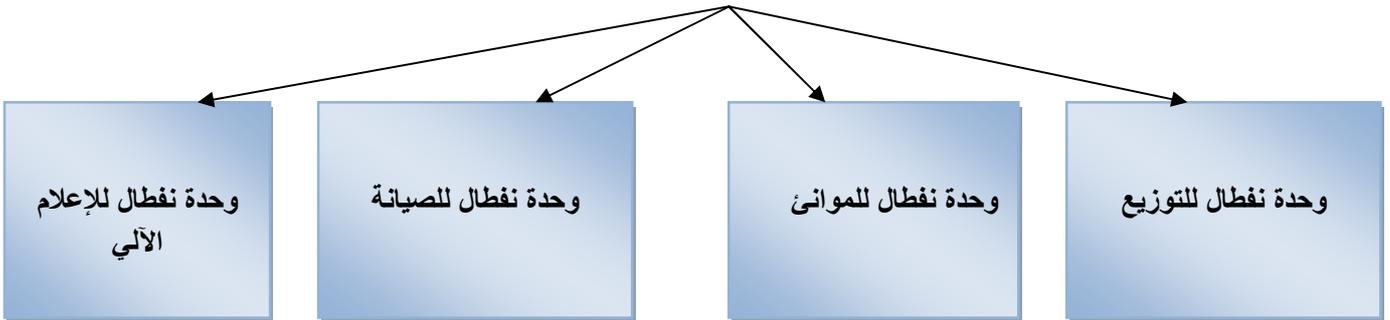
المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

- 3-3 : مخطط للطريقة العملية داخل المركز :



: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

❖ 4-3 : الهيكل التنظيمي للوحدات النفطية:



: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

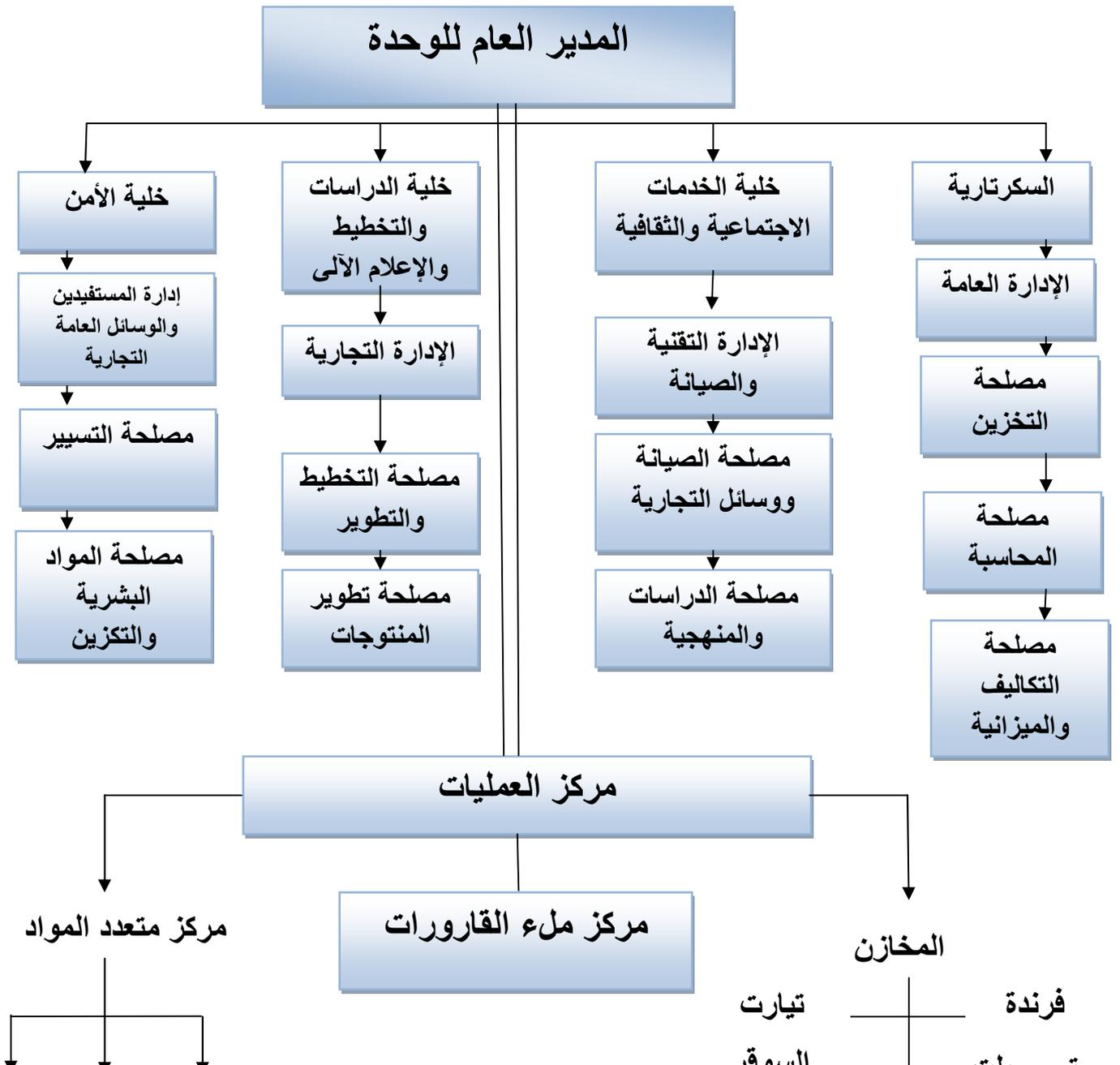
- أ- وهي وحدات مكلفة بتنفيذ ووضع سياسة المبيعات التموينات وتوزيع المواد البترولية وهي متواجدة بكل ولايات القطر الجزائري.
- ب- وهي وحدات جهوية للخدمات مكلفة بكل عمليات العبور بالنسبة للمواد التي تستوردها من الخارج والمتواجدة ب: وهران، الجزائر، سكيكدة، وعنابة.
- ت- وهي وحدات جهوية للخدمات كذلك مكلفة بعمليات الصيانة وتجديد هياكل المؤسسة ومتواجدة ب: وهران، الجزائر، بشار، قسنطينة.
- ث- وهي وحدة مكلفة بتنفيذ ووضع سياسة معلوماتية بالمؤسسة ومتواجدة بالعاصمة.

المطلب الثاني : دراسة الهيكل التنظيمي لمؤسسة نפטال " وحدة تيارت "

.....

إن المؤسسة عبارة عن نظام مركب ناتج عن تنسيق بين مختلف الإمكانيات المساهمة في النشاط ولكون المؤسسة مسيرة بشكل فعال يجب أن تكون وحداتها أو مصالحها منظمة ومرتبطة حسب الوظائف .

..... (3 Ü f5 :



❖ — حساب مصاريف النقل — التعبئة , محاسبة المشتريات , المقبوضات .

ب- ومن مهامها¹ :

❖ وضع الفواتير للمنتوجات المباعة على مستوى المستودعات والمحطات مع احترامها لأسلوب الدفع اليومي .

مع العلم أن المداحيل تستعمل لتغطية مصاريف مؤسسة نפטال كدفع أجور العمال وشراء المواد الممونة للاحتياجات مثل الأوراق السجلات

ت- وهي معالجة كل التكاليف أو المصاريف التي تحققت خلال العمليات التي

قامت بها المؤسسة وكل الميزانيات التي سجلت في عمليات التحليل المالي .

3- تتكون من ثلاث مصالح :

أ- مصلحة التسيير .

ب- مصلحة الموارد البشرية و التكوين .

ث- مصلحة الوسائل العامة .

• استقبال الملفات الإدارية للمستخدمين .

• مراجعة وتنظيم الملفات .

• الإشراف على تسليم العمال للرواتب .

• إجراء تكوينات خبرة العمال .

• الإشراف على أجور العمال .

❖ متابعة تسيير المستخدمين الدائمين والمتقاعدين .

4- :

ومن مهامها :

❖ تنظيم مواعيد المدير .

❖ الرد على الهاتف وضبط المواعيد .

❖ استعمال الفاكس للإرسال والمراسلات ومختلف الوثائق .

❖ تسجيل الرسائل عند وصولها وكذلك عند البحث بواسطة السجل الصادر والوارد للإثبات أن

الوثيقة وصلت وأسلت ترتيب وتنظيم الوثائق.

¹ - وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

❖ استعمال منهجية مناسبة للحفاظ والفهرسة، استعمال الحاسوب لكتابة رسائلها حفظ أسرار المدير والعمل بصفة عامة ومن صفات أمينة المديرية اللباقة والبساطة في العمل واستعمال المحاملات مع العمال.

5- : يتكون من ثلاثة مصالح :

- البرمجة - التمويل - التوزيع .

ج- . من مهامها

برمجة ويعني بها التنبؤ بالكميات التي يحتاج إليها الزبائن .

- إبرام العقود مع الخواص
- التوقيع على طلبيات الزبائن بعد الموافقة
- إعداد شبة التوزيع
- الاتصال مع المديرية العامة بالجزائر لتلقي التعليمات فيما يخص النشاطات التالية التخزين-التمويل-التوزيع.

المطلب الثالث : مهام وأهداف مؤسسة نפטال " وحدة تيارت "

من بين أهداف ومهام المؤسسة نذكر¹:

- ❖ تنظيم و تطوير وظيفة التسويق للمنتجات البترولية و مشتقاته .
- ❖ الحرص على الاستعمال العقلاني للمواد الطاقوية
- ❖ تطوير هياكل التخزين و التوزيع لضمان تغطية التراب الوطني.
- ❖ ضمان صيانة كل التجهيزات التي في حوزتها .
- ❖ مباشرة كل دراسات السوق بما فيها استعمال و إستهلاك المنتجات البترولية .
- ❖ تطوير قدرات العمال عن طريق التربصات و التكوين المستمر .
- ❖ الحرص على تحسين و مراقبة الكميات المنتجة.
- ❖ تنظيم و تسيير النشاطات التجارية و توزيع المواد البترولية.
- ❖ تخزين ونقل كل مادة بترولية عبر الولاية.
- ❖ تطوير منشآت التخزين و التوزيع لضمان تغطية أفضل لحاجات السوق.

¹ - وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

- ❖ تطبيق القرارات الحكومية قصد التطوير لتخزين الإستراتيجية.
- ❖ ضمان صيانة التجهيزات والمنشآت ومعدات النقل التابعة لممتلكاتها.
- ❖ الترقية والمشاركة والسهر على تطبيق الضوابط والمعايير. وكذا مراقبة نوعية المواد المسوقة من طرفها.
- ❖ تجميع المعلومات الخاصة بالاحتياطات في مجال المواد البترولية قصد التخطيط ولضمان تموين السوق.
- ❖ القيام بكل الدراسات المتعلقة بالسوق فيما يخص استعمال واستهلاك المواد البترولية المشاركة والشروع في العمليات التي تساعد على تدعيم الإدماج الاقتصادي.
- ❖ التطوير والشروع في العمليات التي تساعد على عمليات المفروض العقلاني للهيكل والوسائل.
- ❖ السهر على الشروع في الإجراءات الخاصة بالوقاية والحماية البيئية بالاتصال مع الهيئات المعنية.
- ❖ تغطية غايات المستهلكين.
- ❖ تطوير العلاقات التجارية بين الوحدات.
- ❖ زيادة رأس المال.
- ❖ تحقيق هامش الربح.
- ❖ استغلال أكبر قدر من العلاقات البشرية.

.....

- ❖ الاستمرار في مهمة توزيع المواد البترولية .
- ❖ تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها المؤسسة .
- ❖ تطوير و إعادة تأهيل هيكلها الداخلية الخاصة للتخزين .
- ❖ تطوير و إعادة تأهيل محطات الوقود .

المبحث الثالث : دراسة الوضعية المالية لمؤسسة نפטال " وحدة تيارت "

سنقوم من خلال هذا المبحث بدراسة الوضعية المالية لمؤسسة نפטال " وحدة تيارت " , وذلك بالاعتماد على الكشوفات المالية وتحليلها بإستخدام أهم النسب والمؤشرات المالية إضافة إلى استخدام المعلومات المالية والمحاسبية خلال الفترة الممتدة بين 2016-2017 .

المطلب الأول : عرض الميزانية المالية وتحليلها لسنتي (2016 و 2017)

· : سنقوم بعرض الميزانية كالتالي:

1- · : ويمكن عرضها على الشكل التالي:

❖ · (2-3) : ميزانية الأصول لسنتي (2016-2017)

الوحدة دج

2016	2017			البيان	الأصول
المبلغ الصافي N-1	المبلغ الصافي	إهلاكات وخسائر القيمة	المبلغ الإجمالي		
					الأصول الغير جارية
					فارق بين الاقتناء
					تثبيبات معنوية
432104626.20	478881704.66	2166791600.41	2654673304.80		تثبيبات عينية
					تثبيبات عينية أخرى
16916042.04	15811808.77	3040000.00	18851808.77		التثبيبات الممنوح امتيازها
					ضرائب مؤجلة
449020668.24	494693513.34	2169831600.14	2664525113.57		مجموع الأصول الغير جارية
					الأصول الجارية
79293673.98	101710682.05	12109285.90	113810967.95		مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
					حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
11629005.92	7350643.98	5212436.79	12563080.77		الزبائن
3802730.90	4395100.75	1385044.92	5780145.67		المدينون الآخرون
1418137.36	1498563.06		1498563.06		الضرائب وما يماثلها
					أصول متداولة أخرى
					الموجودات وما يماثلها
					الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
39710298.51	45042534.37				الخبزينة

			45042534.37		
135853846.67	159988524.21	18706767.61	178695291.82		مجموع الأصول الجارية
584874514.91	654682037.64	2188538367.75	2843220405.39		المجموع العام للأصول

: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

2- : سنقوم بعرض ميزانية الخصوم لسنتي 2016 و 2017 في الجدول التالي :

الوحدة : دج

3-3 : ميزانية الخصوم لسنتي 2016 و 2017

2017	2016		
			الأموال الخاصة
			رأس المال
			علاوات وإحتياطات مدججة
			فوارق إعادة التقييم
-98153135.88	-120390546.39		النتيجة الصافية
			ترحيل من جديد
-98153135.88	-120390546.39		1
			الديون المرتبطة بالأسهم
			ضرائب مؤجلة
2483925.00	2543425.00		ديون أخرى غير جارية
830745.00	530745.00		مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
3314670.00	3074170.00		
22357330.35	33354174.28		موردون وحسابات ملحقة
			ضرائب
727163173.17	668836717.02		ديون أخرى
749520503.52	702190891.30		
654682037.64	584874514.91		

: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

وبعد عرضنا للميزانية المالية لسنتي (2016-2017) سنقوم ببعض التغييرات والتعديلات البسيطة وذلك للوصول للميزانية

حسب التحليل المالي فتصبح عناصر الميزانية كما يلي:

-الأصول غير الجارية = أصول ثابتة.

-الأصول الجارية = أصول متداولة.

-المخزونات الجارية = قيم الاستغلال.

-حسابات الغير = قيم قابلة للتحقيق.

- حسابات المالية وما شابهها = قيم جاهزة .

· · · · ·

-رؤوس الأموال الخاصة = أموال خاصة.

-الخصوم غير الجارية = ديون متوسطة و طويلة الأجل.

- الخصوم الجارية = ديون قصيرة الأجل.

ومنه تتغير الميزانيات بالشكل التالي :

4-3 : يمثل تغير عناصر الميزانية (جانب الأصول) حسب التحليل المالي لسنتي 2016- 2017

· ·

التغير النسبي	2017	التغير النسبي	2016	
				· · ·
% 75	494693513.43	%76	449020668.24	· · ·
				· · ·
%15	101701682.05	%13	79293673.98	· · ·
%15	101701682.05		79293673.98	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
% 2	13244307.79	%2	16849874.18	· · ·
% 1.1	7350643.98	%1.9	11629005.92	الزبائن
% 0.6	4395100.75	%0.6	3802730.90	المدينون الآخرون
%0.2	1498563.06	% 0.2	1418137.36	الضرائب وما يماثلها
% 6.8	45042534.37	%6.7	39710298.51	· · ·
% 6.8	45042534.37	% 6.7	39710298.51	الخزينة
% 24	159988524.21	% 23	135853846.67	· · ·
				· · ·
%100	654682037.64	%100	584874514.91	· · ·

: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

- (5-3): يمثل تغير عناصر الميزانية (جانب الخصوم) حسب التحليل المالي لسنتي 2016-2017 .

..

	2017		2016	
	-98153135.88	% (20)	-120390546.39	
	/		/	رأس المال
% (14)	-98153135.88	%(20)	-120390546.39	النتيجة الصافية
	/		/	ترحيل من جديد
% 0.50	3314670.00	% 0.52	3074170.00	
% 0.03	248925.00	% 0.43	2543425.00	ديون أخرى غير جارية
%0.12	830754.00	% 0.09	530745.00	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
%(14)	-94838465.88	% (20)	-117316376.3	
%114	749520503.52	% 120	702190891.30	
%3.4	22357330.35	% 5.7	33354174.28	موردون وحسابات ملحقه
	/		/	ضرائب
%111	727163173.17	% 114	668836717.02	ديون أخرى
%100	654682037.64	% 100	584874514.91	

: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

(. ء :

-1 :

أ- من الملاحظ أن الأصول الثابتة لسنة 2016 قدرت ب 449020668.24 دج وفي سنة 2017 إرتفعت لتبلغ 494693513.43 دج وهذا الإرتفاع راجع إلى ارتفاع الأصول الثابتة الأخرى .

- :

❖ من الملاحظ خلال سنتي 2016-2017 أن قيم الإستغلال لسنة 2016 قدرت ب 79293673.98 دج وارتفعت إلى : 101701682.05 دج في سنة 2017 وهذا راجع إلى طبيعة نشاط المؤسسة باعتبارها مؤسسة إقتصادية ، وبما أن المؤسسة تنتج على أساس الطلبيات فهذا يعني أن هناك طلبات جديدة على منتجاتها .

❖ من خلال سنتي 2016-2017 المدروسة نلاحظ أن القيم قابلة للتحقيق إنخفضت في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 حيث قدرت في السنة 2016 ب 16849874.18 دج لتصل في سنة 2017 إلى 13244307.00 دج ويدل هذا الانخفاض على أن سياسة تحصيل الديون من الزبائن جيدة وبعبارة أخرى فإن الديون تحصل في تاريخ استحقاقها .

❖ نلاحظ أن القيم الجاهزة إرتفعت في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 حيث قدرت في السنة الأولى 39710298.51 دج لتصل إلى 45042534.37 دج , وهذا يعود أساسا لتحصيلها الحقوق من بعض زبائنها الذين يعتبرون جيّدون.

-2 :

- :

❖ نلاحظ أن الأموال الخاصة قدرت سنة 2016 ب:

120390546.39 دج وفي سنة 2017 ارتفعت لتصل إلى 98153135.88 - دج ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة قيمة الاحتياطات .

❖ :نلاحظ أن الديون طويلة الأجل قدرت في سنة 2016 ب 3074170.00 دج

, وفي سنة 2017 ارتفعت لتصل إلى 3314670 دج ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة قيمة ديون

الإستثمارات .

ب- :نلاحظ أن الديون قصيرة الأجل في سنة 2016 بلغت 702190891.30 دج ,

حيث إرتفعت قيمتها في سنة 2017 لتصل إلى 749520503.52 دج , وهذا نتيجة الارتفاع الكبير في

الديون اتجاه الشركاء والشركات المتعاملة معها .

· · · · · : سنقوم بعرض جدول النتائج من خلال الشكل التالي :

❖ (6-3) : يبين جدول حسابات النتائج

2017	2016		
929904225.29	907353236.27	مبيعات من المنتجات الملحقة	70
53722837.10	56140179.77	تغير مخزونات المنتوجات التامة وقيد التصنيع	72
		الإنتاج المثبت	73
		إعانات الإستغلال	74
983627062.39	963493416.04	1-	
334747176.22	348889143.09	مشتريات مستهلكة	60
224559614.87	185183652.13	خدمات خارجية واستهلاكات أخرى	62/61
559306791.09	534072795.22	2-	
424320271.30	429420620.82	3- (1-2)	
421752880.62	463389394.77	أعباء المستخدمين	63
12660564.71	12133601.67	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	64
-10093174.03	-46102375.62	4-	
9774365.03	8119934.73	المنتجات العملياتية الأخرى	75
96095.97	582631.65	الأعباء العملياتية الأخرى	65
97787364.50	81825474.85	مخصصات الإهتلاكات المؤونات حسائر القيمة	68
47809.56	1.00	استرجاع حسائر القيمة والمؤونات	78
-98154459.91	-120390546.39	5-	
1324.03		المنتوجات المالية	76
		الأعباء المالية	66

1324.03		6-	
-98153135.88	-120390546.39	7-	(f0+5)
			الضرائب الواجبة الدفع على النتيجة العادية
			الضرائب المؤجلة (تغيرات) على النتائج العادية
-98153135.88	-120390546.39	8 -	

: من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

المطلب الثاني: التحليل الميزانية المالية بواسطة النسب المالية .

حتى تكون الوضعية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي يجب أن تمول أصولها الثابتة عن طريق الموارد

المالية الدائمة وتقوم بتمويل عناصر أصولها المتداولة عن طريق الديون القصيرة الأجل.

و للتأكد من مدى صحة الوضعية المالية لهذا نلجأ إلى استخدام النسب المالية التي سبق وتطرقنا إليها في

الفصل النظري .

تعتبر هذه النسبة عن مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها في مواعيد

إستحقاقها تتكون من ثلاثة نسب وهي نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة والسيولة النقدية والتي

نوضحها في الجدول التالي:

نسب السيولة (7-3):

2017	2016	
$0.21 = \frac{159988524.21}{749520503.52}$	$0.19 = \frac{135853846.67}{702190891.30}$	أصول متداولة الخصوم المتداولة
$0.07 = \frac{58277842.2}{749520503.52}$	$0.08 = \frac{56560173}{702190891.30}$	أصول متداولة - مخزون الخصوم متداولة
$0.06 = \frac{45042534.37}{749520503.52}$	$0.05 = \frac{39710298.51}{702190891.30}$	قيم الجاهزة خصوم المتداولة

. من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

-

1- تعتبر من المؤشرات التقديرية لدراسة وتحليل السيولة ويعود سبب ذلك إلى أن نسبة تعتمد في حسابها على مجموع الأصول المتداولة ومجموع الخصوم المتداولة دون الإهتمام بدرجة السيولة وهذا ما يجعل المؤسسة في احتمال مواجهة صعوبات في سداد ما عليها من ديون قصيرة الأجل في تواريخ إستحقاقها ونلاحظ أن نسبة التداول في سنة 2016 و 2017 أقل من الواحد، مما يدل على أن الأصول المتداولة لم تغطي الديون قصيرة الأجل , كما ليس لها إمكانية الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وكذلك المؤسسة لا تحقق فائض في السيولة ولهذا هي متوازنة ماليا .

2- تعتمد هذه النسبة على الأصول سريعة التحول إلى نقدية لقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة و من خلال ذلك نلاحظ أنه في سنة 2016 و 2017 أن النسب بلغت على التوالي 8% و 7% بالإضافة إلى أن نسبة السيولة السريعة أقل من نسبة التداول يدل هذا على أن الأصول تعتمد بشكل كبير لي المخزون السلعي ودليل ذلك ارتفاع نسبة المخزون السلعي في المؤسسة ، وبما أن هذه النسبة أقل من الواحد فهذا مؤشر سيء بالنسبة للمؤسسة ولا تتمتع بقدرة تسديد جيدة فيما يخص ديونها قصيرة الأجل في مدة الإستحقاق .

3- : قياس قدرة المؤسسة على وفاء بالتزاماتها من الديون قصيرة الأجل حيث تبين من خلال الجدول أن نسبة السيولة النقدية لمؤسسة نפטال " وحدة تيارت " إرتفعت في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، حيث كانت تتوفر المؤسسة في سنة 2017 على سيولة نقدية قدرها 0.05 دج مقابل كل دينار من الأصول المتداولة، وفي سنة 2017 بلغت السيولة النقدية المتوفرة 0.06 دج مقابل كل دينار، وهذا يعتبر مؤشر سيء بالنسبة للمؤسسة لعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المتداولة بواسطة السيولة النقدية لأن النسبة أقل من الواحد وبالتالي يجب على المؤسسة إتخاذ الإجراءات الضرورية والتي من شأنها أن تؤدي إلى خلق مركز مالي سليم لها .

. وتحسب وفق العلاقات التالية:

❖ **3-8):** نسب النشاط

2017	2016	
$0.0022 = \frac{929904225.29}{654682037.64}$	$0.0141 = \frac{907353236.27}{584874517.91}$	معدل دوران إجمالي الأصول المبيعات
$158 \text{ يوم} = \frac{929904225.29}{494693513.43}$	$18 \text{ يوم} = \frac{907353236.27}{449020668.24}$	إجمالي الأصول معدل دوران الأصول الثابتة

		المبيعات إجمالي الأصول الثابتة
$0.020 = \frac{929904225.29}{159988524.21}$	$0.012 = \frac{907353236.27}{135853846.67}$	معدل دوران الأصول المتداولة المبيعات مجموع الأصول المتداولة
$2 \text{ يوم} = \frac{(4395100.75 * 365)}{929904225.29}$	$16 \text{ يوم} = \frac{(3802730.90 * 365)}{907353236.27}$	معدل دوران الذمم المالية الذمم المالية المبيعات

. من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

-

1- يقدر معد إجمالي أصول المؤسسة ب 0.01 يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة في

سنة 2016 يولد 0.0141 دينار من المبيعات وهذا يدل على عدم كفاءة إدارة المبيعات في غدارة ممتلكاتها وأن المؤسسة تعمل بعيدا عن مستوى طاقتها الكاملة وهذا يعني أن المؤسسة لا يمكنها زيادة حجم مبيعاتها دون زيادة في رأس المال وتم في سنة 2017 انخفضت قيمتها إلى 0.0022 وهذا يدل على تراجع أداء المؤسسة خلال هذه السنة محل الدراسة , ومن أجل تجنب هذا الانخفاض إما على المؤسسة استعمال كل من أصولها أو تقوم ببيع جزء من أصولها .

2- تعبر هذه النسبة على مدى كفاءة غدارة أصول المؤسسة, يعني ذلك كفاءة الأصول

الثابتة وقدرتها على تحقيق الإيرادات , و من خلال الجدول السابق يتضح بأن كل دينار مستثمر في الأصول يحقق رقم أعمال قدره 0.0141 دج في سنة 2016 وهو معدل يبدو مرتفع عن مثيله في سنة 2017؛ وهذا يعني أن الأصول كانت سببا في انخفاض معدل دوران الأصول ذلك الانخفاض إلى معدل نمو المبيعات ومعدل نمو الأصول .

3- نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران الأصول المتداولة ارتفع بنسبة قليلة في

سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 حيث حققت معدل دوران 0.02 أي كل دينار تستثمره في الأصول المتداولة يحقق إيراد قدره 0.02 وقد يكون هذا راجع إلى سوء تسيير المخزونات.

4- يقيس معدل دوران الذمم المالية كمدى نجاح تحقيق الملائمة ما بين سياسة البيع والشراء ولذا

في الجدول نلاحظ أن معدل في سنة 2017 انخفض مقارنة مع سنة 2016 .

. . . وتتضمن نسبتين هما نسبة الهامش ونسبة العائد على الأصول حيث نوضحها في الجدول التالي:

❖ 3٤-9): نسب الربحية

2017	2016
$-0.10 = \frac{-98153135.88}{929904225.29}$	$-0.01 = \frac{-120390546.39}{907353236.27}$	$\frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$
$-0.10 = \frac{-98153135.88}{929904225.29}$	$-0.01 = \frac{-120390546.39}{907353236.27}$	$\frac{\text{صافي ربح قبل الضرائب}}{\text{صافي المبيعات}}$
$-0.14 = \frac{-98153135.88}{654682037.64}$	$-0.20 = \frac{-120390546.39}{584874154.91}$	$\frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب}}{\text{إجمالي الأصول}}$

. من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

1- . نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة هامش مجمل الربح لسنة 2016 و 2017 وهي نسبة غير مقبولة ، هذا دليل على أن المؤسسة ليس لها استقرار في تحقيق أرباحها، وبالتالي زيادة الأعباء الكلية أي عدم تحكم في تكاليفها.

2- . هذه النسبة تدل على مدى تحقيق كل دينار مستخدم لربح صافي بعد الفوائد والضرائب ومن خلال الجدول لوحظ أن في سنتي 2016 و 2017 كانت نسبة قليلة ويدل ذلك على أن المؤسسة ليس لها استقرار في تحقيق أرباحها .

3- تعبر هذه النسبة إلى مدى ربحية المؤسسة بالنسبة لمجموع أصولها ومن خلال الجدول نلاحظ أن النسبة في سنة 2016 هي -0.20 وانخفضت في سنة 2017 حيث بلغت -0.14 وهذا ما يجعل النسبتين غير مقبولتين ، و يعتبر مؤشر سلبي ودليل على عدم كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح .

- هي التي تقدم صورة عن وضعية المؤسسة في وقت معين ، وتفسر العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول والخصوم وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة يمكن تقسيمها إلى قسمين : نسب هيكل الأصول ونسب هيكل الخصوم والتي سنوضحها في الجدول التالي :

❖ 3-10 : النسب الهيكلية

2017	2016	البيان السنوات
$0.24 = \frac{159988524.21}{654682037.64}$	$0.24 = \frac{135853846.67}{584874514.91}$	الأصول المتداولة مجموع الأصول
$0.76 = \frac{494693513.43}{654682037.64}$	$0.76 = \frac{449020668.24}{584874514.91}$	الأصول الثابتة مجموع الأصول
$-0.14 = \frac{-94838465.88}{654682037.64}$	$-0.20 = \frac{-117316376.3}{584874515.91}$	الأموال الدائمة مجموع الخصوم
$0.005 = \frac{3314670}{654682037.64}$	$0.005 = \frac{3074170}{584874515.91}$	ديون طويلة الأجل مجموع الخصوم

$1.14 = \frac{749520503.52}{654682037.64}$	$1.20 = \frac{702190891.30}{584874515.91}$	ديون قصيرة الأجل مجموع الخصوم
--	--	----------------------------------

. من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

هناك نسب هيكلية أخرى يمكن إدراجها أيضا وسيتم توضيحها في الجدول التالي :

❖ 3-11): نسب هيكلية أخرى

2017	2016	
$-0.19 = \frac{-94838465.88}{494693513.43}$	$-0.26 = \frac{-117316376.3}{449020668.24}$	الأموال الدائمة الأصول الثابتة
$-0.19 = \frac{-98153135.88}{494693513.43}$	$-0.26 = \frac{-120390546.39}{449020668.24}$	الأموال الخاصة الأصول الثابتة
$-0.14 = \frac{-98153135.88}{654682037.64}$	$-0.20 = \frac{-120390546.39}{584874514.91}$	الأموال الخاصة مجموع الخصوم
$1.15 = \frac{749835173.5}{654682037.64}$	$1.20 = \frac{705265061.3}{584874514.91}$	مجموع الديون مجموع الأصول

. من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

-1 : تعطي النسبة الحقيقية التي يساهم بها كل عنصر في مجموع الأصول وتتكون من :

- أ- : تبين من خلال الجدول أن نسبة الأصول المتداولة ثابتة في سنة 2016 و 2017 ومقدرة ب 0.24 في كل دينار , بحيث أن هذه النسبة أقل من 0.5 وهذا دليل على أن المؤسسة ليست بحالة جيدة عموماً وذلك راجع إلى حركة الأصول المتداولة ولا تحقق أرباح, وهذا يدل أيضاً على أن الأصول الثابتة أكبر من الأصول المتداولة .
- ب- : نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة هيكلية الأصول الثابتة في حدود 76% خلال سنتي 2016 و 2017 وذلك راجع إلى مدى توازن سيولة.

-2 : تعبر هذه النسب عن طبيعة كل عنصر من العناصر المكونة للخصوم وتحدد مدى ميول المؤسسة إلى الديون بنوعيتها, كما تبين وبصورة دقيقة نسبة الأموال الخاصة من مجموع الخصوم وتتكون من :

- أ- : نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة هيكلية الأموال الدائمة في سنة 2016 في حدود 20 % وبدأ في إنخفاض سنة 2017 وصل إلى 14% وهذا راجع إلى تراجع الأموال الدائمة .
- ب- : نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة هيكلية الديون طويلة الأجل بقيت ثابتة خلال سنتي 2016 و 2017 وقدرت قيمتها ب 0.005 في كل دينار , وهذا راجع إلى أن المؤسسة لم تلجأ إلى الأموال الأجنبية لتمويل جزء من إستثماراتها .
- ت- : نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة هيكلية الديون قصيرة الأجل إنخفضت في سنة 2017 مقارنة مع سنة 2016 وهذا راجع إلى أن المؤسسة لم تلجأ إلى الأموال الأجنبية لتمويل جزء من إستثماراتها .

أ- : نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الدائم في سنتي 2016 و 2017 أقل من الواحد وهذا ما يؤكد أن هذه النسبة غير جيدة ويعني ذلك أن المؤسسة لا تمول تشيبتها بالأموال الدائمة وهذا ما يعكس مدى هشاشة الهيكلية المالية, كما أنها لم تستطع تكوين هامش أمان يمكنها من تغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة و أيضاً تغطية جزء من أصولها المتداولة .

- : تبين لنا من خلال الجدول أن نسبة التمويل الدائري في سنتي 2016 و 2017 حيث بلغت قيمتها في سنة 2016 ب (0.26 -) وإنخفضت في سنة 2017 إلى (0.19 -) وهذه النسبة أقل من الواحد ويعتبر مؤشر ليس جيد لوضعية المؤسسة حيث أنها لم تتمكن من تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة وهذا ما جعلها تلجأ إلى موارد خارجية ولم تحقق فائض لتمول به جزء من أصولها المتداولة .

ت- : نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الإستقلالية المالية في سنتي 2016 و2017 أقل من

الواحد, وهذا يعني أن المؤسسة مشبعة بالديون فلا تستطيع أن تحصل على قروض إضافية وبالتالي فهي ليست مستقلة مالياً فالمؤسسة لا تعتمد على أموالها الذاتية في تسديد إلتزاماتها .

ث- : تقيس هذه النسبة مدى قابلية المؤسسة للوفاء بديونها , وتبين لنا من خلال الجدول أن نسبة

قابلية السداد في سنتي 2016 و2017 قدرت على التوالي ب 1.20 و1.15 وهذه النسبة أقل من 0.50 وهذا ما يجعلها لا تملك هامش حركة كبير والتسديد يستهلك كل أو جزء كبير من طاقة المؤسسة .

- : تعتبر هذه النسب من أكثر أدوات المراقبة أهمية , وتساعد في تقييم الهيكل التمويلي

للمؤسسة في تاريخ معين من حيث درجة إعتماده على مصادر تمويل داخلية كانت أم خارجية ويتكون من :

❖ 3E-12): نسب الرفع المالي

2017	2016
$1.15 = \frac{749835173.5}{654682037.64}$	$1.20 = \frac{705265061.3}{584874154.91}$	$\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$
$7.63- = \frac{749835173.5}{-98153135.88}$	$5.86- = \frac{705265061.3}{-120390546.39}$	$\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$
$1.14 = \frac{749520503.52}{654682037.64}$	$1.20 = \frac{702190891.301}{584874154.91}$	$\frac{\text{ديون قصيرة الأجل}}{\text{إجمالي الأصول}}$
$0.005 = \frac{3314670}{654682037.64}$	$0.005 = \frac{3074170}{584874154.91}$	$\frac{\text{ديون طويلة الأجل}}{\text{إجمالي الأصول}}$

. من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

- 1- : نلاحظ في سنة 2016 و 2017 أن النسبة قد تجاوزت 50% وهو ما يعتبر مؤشر سلبى بالنسبة للمؤسسة ويفقدها إستقلالها المالى وهذا ما يدل على أن المؤسسة تعتمد على التمويل الخارجى ومن الأفضل أن تكون هذه النسبة أقل من 50 % لأن إنخفاضها ينجم عنه انخفاض المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة و هذه النسبة كلما انخفضت أتاحت هامش أمان أفضل لهم.
- 2- : نلاحظ في سنة 2016 و 2017 أن النسبة لم تتجاوز 50% وهو مؤشر جيد لا ينبأ بوجود خطر للمؤسسة فيما يخص عدم القدرة على خدمة الديون حسب تواريخ إستحقاقها .
- 3- : نلاحظ أن نسبة الديون قصيرة الأجل في سنتي 2016 و 2017 أكبر من الواحد وهذا ما يجعل الدائتون يتحملون مخاطر أكثر من التي يجب أن يتحملها أصحاب المؤسسة, مما لا يضمن لهم زيادة ديونهم .
- 4- : توضح النسبة مدى اعتماد أصول المؤسسة على التمويل بأموال الغير طويلة الأجل و تظهر هذه النسبة مدى سلامة الهيكل المالى حيث تبين من خلال الجدول أن نسبة الديون طويلة الأجل في سنتي 2016 و 2017 أقل من الواحد فهذا يعني أن معظم الأصول غير مموله عن طريق قروض طويلة الأجل .

المطلب الثالث :تحليل الميزانية المالية بواسطة مؤشرات التحليل المالي

..... :-

نقوم بحساب رأس المال العامل تبعاً لمنظورين هما منظور أعلى الميزانية الذي يعبر عن الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة وأسفل الميزانية الذي يعبر عن الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل .

..... -1

❖ 1 الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

● رأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية : (12-3) :

.....

2017	2016
-94838465.88	-117316376.3	الأموال الدائمة
494693513.43	449020668.24	الأصول الثابتة
589531979	566337045

..... من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

..... -2

❖ = الأصول المتداولة - قروض قصيرة الأجل

● رأس المال العامل من منظور أسفل الميزانية : (14-3) :

.....

2017	2016	البيان / السنوات
159988524.21	135853846.67	الأصول المتداولة
749520503.52	702190891.30	قروض قصيرة الأجل
589531979	566337045	.

. من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس مال المؤسسة موجب في السنتين حيث بلغ في سنة 2016 بقيمة 566337045 دج و إرتفع في سنة 2017 ليصل إلى 589531979، وهذا يعني الأموال الدائمة قد غطت الأصول الثابتة ومنه المؤسسة تحقق توازن مالي مواجهة وهذا يدل على أن هناك انخفاض في عجز المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عن طريق الأصول الجارية .

- . . . : لرأس المال العامل مجموعة من الأنواع متمثلة في رأس المال العامل الإجمالي , الصافي , الأجنبي والخاص وسنوضحها في الجدول التالي :

$$-1 \quad \text{= مجموع الأصول المتداولة.}$$

$$\text{= قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة.}$$

• رأس المال العامل الإجمالي (3-15)

رأس المال العامل الإجمالي	2016	2017
135853846.67	39710298.51	16849874.18
159988524.21	45042534.37	13244307
	79293673.98	101701682.05

. من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

∴

حققت المؤسسة رأس مال عامل إجمالي موجب وهي الحالة المفضلة لها , حيث أن نسبتها ارتفعت في 2017 مقارنة بسنة 2016 ويعود ذلك إلى تغطية جميع أصولها المتداولة بالإضافة إلى وجود فائض في السيولة وهذا يعبر عن قدرة المؤسسات على ضمان الوفاء بديونها في تواريخ استحقاقها واحترام المؤسسات لقاعدة التوازن المالي .

-2 ∴ : ويحسب كمايلي:

❖ = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة.

❖ = الأصول المتداولة – مجموع الديون.

• رأس المال العامل الخاص (16-3):

2017	2016
(98153135.88)	(120390546.39)	الأموال الخاصة
494693513.43	449020668.24	الأصول الثابتة
592846649	569411215	∴

. من إعداد الطالبين بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

حققت المؤسسة رأس مال عامل خاص موجب وهذا يدل على أنها تقوم بتغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة ولا تعتمد على ديون طويلة الأجل.

-3 ∴ : ويحسب كالاتي:

❖ = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

• رأس المال العامل الصافي (17-3):

2017	2016

(94838465.88)	(117316376.3)	الأموال الدائمة
494693513.43	449020668.24	الأصول الثابتة
589531979	566337045	رأس المال العامل الصافي

. من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

:

نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي موجب خلال سنتي 2016 و 2017 وهذا يعني أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة ومنه المؤسسة تحقق توازن مالي.

-4 : ويحسب كما يلي:

❖ = مجموع الديون .

❖ = ديون قصيرة الأجل + ديون طويلة الأجل .

• رأس المال العامل الأجنبي (18-37):

.....

2017	2016
749520503.52	702190891.30	ديون قصيرة الأجل
3314670	3347170	ديون طويلة الأجل
752835174	705538061	. . .

. من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

:

نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي موجب وفي تزايد خلال سنتي 2016 و 2017 وهذا راجع إلى ارتفاع في الديون طويلة الأجل واعتماد المؤسسة على ديون قصيرة وطويلة الأجل لتمويل نشاطاتها .

تحتسب كالتالي :

=احتياجات التمويل - موارد التمويل ❖

= (أصول متداولة - قيم قابلة للتحقيق) - ديون طويلة الأجل - تسبيقات ❖

بنكية) .

= (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - تسبيقات ❖

بنكية) .

• 3E-19): إحتياجات رأس المال العامل

البيان	2016	2017
606047343-	0	702190891.30
634574515-	0	749520503.52
	16849874.18	13244307
	79293673.98	101701682.05

. من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

∴

خلاصة الفصل:

بعد إجراء الدراسة التطبيقية لمؤسسة نفضال " وحدة تيارت " خلال الفترة 2016-2017 بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة المتمثلة في الميزانية العامة وجدول حسابات النتائج لسنتي متتاليتين, ومن خلال ما تقدم فيها تم تحليل بعض النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي , بالإضافة إلى ذلك تم تقييم أداء المؤسسة بطريقة ديناميكية خلال سنتي 2016-2017 محل الدراسة , والنتيجة التي يمكن أن استخلاصها و الوصول إليها أن المؤسسة ليس لها القدرة على التمويل الذاتي رغم النتيجة السلبية المحققة من طرفها خلال فترة الدراسة ، في حين أنها غير مستقلة ماليا ، و غير قادرة على تسديد ديونها الطويلة الأجل .

مما سبق ذكره يمكننا القول أن تقييم الأداء المالي باستخدام أدوات التحليل المالي ضروري لمعرفة نقاط وضعف المؤسسة التي من خلالها يستطيع المحلل المالي اتخاذ قراراته للوصول إلى أهدافه .

خاتمة

لقد قمنا من خلال بحثنا هذا بدراسة أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وقد كان هدفنا من وراء ذلك معرفة الوضعية المالية للمؤسسة إن كانت جيدة أم لا, كما حددت الدراسة الميدانية في مؤسسة نפטال " وحدة تيارت " حاولنا أن نناقش هذا الموضوع من خلال الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة التي تمحورت حول دور التحليل المالي كأداة لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية.

حاولنا التطرق في الجانب النظري لإشكالية الدراسة فصلين, حيث تناولنا الإطار المفاهيمي للتحليل المالي, إذ حاولنا من خلاله معرفة مختلف المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي, أهميته وأهدافه بالإضافة إلى المعايير المستخدمة فيه, من ثم إلى خطوات التحليل المالي ومصادره والجهات المستفيدة منه, و في هذا الجانب تطرقنا في الإطار العام للتحليل المالي بالإضافة إلى الفرضيات التي يقوم عليها كما تم عرض القوائم المالية. حيث توصلنا إلى أن التحليل المالي هو تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة من مختلف جوانبها, من اجل تحديد نقاط الضعف والبحث عن أسبابها و طرق لمعالجتها, ومعرفة نقاط القوة من أجل الحفاظ عليها و إستمراريتها .

أما في الفصل الثاني قمنا بعرض أدوات التحليل المالي المختلفة والمتمثلة في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي .

أما بالنسبة للمبحث الثالث فقد قمنا بالتطرق إلى المخرجات النهائية لعملية التحليل المتمثلة في القوائم المالية والتي تعتبر تلخيص للعمل المنجز في عملية التحليل من البداية إلى نهاية .

توصلنا للإجابة عن الفرضيات البحث كمايلي :

- بالنسبة للفرضية الأولى : يستخدم التحليل المالي في المؤسسات سواء الاقتصادية التجارية , المالية, لتقييم الأداء المالي والكشف عن الانحرافات والقيام التصحيحات اللازمة, كما يساعد في وضع الخطط المستقبلية لمعرفة إستراتيجية المؤسسة على المدى البعيد , والتنبأ بوضعية المؤسسة وهذا ما يثبت صحة الفرضية التي تقوم على أن استعمال

أدوات التحليل المالي تسمح لنا بالكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية والسماح لنا بإتخاذ قرارات رشيدة .

- بالنسبة للفرضية الثانية : تقييم الأداء المالي هو عبارة عن تقنية نستعين بها في مراقبة نشاط المؤسسة من أجل ضمان الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وفق أهداف المؤسسة , وهذا ما يثبت صحة الفرضية التي تقوم على أن عملية تقييم الأداء المالي تعد من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة من أجل التحقق من بلوغها الأهداف المراد تحقيقها .
- بالنسبة للفرضية الثالثة : من خلال دراستنا التطبيقية تبين لنا صحة الفرضية الثالثة بأن المؤشرات المالية تساعد في كشف عن الوضعية المالية للمؤسسة ولها دور في تصنيف المؤسسات الاقتصادية إلى مؤسسات متعثرة أو غير متعثرة ماليا .

علينا أن نميز بين نوعين من النتائج :النتائج النظرية المتوصل إليها من خلال البحث، والنتائج العملية الميدانية المتوصل إليها من خلال تحليل القوائم المالية . المؤسسة نفضال " وحدة تيارت" .

- يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التسيير, فهو يهدف إلى تشخيص وتحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة والضعف من أجل تحسينها وجعلها أكثر قوة والعمل على تصحيح نقاط الضعف وتخلص منها .
- إن التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها بواسطة الإدارة والأطراف الخارجية لغرض الحصول على معلومات ومؤشرات إضافية تساعد في عملية ترشيد القرارات، عن طريق تحويل الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية من مجرد أرقام مطلقة بدون أي دلالات إلى أرقام لها مدلولاتها .
- يقوم تقييم أداء المالي في المؤسسة على تحديد الأهمية بين النتائج والموارد المستخدمة للحكم على وضعية المؤسسة حيث يهدف إلى التحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مقدما من جهة، وقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد البشرية والمادية

المتاحة من جهة أخرى, والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة .

- أهمية استخدام أدوات التحليل المالي ومنها النسب المالية وذلك لقدرتها على تحليل النتائج و معرفة الوضعية المالية للمؤسسة والتقليل من آثارها السلبية مستقبلا .
- تتوفر مؤسسة نפטال " وحدة تيارت " على مديرية تتابع مراجعة القوائم المالية تساعدنا كثيرا في تقييم الأداء المالي للمجمع ككل ، و ذلك راجع لتوفرها على ميكانيزمات داخلية حيث تعتبر نقطة ايجابية للمؤسسة

ب-

من خلال إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة نפטال " وحدة تيارت " توصلنا إلى مجموعة من الإستنتاجات، من أهمها:

- بالنسبة للسيولة فالمؤسسة لا تحتفظ بقدر كاف من السيولة خلال سنتي 2016-2017 وهذا ما لا يسمح لها بالقيام بمختلف أنشطتها وكذلك تسديد التزاماتها قصيرة الأجل بصعوبة
- المؤسسة لم تحقق توازنا ماليا على المدى الطويل وهذا ما يعكسه رأس المال العامل الدائم .
- من خلال حساب نسب التمويل تبين المؤسسة مثقلة بالديون , وهي وضعية لا تسمح للمؤسسة من سداد التزاماتها تجاه الغير , ويدل أيضا على عدم قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها من خلال ما تملكه من أموال وهذا ما يجعلها تلجأ إلى قروض خارجية .
- حققت الشركة رأس مال عامل موجب خلال فترة الدراسة فالمؤسسة تمول جزء من أصولها المتداولة بأموال دائمة، فهي بذلك تحقق هامش أما و يعني أن المؤسسة تحترم قاعدة التوازن المالي.
- حققت المؤسسة احتياج في رأس المال العامل سالب خلال سنتي 2016 و 2017 وهذا يفسر أن احتياجات تمويل المؤسسة أقل من مواردها وهذا يعني أنها تعتمد على موارد طويلة الأجل لتمويل احتياجاتها ولا تعتمد على الموارد المالية قصيرة الأجل , وأن الخصوم المتداولة غير قادرة على تمويل مخزون المؤسسة .

- حققت المؤسسة خزينة موجبة خلال فترة الدراسة 2016-2017 يعني هذا دليل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة، وهناك فائض يضم إلى الخزينة؛ وكذلك المؤسسة تحقق نسب سيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير.

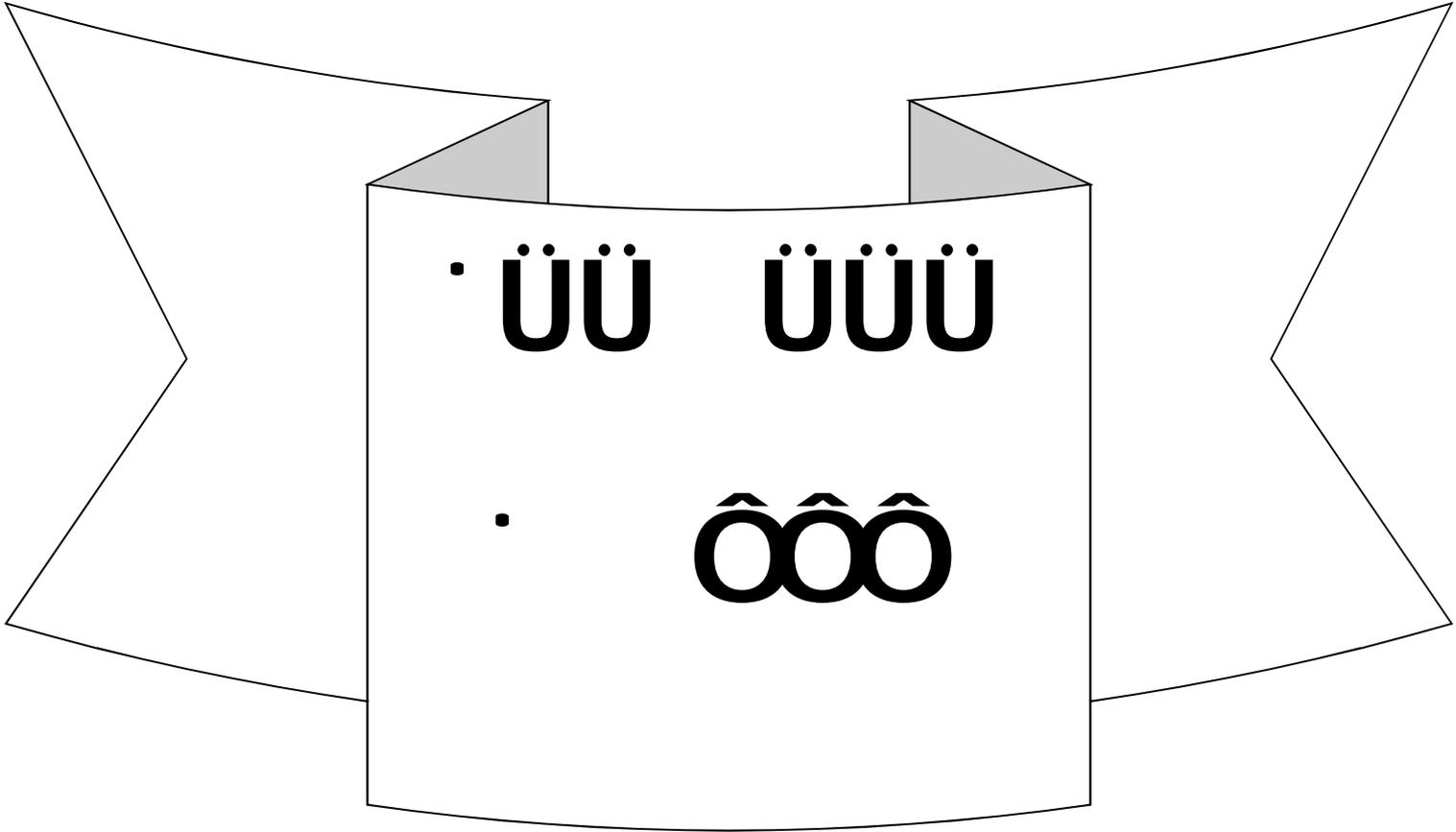
- :

- من خلال دراستنا للجوانب المتعددة لهذا الموضوع، يمكننا الخروج بجملة من التوصيات والاقتراحات ضرورية من أجل تحسين وتطوير التحليل المالي للقوائم المالية في المستقبل، وهي:
- محاولة التعمق أكثر في عملية التحليل المالي في المؤسسات .
 - تجديد البرامج البيداغوجية للمحاسبة والتحليل المالي وتشجيع الكتابات في هذا الشأن للمساعدة في تكوين الإطارات والكوادر قصد التحكم في زمام الأمور مستقبلا .
 - ضرورة تحسين التعليم العالي وكذا التدريب عن طريق توثيق العلاقة بين الجانب الأكاديمي والجانب المهني .
 - إعطاء أهمية بالغة لعملية تقييم الأداء المالي وهذا لاكتشاف نقاط قوة وضعف مركزها المالي وذلك لتحسينها ومواجهتها و إتخاذ القرارات التصحيحية .
 - اعتماد على تقنيات وأساليب حديثة .

- . .

تناولنا في هذه المذكرة موضوع دور التحليل المالي كأداة لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، وأثناء الدراسة لوحظ أن هذا الموضوع خصب يحتوي على جوانب مهمة لم يكن بوسعنا التطرق إليها نظرا لحدود الدراسة ، ولذا سوف نقترح جملة من المواضيع يمكن تناولها مستقبلا والتي نراها مكتملة لهذا البحث:

- دور التحليل المالي في إتخاذ القرارات الإستثمارية .
- دور التحليل المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة .



- ❖
- 1- أمين السيد أحمد لطفى, , الطبعة الأولى, الدار الجامعية للنشر والتوزيع, الإسكندرية, 2008.
 - 2- باديس بن يحي بوخلوة, , بدون طبعة, دار الحامد للنشر والتوزيع, 2013.
 - 3- جميل أحمد توفيق, , بدون طبعة, دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع, بيروت, 2009.
 - 4- حمزة محمود الزبيدي, (لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل), الطبعة الثانية, مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع, عمان, 2010.
 - 5- حواس صالح, (SCF), الطبعة الخامسة, دار عبد اللطيف للنشر والتوزيع, الجزائر, 2016.
 - 6- زغيب مليكة, بوشنقىر ميلود, (حسب البرنامج الرسمي الجديد), الطبعة الثانية, ديوان مطبوعات الجامعة, الجزائر, 2010.
 - 7- عاطف جابر طه عبد الرحيم, , الطبعة الأولى, الدار الجامعية للنشر والتوزيع, الإسكندرية, 2010.
 - 8- عامر عبد الله, , الطبعة الأولى, دار البداية ناشرون وموزعون, عمان, 2015.
 - 9- عبد الحى مرعي, كمال خليفة أبو زيد, , بدون طبعة, الدار الجامعية للنشر والتوزيع, الإسكندرية, 1999.
 - 10- عبد الستار الصياح, سعود جايد مشكور العامري, (أطر نظرية وحالات عملية), الطبعة الثالثة, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان, 2007.
 - 11- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان, , بدون طبعة, منشورات جامعة السودان المفتوحة, السودان, 2005.
 - 12- عبد الغفار الحنفي, , بدون طبعة, دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع, الإسكندرية, 2002.
 - 13- عبد الله عبد الله السنفي, Z الطبعة الثانية, دار الكتاب الجامعي, صنعاء, 2009.

قائمة المراجع

- 27- محمد صالح الخناوي, . . . , بدون طبعة, الدار الجامعية للنشر والتوزيع, الإسكندرية, 2000 .
- 28- محمد قاسم خصاونة, . . . , الطبعة الأولى, دار الفكر ناشرون وموزعون, عمان , 2010.
- 29- محمد محمود الخطيب, الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة, الطبعة الأولى, دار حامد للنشر والتوزيع, عمان, 2009 .
- 30- مفلح محمد معقل, , الطبعة الأولى, دار أجنادين للنشر والتوزيع, الرياض, 2006.
- 31- محمد أحمد الكايد, (التحليل المالي والإقتصادي), الطبعة الأولى, دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع , عمان, 2010.
- 32- المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال مؤتمرات, , بدون طبعة, منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية, القاهرة, 2009.
- 33- منير إبراهيم هندي, (مدخل تحليلي معاصر), الطبعة السادسة, المكتب العربي الحديث, الإسكندرية, 2011.
- 40- منير شاکر محمد وآخرون, , الطبعة الثالثة, دار وائل للنشر والتوزيع, الأردن, 2008.
- 41- نبيل عبد السلام شاکر, (التشخيص, التنبؤ, العلاج, منهج التحليل), بدون طبعة, دار النهضة العربية لطباعة والنشر والتوزيع, القاهرة, 1989 .
- 42- نعيم نمر داوود, (دراسة نظرية تطبيقية), دار البداية ناشرون وموزعون, الطبعة الأولى, عمان, 2012.
- 43- وليد ناجي الحيايي , , بدون طبعة, منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة , الدنمارك, 2007.
- 44- وليد ناجي الحيايي, , الطبعة الأولى, إثراء للنشر والتوزيع, عمان, 2009.
- 45- دريد كامل آل شيب, , الطبعة الأولى, دار المسيرة للنشر والتوزيع, عمان, 2009.

قائمة المراجع

- 46- عبد الغفار حنفي, بدون طبعة, الدار الجامعية للنشر و التوزيع, الإسكندرية, 2004.
- 47- محمد سامي راضي, (محاسبي - مالي - إئتماني), بدون طبعة, دار التعليم الجامعي, الإسكندرية, 2015.
- 48- محمد علي إبراهيم العامري, بدون طبعة, دار المناهج للنشر والتوزيع, الأردن, 2010.
- 49- ناظم حسن عبد السيد, (مدخل تحليلي), الطبعة الأولى, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان- الأردن, 2009.
- ❖
- 1- علاق فاطمة, (دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الوادي 2011-2012-2013-2014), رسالة ماجستير أكاديمي, تخصص تدقيق محاسبي, جامعة الشهيد حمه لخضر, الوادي, 2014 .
- 2- أوراغ وناسة, (دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة), رسالة ماجستير, تخصص فحص محاسبي, جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2015.
- 3- بن الموفق سهيلة, , رسالة ماجستير في علوم التسيير, تخصص تسيير مؤسسات, جامعة منتوري, قسنطينة, 2005.
- 4- حنان سيدروحو, (حالة مؤسسة السيارات الصناعية " snvi وورقة) (2010-2013) , مذكرة ماجستير أكاديمي, تخصص مالية مؤسسة, جامعة قاصدي مرباح , ورقة, 2013 .
- 5- سارة قدوري, (دراسة حالة مؤسسة التسوية وأشغال الطرق بورقلة خلال الفترة-2014) (2012), رسالة ماجستير أكاديمي, تخصص مالية مؤسسة, جامعة قاصدي مرباح , ورقة, 2015.
- 6- عبد الوهاب محمد جبين, , رسالة دكتورا تخصص إدارة صحية, جامعة سانت كلمنتس ST-CLEMENTS العالمية, الجمهورية العربية السورية, 2009.

قائمة المراجع

- 7- محمد الأمين خنيوة, (دراسة حالة مؤسسة الإسمت حامة بوزيان CSHB), رسالة ماجستير, تخصص إدارة مالية, جامعة متنوري, قسنطينة, 2007.
- 7- محمد عبد الحسين راضي, , مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية, العدد4 , 2009 .
- 8- محمد فيصل مايده, 'ISCF' (دراسة حالة عينة من المؤسسات), رسالة دكتورا في علوم التسيير, تخصص محاسبة ونظم معلومات, جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2014.
- 9- مريم شكري محمود نديم, (دراسة إختيارية في شركة طيران الأردنية), رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل, جامعة الشرق الأوسط, عمان -الأردن , 2013 .
- 10- نادر حامد عبد الرزاق أبو شرح, , رسالة ماجستير, تخصص إدارة الأعمال, جامعة الأزهر, بغداد, 2010.



- 1- الجيلي محمد الحسن بابكر, هلال يوودان سف صالح, "دراسة تطبيقية على مصرف التنمية الصناعية", مجلة العلوم الاقتصادية, العدد 1, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, السودان, 2015.
- 2- عبد المليك مزهوده, , مجلة العلوم الإنسانية, العدد الأول, جامعة محمد خيضر, بسكرة, نوفمبر 2001.
- 3- محمد نجيب دبابش, طارق قدوري, , المنتدى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر, جامعة الوادي, الجزائر, 2013 .

قائمة المراجع

4- مداني بن بلغيث, (دراسة حالة

مطاحن الواحات), ملتقى دولي حول: النظام المحاسبي في مواجهة المعايير الدولية لمحاسبة, جامعة قاصدي مرياح, ورقة, 2011.

5- عبد الوهاب دادن, رشيد حفصي, تحليل

FAFDE 2011-2006, مجلة الواحات للبحوث والدراسات, العدد 2, جامعة غرداية, الجزائر, 2014.



1- حياة نجار,, شعبة تسيير الموارد البشرية وإدارة المالية,

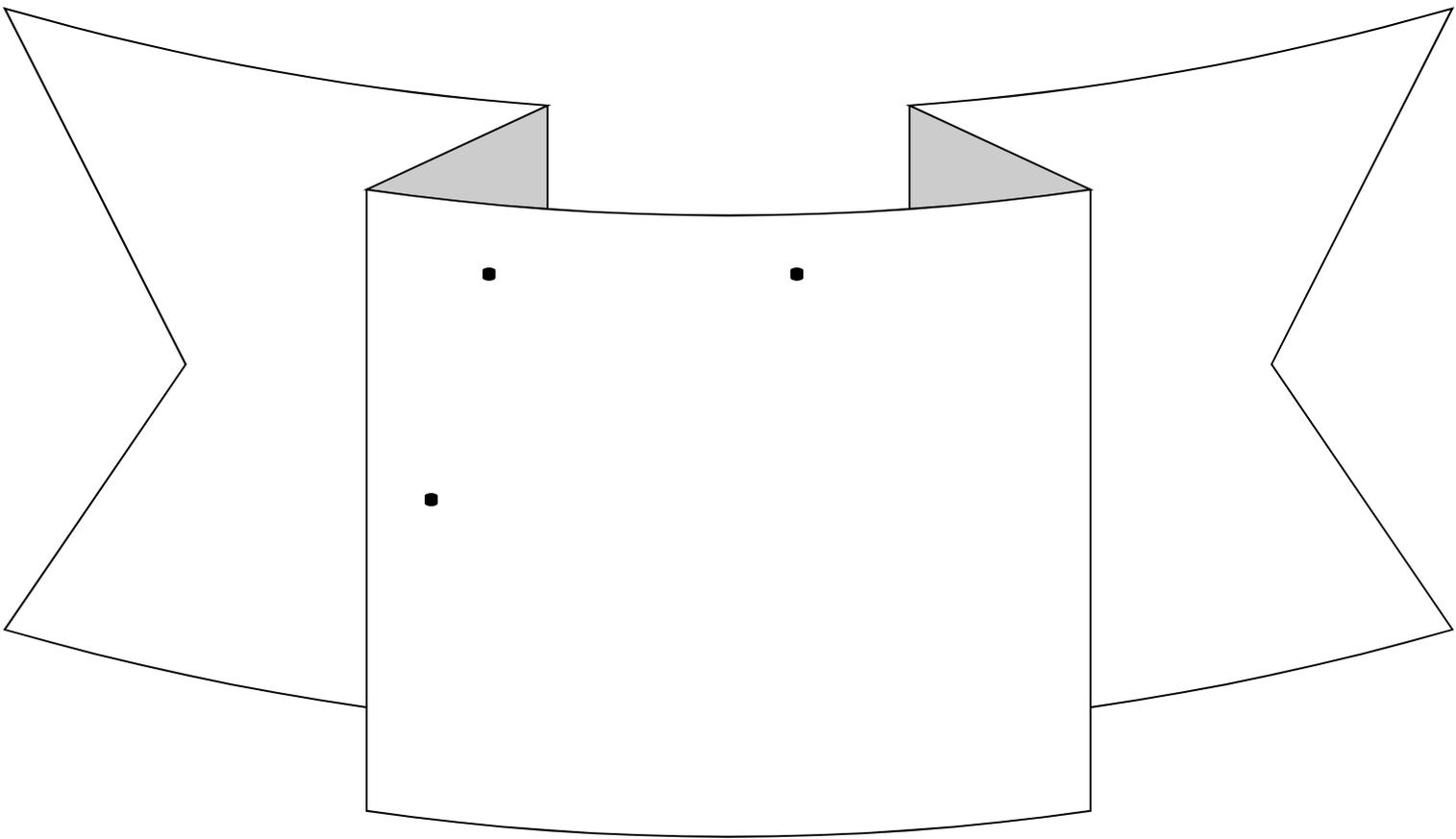
جامعة محمد صديق بن يحي, جيجل, 2015.



1- فهمي مصطفى الشيخ,, الطبعة الاولى, فلسطين, 2008, ص 2, نقلا من الموقع: <http://www.kutub.info>

2- Naftal News-11. Numéro special – avril 2017

3- www.naftal.com



قائمة الجداول

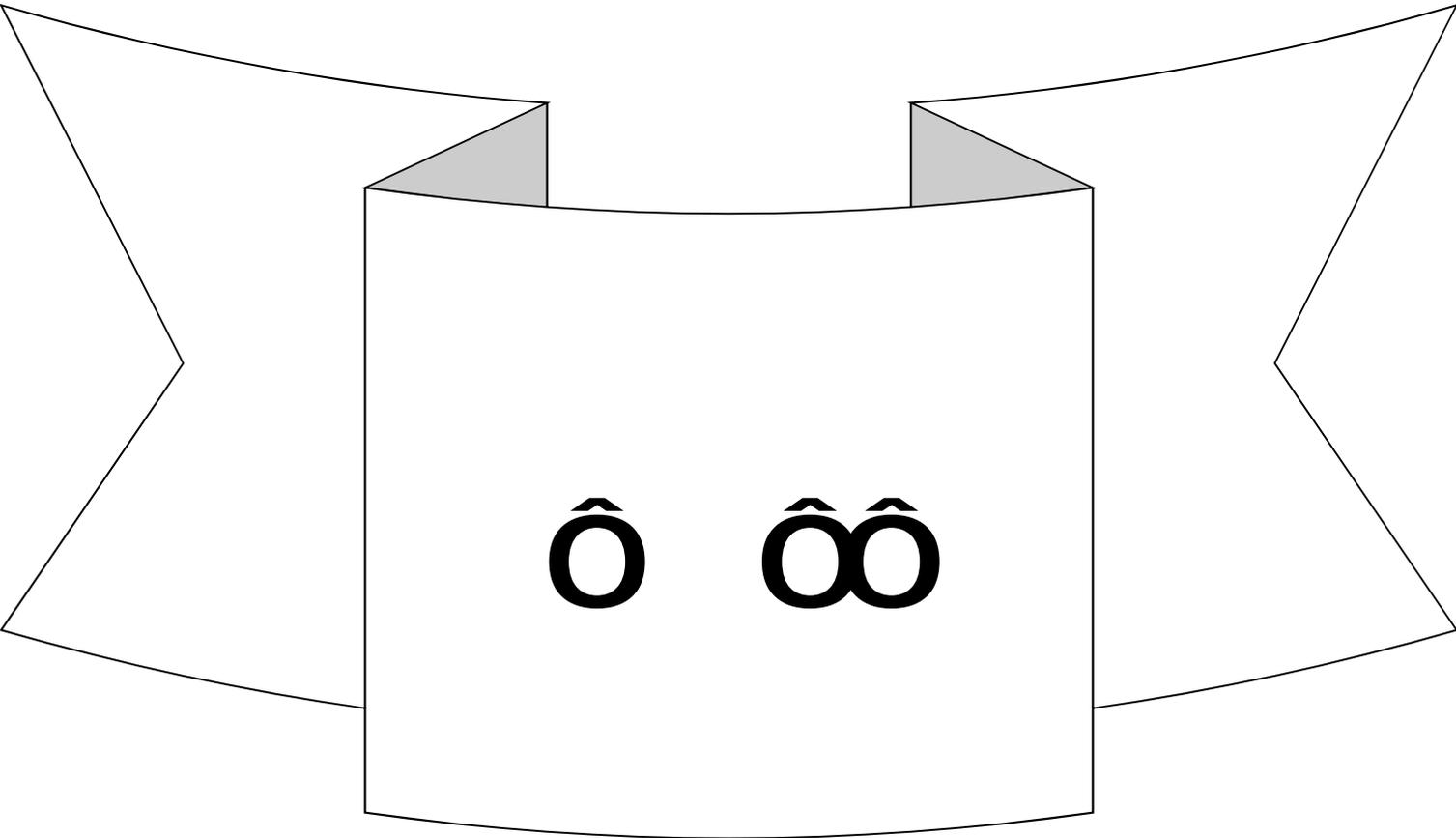
الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
19	الفرق بين التحليل الرأسي والتحليل الأفقي	(1-1)
79	أهم المستودعات وقدرة إستيعابها بالقارورة B3	(1-3)
87	ميزانية الأصول لسنتي 2016-2017	(2-3)
88	ميزانية الخصوم لسنتي 2016-2017	(3-3)
89	تغير عناصر الميزانية (جانبا الأصول) حسب التحليل المالي لسنتي 2016-2017	(4-3)
90	تغير عناصر الميزانية (جانبا الخصوم) حسب التحليل المالي لسنتي 2016-2017	(5-3)
92	جدول حسابات النتائج	(6-3)
93	نسب السيولة	(7-3)
94	نسب النشاط	(8-3)
96	نسب الربحية	(9-3)
97	النسب الهيكلية	(10-3)
98	نسب هيكلية أخرى	(11-3)
100	نسب الرفع المالي	(12-3)
102	رأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية	(13-3)
102	رأس المال العامل من منظور أسفل الميزانية	(14-3)

قائمة الجداول

103	رأس المال الإجمالي	(15-3)
104	رأس المال الخاص	(16-3)
104	رأس المال الصافي	(17-3)
105	رأس المال الأجنبي	(18-3)
106	إحتياجات رأس المال العامل	(19-3)
107	الخرينة الصافية	(20-3)

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
09	وظائف الإدارة المالية	(1-1)
20-19	أساليب التحليل المالي	(2-1)
24	الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	(3-1)
26	مراحل عملية تقييم الأداء	(1-2)
41	العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي	(2-2)
43	خطوات تقييم الأداء المالي	(3-2)
57	الحالة الأولى لرأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية	(4-2)
57	الحالة الثانية لرأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية	(5-2)
58	الحالة الثالثة لرأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية	(6-2)
63	حالات الخزينة الصافية	(7-2)
63	أسباب إنخفاض الخزينة	(8-2)
70	الهيكل التنظيمي لمؤسسة نפטال الأم	(1-3)
76	سياسات توزيع المنتجات البترولية في مؤسسة نפטال الأم	(2-3)



BILAN STRUCTURE

Au 31 décembre 2016

Période 12/2016

ACTIF					PASSIF				
Rubrique	Note	Mont Brut	Amort/Prov	Mont Net	M. Net N-1	Rubriques	Note	Mont Net	M. Net N-1
### ACTIFS NON COURANTS						### CAPITAUX PROPRES ###			
Ecart d'acquisition (goodwill)						Capital émis (ou compte de l'existant)			
Immobilisations incorporelles						Primes et réserves			
Immobilisations corporelles		2 579 131 559,20	2 146 026 933,00	432 104 626,20	446 113 186,47	Ecart de réévaluation		-120 390 546,39	-108 430 888,61
Immobilisations en cours						Résultat net			
Immobilisations financières		20 451 042,04	3 535 000,00	16 916 042,04	18 754 758,42	Autres capitaux propres - Report à			
Impôts différés						TOTAL CAPITAUX PROPRES I		-120 390 546,39	-108 430 888,61
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 598 582 601,24	2 149 561 933,00	449 020 668,24	464 867 944,89	### PASSIFS NON COURANTS			
### ACTIFS COURANTS ###						Dettes rattachées à des participations			
Stocks et en cours		94 373 569,72	15 079 895,74	79 293 673,98	74 309 510,31	Impôts (différés et provisionnés)			
Créance et emplois assimilés						Autres dettes non courantes		2 543 425,00	3 106 975,00
Clients		16 851 442,71	5 222 436,79	11 629 005,92	2 270 407,64	Provisions et produits comptabilisés		530 745,00	530 745,00
Autres débiteurs		5 114 296,82	1 311 565,92	3 802 730,90	4 401 123,85	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		3 074 170,00	3 637 720,00
Impôts et assimilés		1 418 137,36		1 418 137,36	2 234 192,69	### PASSIFS COURANTS ###			
Autres actifs courants						Fournisseurs et compte rattachés		33 354 174,28	46 171 673,82
Disponibilités et assimilés						Impôts			
Placements et autres actifs financiers						Autres dettes		668 836 717,02	640 903 656,93
Trésorerie		39 710 298,51		39 710 298,51	34 198 982,76	TOTAL PASSIF			
TOTAL ACTIF COURANT		157 467 745,12	21 613 898,45	135 853 846,67	117 414 217,25	TOTAL PASSIFS COURANTS III		702 190 891,30	687 075 330,75
TOTAL GENERAL ACTIF		2 756 050 346,36	2 171 175 831,45	584 874 514,91	582 282 162,14	TOTAL GENERAL PASSIF		584 874 514,91	582 282 162,14

BILAN STRUCTURE

Au 31 décembre 2017

Période 12/2017

Rubrique	Note	A C T I F			P A S S I F				
		Mont Brut	Amort./Prov	Mont Net	M. Net N-1	Note	Mont Net	M. Net N-1	
### ACTIFS NON COURANTS									
Ecart d'acquisition (goodwill)						### CAPITAUX PROPRES ###			
Immobilisations incorporelles						Capital émis (ou compte de l'exorbitant)			
Immobilisations corporelles		2 645 673 304,80	2 166 791 600,14	478 881 704,66	432 104 626,20	Primes et réserves			
Immobilisations en cours						Ecart de réévaluation			
Immobilisations Financières		18 851 808,77	3 040 000,00	15 811 808,77	16 916 042,04	Résultat net	-98 153 135,88	-120 390 546,39	
Impôts différés						Autres capitaux propres - Report à			
TOTAL ACTIF NON COURANT		2 664 525 113,57	2 169 831 600,14	494 693 513,43	449 020 668,24	TOTAL CAPITAUX PROPRES I	-98 153 135,88	-120 390 546,39	
### ACTIFS COURANTS ###						### PASSIFS NON COURANTS			
Stocks et en cours		113 810 967,95	12 109 285,90	101 701 682,05	79 293 673,98	Dettes rattachées à des participations			
Créance et emplois assimilés						Impôts (différés et provisionnés)			
Clients		12 563 080,77	5 212 436,79	7 350 643,98	11 629 005,92	Autres dettes non courantes	2 483 925,00	2 543 425,00	
Autres débiteurs		5 780 145,67	1 385 044,92	4 395 100,75	3 802 730,90	Provisions et produits comptabilisés	830 745,00	530 745,00	
Impôts et assimilés		1 498 563,06		1 498 563,06	1 418 137,36	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	3 314 670,00	3 074 170,00	
Autres actifs courants						### PASSIFS COURANTS ###			
Disponibilités et assimilés						Fournisseurs et compte rattachés	22 357 330,35	33 354 174,28	
Placements et autres actifs financiers						Impôts			
Trésorerie		45 042 534,37		45 042 534,37	39 710 298,51	Autres dettes	727 163 173,17	668 836 717,02	
TOTAL ACTIF COURANT		178 695 291,82	18 706 767,61	159 988 524,21	135 853 846,67	Trésorerie Passif			
						TOTAL PASSIFS COURANTS III	749 520 503,52	702 190 891,30	
TOTAL GENERAL ACTIF		2 843 220 405,39	2 188 538 367,75	654 682 037,64	584 874 514,91	TOTAL GENERAL PASSIF	654 682 037,64	584 874 514,91	

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

Unité : 714 DISTRICT GPL TIARET
999 STRUCTURE CONSOLIDANTE

(Par Nature) Au 31 décembre 2016

Période 12/2016

Compte	L I B E L L E	Note	Exercice N		Total	Exercice N - 1		
			Externe	Interne		Externe	Interne	
70	Ventes et produits annexes		783 700 564.25	123 652 672.02	907 353 236.27	729 282 855.60	114 732 670.46	844 015 526.06
72	Variation stocks produits finis et en cours		56 140 179.77		56 140 179.77	51 672 704.88		51 672 704.88
73	Production immobilisée							
74	Subvention d'exploitation							
60	1- PRODUCTION DE L'EXERCICE		839 840 744.02	123 652 672.02	963 493 416.04	780 955 560.48	114 732 670.46	895 688 230.94
61/62	Achats consommés		348 889 143.09		348 889 143.09	314 267 565.09		314 267 565.09
	Services extérieurs et autres consommations		179 326 472.27	5 857 179.86	185 183 652.13	153 576 579.04	9 101 265.74	162 677 844.78
	2- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		528 215 615.36	5 857 179.86	534 072 795.22	467 844 144.13	9 101 265.74	476 945 409.87
63	3- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (1-2)		311 625 128.66	117 795 492.16	429 420 620.82	313 111 419.35	105 631 404.72	418 742 821.07
64	Charges de personnel		463 389 394.77		463 389 394.77	445 517 327.35		445 517 327.35
	Impôts, taxes et versements assimilés		12 133 601.67		12 133 601.67	10 870 114.35		10 870 114.35
75	4- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-163 897 867.78	117 795 492.16	-46 102 375.62	-143 276 025.35	105 631 404.72	-37 644 620.63
65	Autres produits opérationnels		8 119 934.73		8 119 934.73	14 861 590.91		14 861 590.91
	Autres charges opérationnels		582 631.65		582 631.65	37 328.16		37 328.16
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de		81 825 474.85		81 825 474.85	85 627 280.82		85 627 280.82
73	Reprise sur pertes de valeur et provisions		1.00		1.00	16 732.09		16 732.09
	5- RESULTAT OPERATIONNEL		-238 186 038.55	117 795 492.16	-120 390 546.39	-214 062 311.33	105 631 404.72	-108 430 906.61
76	Produits financiers					18.00		18.00
66	Charges financières							
	6- RESULTAT FINANCIER					18.00		18.00
695/698	7- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (5+6)		-238 186 038.55	117 795 492.16	-120 390 546.39	-214 062 293.33	105 631 404.72	-108 430 888.61
692/693	Impôts exigibles sur résultats ordinaires							
	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires							
	8- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-238 186 038.55	117 795 492.16	-120 390 546.39	-214 062 293.33	105 631 404.72	-108 430 888.61

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

(Par Nature) Au 31 décembre 2017

Unité : 714 DISTRICT GPL TIARET
999 STRUCTURE CONSOLIDANTE

Période 12/2017

Compte	LIBELLE	Note	Exercice N		Total	Exercice N - 1		
			Externe	Interne		Externe	Interne	Total
70	Ventes et produits annexes		808 866 915.60	121 037 309.69	929 904 225.29	783 700 564.25	123 652 672.02	907 353 236.27
72	Variation stocks produits finis et en cours		53 722 837.10		53 722 837.10	56 140 179.77		56 140 179.77
73	Production immobilisée							
74	Subvention d'exploitation							
	1. PRODUCTION DE L'EXERCICE		862 589 752.70	121 037 309.69	983 627 062.39	839 840 744.02	123 652 672.02	963 493 416.04
60	Actifs consommés		334 747 176.22		334 747 176.22	348 889 143.09		348 889 143.09
61/62	Services extérieurs et autres consommations		219 582 408.16	4 977 206.71	224 559 614.87	179 326 472.27	5 857 179.86	185 183 652.13
	2. CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		554 329 584.38	4 977 206.71	559 306 791.09	528 215 615.36	5 857 179.86	534 072 795.22
	3. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (1-2)		308 260 168.32	116 060 102.98	424 320 271.30	311 625 128.66	117 795 492.16	429 420 620.82
63	Charges de personnel		421 752 880.62		421 752 880.62	463 389 394.77		463 389 394.77
64	Impôts, taxes et versements assimilés		12 660 564.71		12 660 564.71	12 133 601.67		12 133 601.67
	4. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-126 153 277.01	116 060 102.98	-10 093 174.03	-163 897 867.78	117 795 492.16	-46 102 375.62
75	Autres produits opérationnels		9 774 365.03		9 774 365.03	8 119 934.73		8 119 934.73
65	Autres charges opérationnels		96 095.97		96 095.97	582 631.65		582 631.65
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de		97 787 364.50		97 787 364.50	81 825 474.85		81 825 474.85
78	Reprise sur pertes de valeur et provisions		47 809.56		47 809.56	1.00		1.00
	5. RESULTAT OPERATIONNEL		-214 214 562.89	116 060 102.98	-98 154 459.91	-238 186 038.55	117 795 492.16	-120 390 546.39
76	Produits financiers		1 324.03		1 324.03			
66	Charges financières							
	6. RESULTAT FINANCIER		1 324.03		1 324.03			
	7. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (5+6)		-214 213 238.86	116 060 102.98	-98 153 135.88	-238 186 038.55	117 795 492.16	-120 390 546.39
695/698	Impôts exigibles sur résultats ordinaires							
692/693	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires							
	8. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-214 213 238.86	116 060 102.98	-98 153 135.88	-238 186 038.55	117 795 492.16	-120 390 546.39

TABLEAU DES FLUX TRESORERIE

Page 1

Unité : 714 DISTRICT GPL TIARET
999 STRUCTURE CONSOLIDANTE

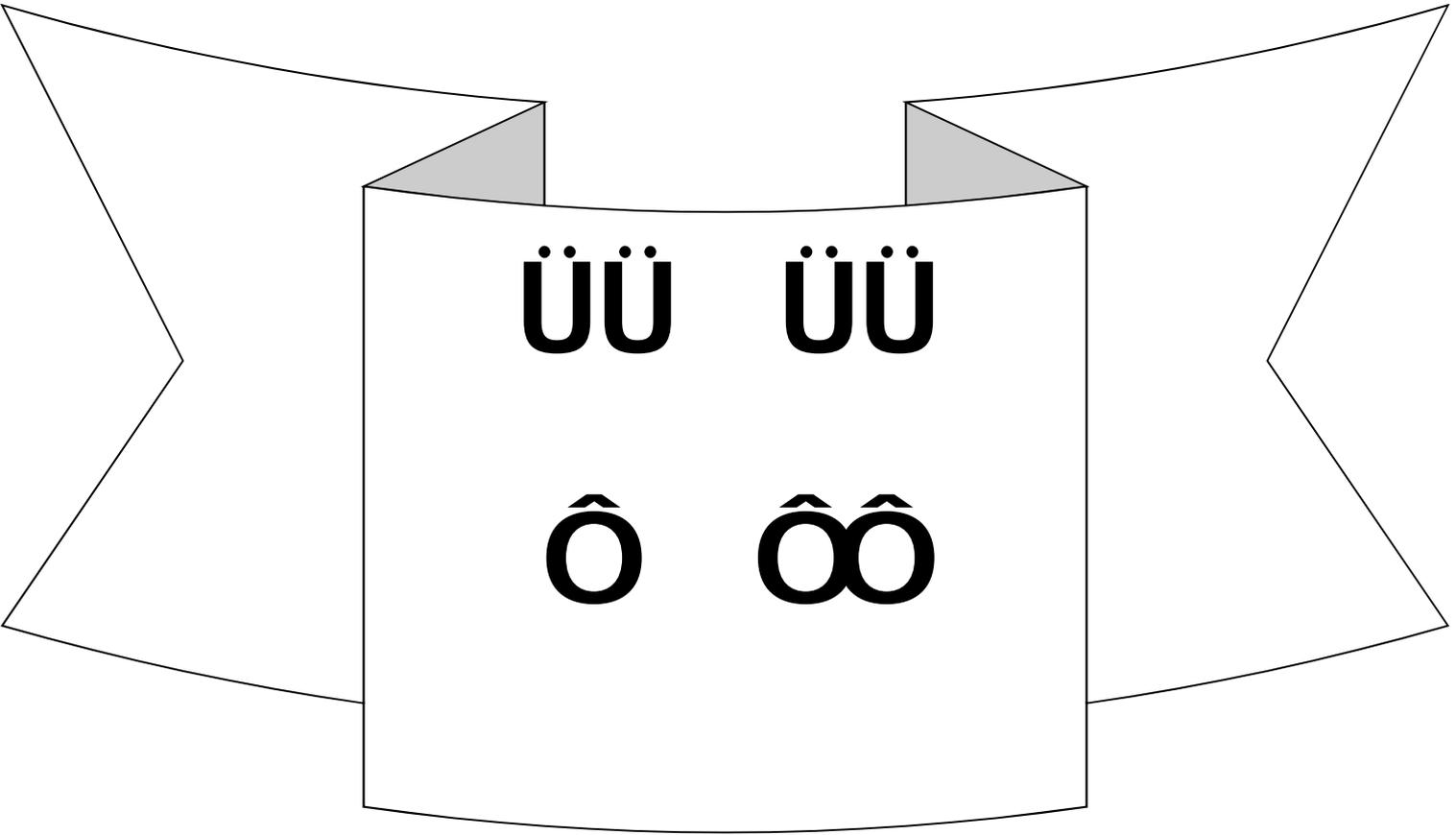
(Méthode directe) 12-2016

Code	Libellé	N	Exercice N	Exercice N-1
A1	Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		10 922 605.27	3 217 767.09
000000	Virements de Fonds (UNITE) (Solde Nul)			
100001	Encaissement reçus des clients		1 057 184 674.73	988 049 274.80
100002	Sommes versées aux fournisseurs		-104 616 389.02	-73 912 926.86
100003	Intérêts et autres frais financiers payés		-1 272 290.97	-872 828.96
100004	Impôts sur les résultats payés			
100005	Appel de Fonds Emis			
100006	Appel de Fonds Reçu		533 184 620.00	500 520 106.50
100007	Sommes versées aux personnels		-428 027 853.55	-414 832 273.21
100008	Remontés de fonds Emis		-1 043 283 321.74	-992 700 579.60
100009	Remontés de Fonds Reçus			
100010	Etat, collectivités publiques, organismes internat		-2 874 419.55	-4 247 371.00
100011	Autres encaissement pour comptes			
100012	Autres Décaissements pour Comptes			
100013	Valeurs à l'Encaissement		627 585.37	1 214 365.42
100014	Mouvement financier Inter-Structure (Bitume &DASC)			
A2	Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
200001	flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
TOTAL A	Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		10 922 605.27	3 217 767.09
B1	Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		-1 503 178.33	-560 014.28
300000	Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles < 30 000 DA		-267 969.20	-282 420.94
300001	Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-1 235 209.13	-277 593.34
300002	Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
300003	Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
300004	Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
300005	Intérêts encaissés sur placements financiers			
300006	dividendes et quote-part de résultats reçus			
TOTAL B	Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		-1 503 178.33	-560 014.28
C1	Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
400001	Encaissements suite à l'émission d'actions			
400002	Dividendes et autres distributions effectués			
400004	Encaissements provenant d'emprunts			
400005	Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			
TOTAL C	Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)			
500001	Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi - liquidités (D)			
T=A+B+C	Variation de trésorerie de la période (A+B+C+D)		9 419 426.94	2 657 752.81
E	Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		30 290 871.57	31 541 229.95
F	Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		39 710 298.51	34 198 982.76
V=F-E	Variation de trésorerie de la période		9 419 426.94	2 657 752.81
R=V-T	Rapprochement avec le résultat comptable			

Unité : 714 DISTRICT GPL TIARET
999 STRUCTURE CONSOLIDANTE

(Méthode directe) 12-2017

Code	Libellé	N	Exercice N	Exercice N-1
A1	Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		10 065 967.01	10 922 605.27
000000	Virements de Fonds (UNITE) (Solde Nul)			
100001	Encaissement reçus des clients		1 136 747 865.74	1 057 184 674.73
100002	Sommes versées aux fournisseurs		-104 096 322.07	-104 616 389.02
100003	Intérêts et autres frais financiers payés		-1 072 337.49	-1 272 290.97
100004	Impôts sur les résultats payés			
100005	Appel de Fonds Emis			
100006	Appel de Fonds Reçu		513 787 373.00	533 184 620.00
100007	Sommes versées aux personnels		-405 524 536.60	-428 027 853.55
100008	Remontés de fonds Emis		-1 126 894 315.44	-1 043 283 321.74
100009	Remontés de Fonds Reçus			
100010	Etat, collectivités publiques, organismes internat		-4 441 554.00	-2 874 419.55
100011	Autres encaissement pour comptes			
100012	Autres Décaissements pour Comptes			
100013	Valeurs à l'Encaissement		1 559 793.87	627 585.37
100014	Mouvement financier Inter-Structure (Bitume &DASC)			
A2	Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
200001	flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
TOTAL A	Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		10 065 967.01	10 922 605.27
B1	Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		-4 733 731.15	-1 503 178.33
300000	Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles < 30 000 DA		-1 492 483.40	-267 969.20
300001	Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-3 241 247.75	-1 235 209.13
300002	Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
300003	Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
300004	Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
300005	Intérêts encaissés sur placements financiers			
300006	dividendes et quote-part de résultats reçus			
TOTAL B	Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		-4 733 731.15	-1 503 178.33
C1	Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
400001	Encaissements suite à l'émission d'actions			
400002	Dividendes et autres distributions effectués			
400004	Encaissements provenant d'emprunts			
400005	Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			
TOTAL C	Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)			
500001	Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi - liquidités (D)			
T=A+B+C	Variation de trésorerie de la période (A+B+C+D)		5 332 235.86	9 419 426.94
E	Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		39 710 298.51	30 290 871.57
F	Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		45 042 534.37	39 710 298.51
V=F-E	Variation de trésorerie de la période		5 332 235.86	9 419 426.94
R=V-T	Rapprochement avec le résultat comptable			



üü

üü

ö

œœ

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	بيان الملحق
01	الميزانية العمومية لسنتي (2017-2016)	01
03	قائمة الدخل أو حسابات النتائج لسنتي (2017-2016)	02
	قائمة التغير في الأموال الخاصة لسنتي (2017-2016)	03
05	قائمة التدفقات النقدية لسنتي (2016-2017)	04

المخلص :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تبيان دور التحليل المالي كأداة لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية , وكذلك إبراز أهمية تقييم الأداء المالي لمعرفة نقاط قوة وضعف المؤسسة والذي يمكننا من خلاله مراقبة نشاطها وإتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة للوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة , وتم إسقاط هذه الدراسة على مؤسسة نفضال " وحدة تيارت" خلال الفترة الممتدة من (2016-2017) معتمدين في ذلك على القوائم المالية المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج باستخدام أدوات التحليل المالي, حيث تم اختبار مدى كفاءة الأداء المالي للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية الأكثر أهمية التي تفيد دراستنا . وبعد إجراء تقييم وجدنا أن المؤسسة بعد تسجيل النتائج خلال الفترة المدروسة كانت سلبية , وأنها غير مستقرة ماليا وغير قادرة على تسديد ديونها وهذا يدل على مدى استجابة المؤشرات المالية في معرفة الوضعية المالية وتقييم أدائها .

• : التحليل المالي , تقييم الأداء المالي, مؤشرات التوازن المالي , النسب المالية .

Résumé:

Dans cette étude, nous visons à démontrer le rôle de l'analyse financière en tant qu'outil pour évaluer la performance de l'institution économique, vous pouvez souligner l'importance de l'évaluation de la performance financière pour connaître les forces et les faiblesses de l'institution et des parents à travers lesquelles nous pouvons suivre leurs activités et prendre les décisions correctives nécessaires pour atteindre les objectifs fixés. Sur les états financiers du budget et le tableau des calculs de résultats en utilisant des outils d'analyse financière, où l'efficacité de la performance financière de l'institution a été testée en utilisant les indicateurs d'équilibre financier et les ratios financiers les plus importants qui profitent à notre étude.

Après une évaluation, nous avons constaté que l'institution après enregistrement des résultats pendant la période étudiée était négative, instable financièrement et incapable de rembourser ses dettes, ce qui indique dans quelle mesure les indicateurs financiers ont répondu à la situation financière et évalué sa performance.

Mots-clés: analyse financière, évaluation de la performance financière, indicateurs d'équilibre financier, ratios financiers.